



١٠٢

الكتاب العربي السعوي



العالم إلى أين .. والعرب إلى أين ؟

- آثار التكنولوجيا على المستقبل العربي .
- طرح حل علمي لتحقيق الامتلاك العربي لها .



الطبعة الأولى
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م

جدة - المملكة العربية السعودية

الدكتور بجاء بن حسين عزي



٩٥٦

ع ز ع

العالم إلى أين .. والعرب إلى أين ؟

- آثار التكنولوجيا على المستقبل العزي .
- طرح حل علمي لتحقيق الامتلاك العزي لها .



العالم

١١٨٢٥٣

الطبعة الأولى
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م
جدة - الملكة القرينة السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الناشر
تهامة
جدة . المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥١٥٥ . هاتف ١١٤٤٤٤٤٤

جميع الحقوق لهذه الطبعة محفوظة للناشر

● العالم إلى أين.. والعرب إلى أين؟

إهداء الكتاب

— إلى بلادي ، المملكة العربية السعودية ، ملكا عظيما ؛ وحكومة رشيدة ؛
وشعبا عريقا نبيلًا .. مع الأمل في أن يقدم هذا الكتاب مساهمة ذات
فائدة في مسيرتها الكبرى نحو بناء القدرة الذاتية السعودية .

— إلى كل قطر عربي وإسلامي ، وكل قطر نام .. مع الأمل في أن يكون
حافزا لكل باحث لتقديم المزيد من البحث العميق لحل مشاكل الإنماء
القوي في الأقطار العربية والإسلامية والنامية .

— إلى روح والدي الكريمين ، رحمهما الله .. عرفانا متواضعا بجهد كبير بذلاه
في سبيل الخير .



المقدمة

ينقسم العالم اليوم إلى قسمين رئيسيين متغايرين .. أحدهما معروف بالقوة والقدرة على تحقيق الإرادة .. والآخر موصوف بالضعف .

والذين يُعرفون بالقوة هم الذين يركزون على أسس قوية منها صناعة متطورة وقدرة تقنية عظيمة إحتازوها عن طريق التطبيق للعلوم والتطوير المستمر لهذا التطبيق بشكل مكثهم من إنشاء صروح صناعية يديرونها و يشغلونها و يصنعون معداتها و يطورون فيها ويخترعون كل جديد ومستحدث .

والذين يوصفون بالضعف هم الذين لا تتوفر فيهم مثل هذه القدرة التقنية ، وبالتالي هم الذين ليس لديهم هذه الصروح الصناعية ، وهم المبهورون ، على الأغلب ، بتقدم القسم الأول ، المُكثفون بدور المستعمل والمستثمر لمنتجات تلك الصروح ، وهم أيضا اليائسون من إمكانية اللحاق بركب التقدم الصناعي والتطور التقني .

وهذا الكتاب ، هو محاولة تستهدف أربعة أمور رئيسية :

الأول : نقل المفهوم السائد لدى بعض الدول النامية لعملية امتلاك التقنية ، من مجرد كونها امتلاك القدرة على استخدام واستثمار المعدات المصنوعة في القواعد الصناعية الأجنبية المتطورة ، إلى أنها امتلاك القدرة على صنع هذه المعدات والاختراع فيها والتطوير ومجاراته الركب المتقدم في الإنجاز الصناعي والتكنولوجي المتطورين المتقدمين .

الثاني: إيضاح عام لمدى التقدم الذي وصلت إليه الصناعة ذات الفعالية والتقنية المتطورة في العالم، ومقارنة ذلك بالواقع الصناعي والتقني العربي المتخلف.

الثالث: إيضاح آثار مثل هذا التخلف في التصنيع الفعال وفي امتلاك التقنية المتطورة على مستقبل العالم العربي، خاصة وأنا قد دخلنا مرحلة تتطور فيها الصناعة والقدرة التقنية لدى من يمتلكها بمعدلات لم يسبق لها مثيل من قبل، وتتحول إلى قدرات أكثر هولاً وفعالية مما هي عليه الآن بأضعاف المرات.

الرابع: (ولعله أهم هذه الأمور كلها)، طرح علمي موجز، قابل للتطبيق، يتصدى لحل مشكلة إقامة التصنيع العربي الفعال، ومشكلة امتلاك التقنية امتلاكاً عربياً ذاتياً حاسماً وسريعاً وبناءً خلال فترة لا تتجاوز عقدين من الزمن.

والكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام

القسم الأول: يشتمل على ست مقالات اختارها المؤلف مما نشر له في الصحف العربية، وهي تركز بصفة رئيسية على الأمور الثلاثة الأولى التي يعالجها هذا الكتاب. (وقد أجرى على هذه المقالات بعض التعديل).

القسم الثاني: يشتمل على محاضرة كان المؤلف قد ألقاها في جامعة البترول والمعادن بالظهران بعنوان «العقبة التكنولوجية.. وكيفية التغلب عليها خلال عشرين عاماً»، وقد اختارها المؤلف من عدة محاضرات ألقاها عن هذا الموضوع في عدد من الجامعات البريطانية والسعودية وبعض الندوات التي اشترك فيها.

وعنوان المحاضرة يدل على محتواها فهي تعالج محور المشكلة وتحاول وضع الجدل العلمي لها، وتتطرق إلى المشاكل التي تعترض الحل وتضع لهذه المشاكل ما

يكفل تذليلها . (وقد أجرى عليها بعض التعديل) .

القسم الثالث : يشتمل على نصين مختصرين لمناقشتين جرت إحداهما مع بعض أساتذة وطلبة جامعة البترول والمعادن بعد إلقاء المؤلف للمحاضرة المذكورة .. وجرت الأخرى مع بعض أساتذة وطلبة قسم الدراسات العليا في معهد العلوم والتكنولوجيا في جامعة ويلز في بريطانيا بعد إلقاء المؤلف إحدى محاضراته في الجامعة المذكورة عام ١٩٨٢ .

كما يشتمل هذا القسم الثالث على إجابات لبعض من الأسئلة التي وجهت إلى المؤلف من قبل بعض الصحف السعودية (أوردت بشيء من التصرف) .

والهدف من إيراد هذه المناقشات والإجابة على أسئلة الصحف هو توضيح بعض المسائل التي قد يعن للقارئ الكريم أن يسأل عنها أثناء قراءته للكتاب .

وهذا الكتاب هو توأم لكتابين آخرين للمؤلف سيظهران بالتتابع عما قريب — إن شاء الله — أحدهما بعنوان (العرب .. وحل المعضلة التكنولوجية) ، وهو يعالج هذه المشكلة على نطاق أوسع من معالجه هذا الكتاب لها و يناقش إمكانية امتلاك التقنية في أربع دول عربية من الدول التي يمكن أن تطبق فيها نظرية المؤلف عن امتلاك التقنية .

أما الكتاب الثاني فهو بعنوان (الدول النامية .. وحل المعضلة التكنولوجية) (باللغة الإنجليزية) و يعالج نفس المشكلة و يناقش تطبيق نفس النظرية في أربع دول من دول العالم النامي (غير العربية) اثنتان منها من الدول الإسلامية واثنتان منهما من الدول الإفريقية .

والله موفق وهو الهادي إلى سواء السبيل .

١٠ / ١ / ١٤٠٤ هـ ١٦ / ١٠ / ١٩٨٣ م

المؤلف

القسم الأول

العالم بين يدي النهضة

- العالم إلى أين .. والعرب إلى أين ؟
- الحواء التكنولوجية .. وحسم المعركة ضده .
- كائن نويا إسرائيل لما تنكشف بعد ؟
- الحلقة المفقورة في التصنيع العربي ..
وفزولها ترمعوا رواداً أقوياء .
- مشكلة القدرة الذاتية المحققة للإرادة العربية .
- أهمية الاستحواذ على التقنية .

العالم إلى أين .. والعرب إلى أين ؟

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأ العلماء في الغرب في وضع الأسس التي يمكن بها استقرار مستقبل دول العالم ومسار تطورها . واستهدفوا من ذلك معرفة ما سوف يجري وما سوف يحدث والتحكم فيه والسيطرة عليه والاستعداد للمستقبل وبنائه ، والاستعداد لتلافي المعوقات التي تعترض سبيل هذا البناء .

يقول العلماء أن العامل المشترك الأساسي الذي سيطر على كل هذا هو مقدار القدرة التقنية التي يمتلكها شعب من الشعوب . وهو قول تدعمه الكثير من حقائق العلم وشواهد واقع الحال .

والذين يتفكرون في مدى التطور الذي أصبح عليه العالم اليوم و يقارنونه بما كان عليه قبل خمسين سنة فقط ليذهلون من شدة الآثار التي أحدثتها التقنية في هذا التطور . في حياة الإنسان وفي مدى قوته وجبروته . والامكانيات التي أتاحتها له . ولورجعوا كذلك إلى الوراء ، إلى القرن الثامن عشر . فإنهم يكادون ألا يصدقوا أن الذي أحدثته التقنية من تغيير وتطور لم يستغرق أكثر من مائتين من السنين .

لكن الأدهى من كل ذلك والذي يجب أن يحسب له ألف حساب ، هو ما يدل عليه الاستقرار لما سوف يكون عليه العالم خلال مدة تقدر بثلاثين سنة قادمة من الآن . فالتقدم التقني يسير بخطوات أشد سرعة وأعمق تأثيرا مما كان

في الماضي وسيحقق انجازات و يغير أوضاعا لم تكن لتخطر على بال .

لقد رأى جيلنا ما حققته التقنية من تطوير هائل في الأجهزة والمعدات وكافة المستخدمات والمنتجات الصناعية .. في مجال السلم وفي مجال الحرب .. في الاعلام وغزو الفضاء وفي علم النسل والنبات والصحة ، وكثير غير هذه المجالات . والعلماء التقنيون يسعون إلى أن يتحكموا عن طريق التقنية في كل أمر بما سوف يحدث تغييرا هائلا في كل شيء تقريبا .

التغيير الهائل الذي سوف يحدث سيكون بحلول العام ٢٠٠٠ م أو خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على أكثر تقدير . أي أننا على بعد زمني يتراوح بين عشرين عاما وثلاثين عاما من حدوث هذا التغيير العظيم . فماذا سيحدث؟؟

يقول العلماء أنه سيقفز خلال هذه العقود الثلاثة عدد قليل من الدول إلى مرحلة يسمونها بمرحلة المجتمعات ما بعد الصناعية . و يشرحون لنا ذلك فيقولون أن المجتمعات ما بعد الصناعية هي تلك المجتمعات التي يصل مستوى ما تملكه من تقنية إلى قدر يمكن أبناءها من أن ينجزوا من العمل خلال مدة (١٤٠) يوما أو أقل كل ما ينجزونه الآن خلال عام واحد . وأن هذه المجتمعات ستستخدم —وعلى نطاق يفوق ما هو عليه الآن بمراحل عظيمة— الكمبيوتر في حل أعقد المعضلات وأعتهاها .. وستستخدم الأشعة في نواحي السلم والحرب ، وستسخر الإنسان الآلي للقيام بأعمال الإنتاج والتصنيع والقتال والخدمات وفي كل شيء تقريبا . وقد بدأت بواكير كل هذا تظهر فعلا في كثير من الاستخدامات .

و يقول العلماء أن مهمة هذه المجتمعات الما بعد صناعية ستقتصر على أمور السياسة والسيطرة وتطوير وضع هذا الإنسان الآلي وتنويع العمل الذي سيقوم به ، وتحقيق المزيد من التحكم في عمله ونشاطه وفعاليته ومراقبة عدم طغيانه عليها .. وإنه ستكون لدى هذه المجتمعات قدرة هائلة تهيبها لها المزيد من التمكين في الأرض والفضاء . كل هذا سيحدث إذا لم تتدخل ضده معوقات خارجة عن الإرادة وبشكل خارق لما يدل عليه العلم المستقبلي .

فماذا يعني هذا؟ من الثابت أن هذه المجتمعات إنما يزداد تمكنها في الأرض والفضاء بفعل القدرة التقنية الهائلة التي سوف تكون في حوزتها والتي تفوق كل ما هي عليه الآن بعشرات المرات.. وتبعاً لذلك فإنه سيكون في مقدورها أن تتحكم بهذه القدرة التقنية و بانجازاتها المستحدثة في مصائر الكثير من الدول الأقل تقدماً منها وبشكل أكبر مما تتحكم به الآن.

وإذا أردنا أن نعي بشكل أعمق ما يعنيه هذا فعلينا أن نقارن بتمعن، ونعيد النظر في مدى القدرة الحالية التي تمتلكها هذه الدول الصناعية الكبرى وفي مدى تحكمها في مصائر العالم ومدى جبروتها و غطرستها، بسبب هذه القدرة، وأن نتصور بعد ذلك — بمقارنة واقع الحال بما سيكون — القدرة الرهيبة التي ستكون عليها هذه الدول. وعلينا كذلك أن نتصور مدى ما ستعرض له دول العالم الثالث والدول النامية والتي لم تنل حظاً وافراً من التقدم التكنولوجي من تحكم وتجبر وخضوع لرأي الأقوى.

والعلماء يقسمون الدول إلى مستويات.. فهناك دول مرشحة لأن تصل إلى مستوى مجتمعات ما بعد الصناعة. وهناك دول ستصل أو أنها ستدعم مراكزها بشكل أقوى، مما هي عليه الآن، في مستوى المجتمعات الصناعية المتطورة الحالية. وهناك دول ستصل إلى منازل بين بين أو أقل من ذلك وهكذا.

العلماء يقولون: إنه إذا استمر التطور التقني للدول بالمعدل الذي يسير عليه الآن في كل منها ولم تتدخل مؤثرات تعيقه عن هذه المسيرة أو تغيره، سواء في صالح هذه أو ضد تلك، فإن الدول المرشحة للوصول إلى مرحلة المجتمعات ما بعد صناعية خلال ثلاثين سنة لا تتجاوز أربع دول وهي: الولايات المتحدة واليابان والسويد وكندا. أما الدول التي ستصل إلى المستوى الحالي الذي فيه الولايات المتحدة — كما هي اليوم — فهي دول أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي وإسرائيل.. (لاحظوا تصنيف المستوى الذي ستصل إليه إسرائيل بالمستوى الذي سيصل إليه الاتحاد السوفيتي ولاحظوا أنه ليس مستوى الاتحاد السوفيتي اليوم — على هوله — ولكنه ما سوف يكون عليه بعد ثلاثين عاماً..) أي أن

إسرائيل ستكون لديها القوة التقنية التي لدى أمريكا اليوم أو روسيا بعد ثلاثين عاما .

و يضيف العلماء أن الدول العربية ستأتي في المنزل ما قبل الدنيا في سلـة القوة التقنية . كما أن هناك دول ستكون في منازل أقل من ذلك .. وهكذا .

وإذا جارينا هؤلاء العلماء في آرائهم — ولا أحسب أننا نملك إلا أن نجاريهم إلى مدى بعيد — فإن الذي يعيننا في المقام الأول هو أين سيكون العالم العربي بكل آماله وطموحاته وعقيدته وتراثه في هذا العالم الذي سوف لا تستطيع أي دولة فيه أن تحتفظ برأيها أو تحمي منه مبادئها ومعتقداتها وأرضها إلا بالاستعداد بقوة رادعة مرهبة .

ومشكلتنا قد لا يحسن النظر إليها وقياسها مع ما ستصل إليه الولايات المتحدة ومثيلاتها من قوة .. فقد تكون هذه المقارنة خارج التصور العربي . ولكننا قطعاً مجبرون على أن نتدبر في قوتنا ونقيسها بالمعيار الذي نزن به القوة التقنية الإسرائيلية . ذلك أن إسرائيل دولة عدوان زرعت في قلبنا وأرضنا بقوة السلاح وقهر المؤامرات ، ولها طموحات غير محدودة في الأرض والتراث . وأنه قطعاً لا بد من عمل شيء إذا أريد إنقاذ أي شيء من هذا الأخطبوط المتغطرس .

يقول العرب .. إن مشكلتنا هي أن إسرائيل تستمد قوتها من الغرب ومز الولايات المتحدة بالذات . وأنه لولاها لما حققت إسرائيل ما حققت وأنه لو تخلت عنها أمريكا لانهارت . حسن هذا الكلام .. لكن العقل يقول إنه إذا كانت إسرائيل قد كسبت منا خمسة حروب وسلبت منا الأرض والمجد وهي الآن تهددنا صباح مساء .. وهي كائن معتمد في كل شيء على أمريكا ، كما نقول ، فماذا سيحدث عندما تتمكن إسرائيل من التخلص من هذا الاعتماد على الغرب وعندما تمتلك خلال العقود الثلاثة القادمة ما تمتلكه أمريكا الآن من قوة تقنية ؟ إذا تمكنت إسرائيل من قوة كهذه قبل أن يكون لنا فيها نصيب فما الذي يستطيع أن يوقف إسرائيل عن تحقيق طموحاتها وعن جشعها .. ناهيك عن القضاء عليها ؟

يقول بعض العرب .. إنه يجب أن نمتلك القنبلة النووية لأن ذلك كفيـل برـدع إسرائيل عن تحقيق طموحاتها . لكن هناك من يتساءل .. بالله كيف سنصل بالقنبلة النووية إلى أعماق إسرائيل ؟ ما هي الوساطة التي ستنقل لنا هذه القنبلة ويكون في مقدورها أن تـخترق أجواء إسرائيل إذا علمنا أنه ستكون هناك حواجز من الأشعة والراجمات الذاتية العمل التي تستطيع أن تدمر كل شيء قادم من الفضاء في الفضاء . بالله كيف يمكن اختراق ذلك وكل ما يمتلكه العرب من وسائل إنما هو مستورد ومصنوع في القواعد الصناعية والتقنية للغير .. والغير هؤلاء ، هم المتعاطفون مع إسرائيل سواء بالسر أو بالعلن ! كيف سيتمكن العرب من صنع الوسيلة التي تتكفل بإيجاد الوسائط الناقلة لقنابلهم وهم لقلة ما في حوزة أبنائهم من تقنية لا يستطيعون أن يصنعوا بقدرتهم التقنية الذاتية المحضة دراجة نارية تسير على عجلتين .. وهم يستوردون معدات صنع علبـة التـنك و يستوردون معدات صنع الحذاء من الخارج . ناهيك عما يحتاجون لاستيراده من مصانع ومعدات بالغـة التعقيد يتطلب صنعها تقنية فائقة التطور؟

المشكلة ، هي أن القدرة الذاتية للعرب تفتقر إلى واحد من أهم عناصرها في هذا الزمن التقني العصيب .. وهو عنصر حيـاة التقنية بكل أوجهها وبمفهومها الصحيح والتي يجب أن يمتلكها أبنائنا بالقدرة والمستوى اللذين يمكننا من أن نصنع ما تصنعه إسرائيل وننتج ما تنتجه ونبتكر ما نستطيع أن نبتكره ونطور قدرتنا بنفس السرعة التي تطور بها قدرتها .. على الأقل . مشكلتنا أننا لا نزال ، في الوطن العربي ، ننظر إلى امتلاك التقنية بأنه التدريب الفني أو المهني .. ونتوسل لا امتلاك الألى بوسيلة الثاني .. والفرق ما بين هذا وذاك هو الفرق بين اليابـان في منتصف القرن الثامن عشر وما هي عليه في نهاية القرن العشرين .. نحن ، في الوطن العربي ، ننظر إلى الموضوع على أساس أن تمكننا من إدارة وتشغيل المعدات الصناعية المستوردة من الخارج وأن إصلاح الثـلاجة والكـنـديشن والغسالة والسيارة والقيام باللحام الكهربائي بأنه إنجاز تقني رفيع .. ولا نريد أن نقارن هذا بالتقنية التي تمكّن من صنع مراكب الفضاء

و بوارج البحر ومعدات الزراعة ومختلف الأجهزة الصناعية المتطورة التي تتناسب والمسؤولية التي أمامنا .

الحقيقة .. إذا أردنا أن نردع إسرائيل فعلينا أن نعمل لامتلاك التقنية الذاتية بقدر يمكننا من صنع الوسائل التي تضمن الردع .. وإذا أردنا أن نصل إلى ذلك فنحن مطالبون بأن نعتمد على أسلوب يختلف عن الأسلوب التقليدي الذي نستعمله الآن في امتلاك التقنية .. لا بد أن نستخدم الوسيلة التي تمكن أبناءنا من امتلاك التقنية المتطورة جدا وبشكل حاسم وسريع و بناء . وامتلاك التقنية بهذا الشكل أصبح ممكنا إذا استعنا بما أمكن للبحث العلمي حديثا أن يكشفه من أساليب تختلف عن الأساليب التقليدية .

كان لكاتب هذا المقال شرف القيام ببحث علمي — ضمن من بحث — في هذا المجال . وأمكن وضع نظرية فيه .. وألقيت عن هذه النظرية محاضرات كثيرة في عدد من الجامعات البريطانية والسعودية وجرت مناقشتها في عدة ندوات علمية . وكان آخر محاضرة ألقى في هذا الموضوع في جامعة البترول والمعادن بالظهران بتاريخ ٨ / ٣ / ١٩٨٣ بعنوان « العقبة التكنولوجية .. وكيفية التغلب عليها خلال عشرين عاما » (٢) . والمجال هنا ليس مجال ذكر التفاصيل إلا أن النظرية تتلخص في أن امتلاك التقنية بشكل حاسم وسريع و بناء وبقدر متطور لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق استخدام صناعة رائدة معينة من خصائصها أنها إذا ما خطط لها تخطيطا معينا ونفذت تنفيذا دقيقا يتمشى مع هذا التخطيط فستؤدي إلى تحقيق عامل لا بد من وجوده لتتم عملية امتلاك التقنية امتلاكا ذاتيا وهو عامل « الارتباط الدقيق بين العلم الذي يتلقى و بين التطبيق العملي لهذا العلم بشكل متزامن و بتنسيق بالغ الإحكام .. وبشكل يوجد المناخ الذي يحقق هذا الارتباط الوثيق بين العلم وتطبيقه و يضمن التفاعل المستمر بين وسيلة نقل العلم ووسيلة تطبيقه على مدى مراحل خمس تنمويها القدرة التقنية وتتطور من مرحلة إلى مرحلة .. تبدأ بمرحلة الإدارة والتشغيل وتنتهي بمرحلة القدرة على الصنع الكامل والاختراع والابتكار » .. وأنه يمكن أن يتم ذلك خلال مدة لا

تتجاوز عقدين من الزمن بالنسبة للكثير من الدول العربية .

وأخيرا ، إن أقل قدر من التطور التقني الذي يجب أن يطمح إليه العرب و يعملوا على تحقيقه هو ما يساوي المقدرة التقنية لإسرائيل . فأكثر ما نخشاه هو أن يحتل العرب خانتهم التي استقرأها لهم العلماء في التطور العظيم القادم الذي سيحدث في أوائل القرن الحادي والعشرين (٣) .. وإذا حدث شيء كهذا فسوف تزداد معيقات تقدمهم بشكل أشد مما هو عليه الوضع الآن .. لأن عدوهم سيمتلك القدرة ليس على فرض الإرادة فحسب بل وعلى إعاقة كل تقدم . وليست حادثة ضرب المفاعل العراقي ببعيد .. وإن تطورت المقدرة على الإعاقة بشكل أكبر مما هي عليه الآن فسلام على طموحاتهم و سلام على آمالهم .. والله الحامي لتراثهم وعقيدتهم .

لعل من أكثر الأشياء مناسبة أن نتذكر قول رب العالمين : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ... » وكلنا سيكون مسؤولا أمامه سبحانه وتعالى عن تقديم ما استطاع في هذا الإعداد .

(١) نشر هذا المقال في جريدة « الشرق الأوسط » بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٤٠٣ هـ الموافق ٣ / ٨ / ١٩٨٢ م وقد أجري عليه ، من بعد ، بعض التعديل .

(٢) يشتمل القسم الثاني من هذا الكتاب على هذه المحاضرة .

(٣) بالإضافة إلى العديد من التقارير والمقالات التي نشرتها الصحف هناك العديد من المراجع التي يحسن الرجوع إليها لمزيد من التفاصيل ، من أهمها الآتي :

— العام ألفان (باللغة الإنجليزية)

The Year 2000

A Framework for speculation on the next thirty-three years.

By : HERMAN KHAN and ANTHONY J. WIENER

The Macmillan Company

(collier — Macmillan Limited, London) 1969.

ب- الثورة التكنولوجية في التربية العربية

الدكتور عبدالله عبدالدائم

دار العلم للملايين - الطبعة الثانية ١٩٧٨

ج- العرب أمام تحديات التكنولوجيا

الدكتور أنطونيوس كرم

سلسلة كتاب عالم المعرفة - الكويت

عدد ٥٩ - محرم، صفر ١٤٠٣. نوفمبر ١٩٨٢.

د- المقاربة المستقبلية للإثراء العربي.

الدكتور حسن صعب

دار العلم للملايين - الطبعة الأولى ١٩٧٩

هـ- الحرب الإلكترونية

كمال السعدي - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت

الطبعة الثانية - ١٩٧٩

و- أوراق علمية

فؤاد صروف

دار الكتاب اللبناني

الطبعة الأولى ١٩٧٢

ز- الامكانيات النووية للعرب وإسرائيل

الدكتور صدقة يحيى مستعجل

مطبوعات تهامة - المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م

ح- المجتمع الياباني في عصر مايجي

الدكتور رؤوف عباس حامد

دار الكتاب الجامعي - القاهرة

١٩٨٠ م

ط- أقمار الفضاء غزو ثقافي واستعمار جديد

الدكتور محمد عبده يماني

محاضرة أقيمت في جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتاريخ ٢/ ٢/ ١٤٠٣ هـ الموافق ١٧/ ١١/ ١٩٨٢ م.

الخواء التكنولوجي .. وحسم المعركة ضده

العالم العربي .. هذا العالم العظيم صاحب الرسالة الخالدة والمجد التليد، مفتقر، من أقصاه إلى أقصاه، إلى واحد من أهم عناصر القدرة الذاتية التي يدرأ بها الأخطار عن كيانه . فهو فقير في الصناعات الحيوية والتقنية التي تمتلك منها الأمم القوية الشيء الكثير وليس له باع فيها ويمكن القول إنه يعيش في زمن التقنية المتطورة في خواء تكنولوجي . لا مبالغة في ذلك ولا تحن .. فالذين يحتلون القمة في التقنية والصناعة و يستطيعون أن يفرضوا رأيهم على شعوب الأرض يمكن أن تراهم بسهولة ، ويمكن أن تتعرف عليهم بمعيار سهل ودقيق يمكن لأي منا أن يستخدمه وهو: القدرة التقنية الواضحة التي يمتلكها أبناؤهم والتي تمكنهم من الصنع والاختراع والإبداع في سفن الفضاء وفي الطائرات والصواريخ ومعدات المصانع المنتجة للمعدات وبوارج البحر وآلات الحرث ومفاعلات الذرة والنواة وأجهزة الألكترون والمعدات الصناعية المنتجة للرخاء والمنتجة لمعدات الحرب التي نحمي بها هذا الرخاء، وهم القادرون على الاستثمار والاستفادة من كل بحث علمي تتجربه عقول العلماء والباحثين .

هذا المعيار الواضح الدقيق الذي لا يمكن لنا أن نستخدم غيره كمقياس لمدى القدرة التقنية التي يمتلكها بلد ما ، لو استخدم لقياس قدرتنا التقنية الذاتية في العالم العربي فهل نجد الدولة العربية التي تستطيع أن تقول لنا إن أبناءها يمتلكون القدرة التقنية التي تمكنهم من أن يصنعوا و ينتجوا و يبدعوا بذاتهم في هذا أو جزء له شأن من هذا؟ والجواب المؤسف أنه ليست هناك دولة عربية

واحدة يمكنها أن تقول ذلك! وهناك أيضا سؤال مهم آخر لابد من إجابة محددة عليه.. هل هناك دولة عربية واحدة تسير الآن في الطريق الذي يؤدي إلى الامتلاك الحاسم والسريع والبناء لهذا المستوي من التقنية بحيث يمكننا أن نلحق بالدول المتقدمة تقنيا خلال العقود الثلاثة القادمة التي سوف تتطور فيها التقنية بشكل سريع وهائل أكثر مما هي عليه الآن فترتفع بها دول وتتأثر بها أخرى؟ والجواب المحدد على هذا السؤال، بكل الأسف، هو: لا!

إننا نعلم أن كلاما كهذا له طعم مر كطعم العلقم.. ولكننا محاطون من أكثر من جانب بأعداء طامعين لهم باع طويل في التقنية والصناعات الحيوية ويستعينون بها على تحقيق مطامعهم في أرضنا وتراثنا ومصيرنا — فلا مجال هنا للمجاملات — ولذلك فإننا من هذا المنطلق لا نقول كلاما كهذا إلا وهناك القصد البناء.. ولا نقوله إلا ونحن قادرون على إثبات صحته.. وفي نفس الوقت نطرح رأيا علميا يمكن الوقوف وراءه والإثبات بجدواه لمن يريد التثبت من أن هذا الرأي يمكنه أن يقدم مساهمة فعالة وبتأءة في العلاج. كما أن الرجاء موجه إلى كل باحث ومفكر أن يقدم ما لديه في هذا الموضوع.

فما هو سبب مشكلتنا وما هو الحل؟

إن مشكلة التقدم التكنولوجي للعالم العربي تكمن فيما نستخدمه من وسائل للعلم وفي وسائل التطبيق والاستثمار لهذا العلم. نحن نستخدم من وسائل العلم ما هو تقليدي كالجوامع والمعاهد، وقد بلغنا في ذلك شأوا كبيرا، ونسائر في ذلك تماما ما هو متبع في الدول التي هي في قمة الإنجاز التقني. إلا أننا لم نلاحظ، بعد، حقيقة هامة، وهي أنه إذا كان لهذه الوسائل التقليدية آثار عظيمة ومساهمات فعالة ومستمرة في ازدياد التطور التقني للدول الصناعية ومضاعفته، فإن آثارها بالنسبة لنا بطيئة جداً في امتلاك التقنية. تثبت هذا شواهد من واقع الحال في عدد من الدول العربية والإسلامية التي توفرت فيها مثل هذه الوسائل التقليدية وازدهرت منذ بداية هذا القرن العشرين. فهل لمستم أنه أصبح لمثل هذه الدول قاعدة تقنية يعادل إنجازها مقدار الربع فقط مما اشتمل

عليه المعيار التقني الذي أوردناه من أنشطة؟ الجواب المر أنه ليس هناك دولة عربية واحدة تمتلك مثل هذه القاعدة التقنية القوية المنجزة بعد.

والدول العربية بطبيعة الحال تختلف عن بعضها البعض في نسبة ما تمتلكه من قدرات تقنية وصناعية ولكنها تمتلك على الإجمال قدرات ضعيفة. وواقع الحال وما مربنا من أحداث لا أظنه يدع مجالاً لمتكلم أن يقول بخلاف ذلك.

ومع ذلك فنحن لا نرغب أن نطور في هذه الوسائل التقليدية مع أننا نلمس بطأها، ثم نقول أين العلة، ومع أننا نرى القفزات الهائلة التي أخذت تتألى في أمور التقنية ولا تنتظرنا ونحن نسير في هذا المجال سير السلحفاة ونحن نعلم السرعة التي يطور بها أعداؤنا قدراتهم ونعلم أثر ذلك على صراعنا المصيري معهم.

وما ذكرته عن بقاء الوسائل التقليدية لنقل المعرفة والعلم لا يعني بطبيعة الحال القول بأنه يمكننا أن نستغني عن هذه الوسائل. فهي ضرورية وأساسية ولا بد لنا منها لتأهيل الإنسان العربي الذي نحتاجه ليحتل موقعه في أعمال البنية الأساسية التي تقوم عليها في العادة الأعمال الإدارية في أي دولة وتقوم عليها أنشطة الاقتصاد والتجارة والخدمات والكثير من فروع الهندسة والطب والأعمال الفنية وما إلى ذلك من أمور هامة. لكن هذا كله في جانب والامتلاك الحاسم والسريع والبناء للقدرة التكنولوجية الممكنة من الصنع والإنتاج والاختراع والابتكار والتطوير والإبداع والتطبيق في الأنشطة التي اشتمل عليها المعيار التقني الذي أوردناه في أول المقال.. شيء آخر. وهذا ما يجب أن نعيه جيداً ونحاول أن نتداركه.

السؤال الذي يثور إذاً هو.. لماذا يكون لوسائل التعليم التقليدية أثران مختلفان باختلاف المستوى التقني للدول؟ وللإجابة على هذا السؤال وإيضاح هذا الاشكال دعونا نجري أولاً مقارنة على المستوى التكنولوجي لدولة صغيرة المساحة قليلة السكان.. كبيرة وقوية من حيث القدرة التكنولوجية، مثل سويسرا. ثم نبحث في الخصائص والأسباب. سويسرا تستطيع أن تنجز بفعل

ما يمتلكه أبنائها من قدرة تقنية معظم ما اشتمل عليه المعيار التقني من أنشطة. ولو أرادت أن تنتج وتخترع في جميع ما اشتمل عليه هذا المعيار لأمكنها ذلك مع جهد بسيط وفترة زمنية بسيطة نسبياً. ذلك أنه تتوفر لأبنائها القدرات التقنية التي تستطيع أن تطرق بها كل مجال. ولا يمنعها عن ذلك إلا معيار اقتصادي أو مبدأ سياسي تحدد بهما موقع مصلحتها. فهل هناك بلد عربي واحد يمكنه أن يقول لنا إن لأبنائه قدرة تكنولوجية منجزة تماثل ربع ما يمتلكه السويسريون منها؟ البلد العربي الذي يقول: نعم لدينا، فليفضل علينا ويرينا من إنجازاته الصناعي التقني المتكامل والرفيع المستوى ما يعادل الربع مما ينجزه أبناء سويسرا من صناعات. الحقيقة المرة هي أنه ليس هناك هذا البلد العربي الواحد الذي يمكنه بحق أن يجيب (بنعم) على هذا السؤال!

ونعود للإجابة على السؤال الذي أثرناه.

إن السبب الجوهرى الذي يجعل لوسائل نقل المعرفة التقليدية أثرين مختلفين في بلدين مختلفان من حيث المستوى التقني هو، خصائص المشروع الصناعي القائم في كل منهما. فخصائص المشاريع الصناعية في بلد صناعي متقدم تختلف تمام الاختلاف عن خصائص المشاريع الصناعية في أي بلد عربي. ففي البلدان المتقدمة صناعياً تتكامل في المشاريع الصناعية الكبرى، وما أكثرها، جميع المراحل الخمس التي تتكون منها التقنية الكاملة، وأبنائها يقومون وينجزون جميع هذه المراحل بخبرتهم ومعرفتهم. وهذه المراحل تشمل الإدارة والتشغيل لهذه المشاريع الصناعية، وتشمل الصيانة وإجراء العمرات العمومية عليها وتشمل صنع قطع الغيار وتشمل صنع كامل محركاتها وأجهزتها ومعداتنا وهياكلها، وهي تشمل الأبحاث العلمية وتطبيقها لتطوير الصناعة. قد لا تتجمع كل هذه الأنشطة تحت سقف واحد ولا تحت إدارة مؤسسة واحدة ولكنها تتجمع تحت سماء البلد الصناعي نفسه وقد تكون جميعها مرتبطة بمؤسسة واحدة ويديرها ويشغلها ويصنع فيها ويبتكر مواطنوا هذا البلد. المهم في ذلك أنه حيث تتوفر مثل هذه الخصائص للمشروع الصناعي في بلد ما تتوفر المناخ التقني

الملائم لتحويل النظريين إلى تقنيين، لأن المواطن عندما يتخرج في إحدى الجامعات أو المعاهد يجد أن بإمكانه أن يلتحق بوحدة من القواعد الصناعية الكاملة النمو التقني و يتمرس دون عوائق على تطبيق كل علم نظري حصل عليه. ووجود هذا المناخ التقني المتكامل الناضج مع وجود الدفعات المستمرة من المواطنين التي تتخرج من وسائل نقل المعرفة التقليدية يجعل من الممكن، بالتالي، فرز دفعات متدفقة منتظمة من التقنيين العلماء والمهندسين والفنيين وما إلى ذلك في هذا المجال.

هذه باختصار خصائص المشاريع الصناعية في البلد الصناعي المتقدم وتلك آثارها. فكيف هي في المشاريع الصناعية التي نقيمها في البلاد العربية؟

إذا علمنا أن معدات وأجهزة وهياكل ومحركات المشاريع الصناعية الهامة التي تقام في البلاد العربية مصنوعة بالكامل في قواعد أجنبية في الخارج، أي أنه ليس لنا يد في صنعها ولم يساهم أبناؤنا في أي شيء من ذلك، فهذا وحده إذا قارناه بالمعيار يعطينا فكرة عن مدى النضج والقدرة التصنيعية في البلاد العربية، وبالتالي فإنه ينبغي أن تتوفر في هذه الدول معظم وأهم الخصائص الإيجابية التي تساعد على السرعة في امتلاك التقنية. وهي الخصائص المتوفرة والموجودة في القواعد الصناعية الأجنبية. ولذلك فنحن عندما نقف ونستجلب هذه المشاريع (المصانع) فإن المهمة التي نسعى إلى القيام بها عادة — ونعتقد أن قيامنا بها يعني امتلاكنا للتقنية — تقتصر على كيفية استعمالها.. ولما كنا لا نعرف كيف نستعملها، في بعض الحالات، فإننا نستعين بمن يشغلها لنا. وقد يتطلب الأمر في بعض المشاريع أن نستعين بشريك أجنبي. والواقع أنه لا عيب ولا ضرر في ذلك إذا كان هدفنا من هذه المشاريع يقتصر على الاستثمار الاقتصادي أو إيجاد فرص العمل في بعض المجالات لأبنائنا، ولكن هذا يعني أن المناخ الذي يمكن أن يتحول فيه المواطنون النظريون إلى تقنيين ليس إيجابيا أو غير متوفر إلا في حدود الإدارة والتشغيل والصيانة مع وجود الكثير من العوائق التي توضع في الطريق غالبا حتى على اتقاننا لهذا المستوى الأولي من مراحل التقنية. فكيف نطمع مع

كل هذه السلبيات في أن نوجد التقني العربي الذي يمكنه أن يضاهي مثيله في بلد متقدم؟ وكيف نطمع في أن نلحق بركب الأمم المالكة للتقنية ونصنع ما يصنعون ونخترع ما يخترعون وأن تكون لنا قوة مثل قوتهم وفي وقت قصير تفرضه علينا الظروف المحيطة بنا من كل جانب فرضاً؟ ولعله لأسباب مثل هذه يعاني العالم العربي أيضاً من هجرة العقول العربية إلى الدول الصناعية المتقدمة حيث يجذبهم المناخ التقني الكامل الملائم لاستثمار العلم وتطبيقه الذي يتوفر في القواعد الصناعية والتقنية لتلك الدول.

والحل — إذا أردناه — يكمن في أنه لا بد من خلق المناخ التقني الملائم خلقاً (٢) لنتمكن من تحويل النظريين إلى تقنيين.. ولا بد أن ندرك أن إيجاد هذا المناخ لا يمكن لنا أن نحققه بالأسلوب التقليدي الذي نعتمده في التعليم، ولا في الأسلوب الذي تقام به المشاريع الصناعية في الوقت الحاضر ولا في نوعيتها. إن خلق هذا المناخ يتطلب اختيار نوع من المشاريع الصناعية الرائدة التي يمكن أن تقام دون وجود الشريك الأجنبي، وتتوفر فيها خصائص من أهمها الشمول لمراحل وطبقات التقنية التي ذكرناها، وأن تنفذ بشكل معين، وبمراحل متعاقبة مدروسة، بحيث يمكن الربط بينها وبين وسيلة نقل العلم برباط وثيق ومستمر. هذا أهم جانب في الحل لأنه سيكون من شأن ذلك أن نتمكن أولاً وخلال فترة لا تزيد، بأي حال من الأحوال، عن عشرين عاماً من تذليل العقبة التكنولوجية التي تحول بيننا وبين الإنجاز التقني الأكثر تنوعاً، ونتمكن خلالها من إقامة القاعدة الصناعية الأساسية التي تدار وتشغل و يصنع ويخترع فيها و يبتكر من قبل من تفرزهم هذه القاعدة وتخرجهم من المواطنين التقنيين العلماء والمهندسين والفنيين والإداريين. وإنجاز كهذا سيمكننا، بحكم توفر الدفعات السنوية المتدفقة من هذه القاعدة من التقنيين العرب، من إقامة قواعد صناعية عالية المستوى التقني وبشكل يمكننا خلال مدة لا تزيد على عشر سنوات أخرى، بأي حال من الأحوال، من القضاء على الهوة التكنولوجية بشكل نهائي.

إن منطلقاً كهذا يمكن إثبات جدواه علمياً لمن يريد (٣). وإن أبحاثاً علمية

جريت على هذا وأثبتت صحة المنطلق وأثبتت أن صناعة النقل البحري الشاملة
تفضل أي صناعة يمكن إقامتها في معظم البلاد العربية. كل ما هنالك هو أنها
يجب أن تخضع لتنظيم معين وتنفذ تنفيذاً محكماً ليكون في إمكانها أن تصبح
القاعدة الصناعية الأساسية التي تحقق هذا الغرض وتكون بمثابة رأس الحربة
التي نخترق بها الحاجز التكنولوجي المعيق لكل تقدم. إن أكثر الدول العربية
مهيأة لقيام هذه الصناعة بكل شموليتها. والذين أقاموا بعضاً من أنشطتها هم
الآن مهياؤون لأن يحققوا عن طريقها امتلاك التقنية بشكل أسرع من غيرهم إذا
أعادوا تنظيمها بشكل أوضحته الأبحاث.

وسوف لا نقتصر في إقامتنا لهذه القاعدة على تدريب أبنائنا المقيمين معنا ولا
في تهيئة المناخ التقني الذي يمكن وسائل نقل المعرفة التقليدية من أن يكون لها
آثار كالأثار التي تعطيها في الدول الصناعية المتقدمة.. ولكن قيام مثل هذه
القاعدة الصناعية القوية المتكاملة الرفيعة المستوى التقني سيجذب أبناءنا
العلماء المهاجرين في الخارج وسيعودون إلينا بكل التجارب التي لديهم وبكل
الخبرات التي اكتسبوها. ومن شأن هذه العودة أنه سيكون في الإمكان زيادة
تسريع نمو قواعدنا الصناعية والتقنية الأخرى التي يمكننا أن نطرق بها كل
منحى.

وخلاصة القول، أن حسم المعركة ضد هذا الخواء التكنولوجي لا يتأتى
بارباع الحلول ولا بأنصافها بل بالأعداد الكاملة له بكل ما نستطيع وبكل القوة
والجراحة البناء والعزم الأكيد. وإذا أقمنا صرحنا التقني الرفيع المستوى فيه
وباعتمادنا على خالقنا سبحانه وتعالى سنكون القادرين على درء الأخطار
المحدقة بنا والقادرين على أن ندافع عن العقيدة والكرامة في كل أرجاء المعمورة.

(١) نشر هذا المقال في جريدة «الشرق الأوسط» بتاريخ ٢٦/١١/١٤٠٣ هـ الموافق ٣/٩/١٩٨٣ وأجريت
عليه. من بعد، بعض التعديلات.

(٢) محاضرة للمؤلف بعنوان «العقبة التكنولوجية.. وكيفية التغلب عليها خلال عشرين عاماً» يشتمل عليها
القسم الثاني من هذا الكتاب. راجع ص ٦٥.

(٣) للمؤلف كتاب بعنوان «العرب.. وحل المعضلة التكنولوجية» يناقش هذا الجدوى بتوسع أكبر. وسيصدر
لكتاب قريباً.

كان نوايا إسرائيل لما تنكشف بعد !

الفكرة في هذا المقال بسيطة جدا .. متداولة كثيرا جدا ، كما يوحي بذلك عنوان المقال نفسه ، لكن الذي دفعني للكتابة عنها سببان : الأول ، هو أننا نلتمس تفسيراً لما يتردد على مسامعنا بين الحين والآخر في الوطن العربي من عبارات مهترئة عن انكشاف جديد لنوايا جديدة لإسرائيل بعد كل لطمة توجهها لنا وتخرج منها بمنهم وبعد كل اجتماع مهم نعهده لبحث آثار هذه اللطمة ، وذلك على الرغم من أن كامل النوايا الصهيونية قد عرفت منذ أوائل هذا القرن العشرين ولم تعد بخافية على أحد . أما السبب الثاني ، والمحير لكل مواطن عربي ، هو تصرف أكثر الدول العربية المعنية بشكل يوحي كما لو أن نوايا إسرائيل وأهدافها البعيدة المدى لم تنكشف لهم ولا للعالم بأسره بعد فعلاً !

وإذا كان من غير المستساغ القول أن الواعين منا في الوطن العربي لا يعلمون بنوايا إسرائيل فمن غير المستساغ أيضاً أن نراهم يتناحرون و يتطاحنون و يتصرفون بشكل يدل على أنهم لا يعلمون هذا النوايا أو أنهم إذا علموها فهم لم يدركوا بعد خطورتها عليهم أجمعين .

إذا ، نحن في حيره ! وما دمنا في حيره فإنه لا يسعنا إلا أن نتساءل .. هل نحن فعلاً لا نعلم ؟ أم نحن نتغابي ؟ فإذا كنا لا نعلم ، مع كل هذا الذي وقع ، فمتى سنعلم ؟ وأما إذا كنا نتغابي فلم التغابي إلى هذا الدرك ؟ لماذا نتغابي أمام أنفسنا ونحن المشهود لنا بالذكاء ؟ وأمام أعدائنا ونحن نعرف ، منذ أربعة عشر قرناً ، أن هؤلاء القوم هم الشامتون الحاقدون والمتربصون بعقيدتنا وبنا وبتراثنا

وثرواتنا؟ وأمام أصدقائنا وأخواننا في العقيدة المشفقين علينا الحائرين معنا؟ أترانا نخفي أمراً ليوم سيكون له ما بعده؟ أترانا نعد مخططات جهنمية عبثية تقتضي مثل هذا التصرف المصطنع وسنأخذ بها العدو على حين غرة؟ أم تراءى نتحرك فعلاً — كما يقول الكثيرون من أدبائنا وكتابنا — على غير هدايا وهوانا؟ وسواء أكان هذا أم ذاك فالمناسبة تقتضي أن نتحدث بإيجاز عن شيئين:

الأول: أن قادة إسرائيل وحكامها لم يتركوا واحداً منا في شك من جدية هذه النوايا، ولم يكذبونا بصدها منذ أن أقاموا دولتهم. وقد برهنوا على صدقهم في نواياهم بالعمل الحثيث الخبيث الدؤوب الذي استطاعوا أن يجعلوا به من أمانيتهم وخططهم حقائق واقعة محققة نشهدها ونكتوي كلنا بأوارها وبلائها صبح مساء. إن نوايا إسرائيل مكشوفة كلها وواضحة وضوح الشمس في رابعة النهار وأي منا يستطيع أن يلم بها مما كتب عن بروتوكولات صهيون وأهداف إسرائيل ونواياها في البلاد العربية وفي إفريقيا بل العالم بأسره. وإن ما أخذ من نوايا إسرائيل حيزه من الوجود ليس هو كل النوايا، فالكثير لا يزال هناك ينتظر الفرصة المناسبة للتنفيذ إلى واقع جديد.

جميعنا يعلم أن نوايا إسرائيل تتعلق بالأرض وتتعلق بالسيطرة على الصناعات والاقتصاد. فمن حيث الأرض فلا إسرائيل نوايا تتعلق بكامل فلسطين ونوايا في الأردن وفي سوريا وفي لبنان وفي مصر وفي المملكة العربية السعودية. والأحداث قد علمتنا أن القوم يعملون بكل ما أوتوا من قوة ودهاء ومكر وخبث على أن تأخذ هذه النوايا إن عاجلاً أو آجلاً حيزها من الوجود. ولا مخرج من ذلك إلا بصحة تتوفر فيها كل مقومات القدرة الذاتية التي تساعدنا على إيقاف هذا التيار الخطر المدمر.

وخلاف الأرض فلا إسرائيل نوايا أخرى ولها استراتيجية واضحة تهدف إلى امتلاك ذاتي لقدرة هائلة في الصناعة والاقتصاد. إسرائيل تعمل عملاً دؤوباً لتكون عملاقاً صناعياً ممتلكاً امتلاكاً ذاتياً لا كبر قدر ممكن من التقنية المتطورة وتريد أن تكون «يابان» الشرق الأوسط وإفريقيا. وهي إذ تفعل ذلك فإنها

نسلم أنه ليس إلا بمثل هذه القدرة التقنية المتطورة تتمكن من الانفلات من
اعتماديتها على الولايات المتحدة وتصبح لها ندا، وأنه ليس إلا بمثل هذه القدرة
التقنية وبرامج التصنيع الفعال ستكون لها قوتها الإسرائيلية الذاتية الضاربة،
تفترض المزيد من السياسات والاتجاهات، وكل أولئك يخدمها في المستقبل
كأكبر قوة اقتصادية وصناعية منتجة ومهيمنة في أكبر سوق استهلاكية من
حوها.. وهي العالم العربي وتليه شعوب افريقيا بأسرها.

إسرائيل تدرك إدراكا كاملا أن امتلاك التقنية المتطورة هو، على المدى
البعيد، المصدر المستمر العطاء لإنتاج المعدات المنتجة للرخاء والاقتصاد المزدهر،
كما أنها المصدر الحقيقي المستمر العطاء لإنتاج المعدات التي يحمي بها هذا
الرخص والاقتصاد المزدهر وبها تفرض الإرادة وبها يمكن الانفلات من
الاعتمادية على الغير. ولعل مثال اليابان الفقيرة جدا في مواردها الطبيعية..
القوية جدا بتقنياتها خير برهان على ما يمكن أن يكون عليه البلد من قوة هائلة
مشاحنة حتى لو كان هذا البلد ضعيف الموارد الطبيعية. وأرجو ألا يفكر بعضنا
مثال الهند وبريطانيا قبل الاستقلال حيث تمكن الهنود من الإضرار بالصناعة
البريطانية واستقلوا بعد أن قاطعوا كل منتج بريطاني. أرجو ألا نفكر في ذلك
لأننا لا نريد أن ننتظر إلى أن يصل بنا الحال فنكون (هند ما قبل الاستقلال)
وتكون إسرائيل قوة (بريطانيا الاستعمار قبل أن تترك الهند).

الثاني: إذا كنا قد أدركنا أهم نوايا إسرائيل وإخطار هذه النوايا على
عقيدتنا وتراثنا ومصيرنا فإن أي عمل نقوم به يجب أن يكون ملائما لمقام (خير
أمة أخرجت للناس). ويجب أن تكون له نتائج الحاسمة التي يلمسها الجميع في
إيقاف هذا التيار الجارف المدمر ودحره وقض قواعده.

إن إسرائيل نحاربنا بسلاح العقيدة وبسلاح العصر. وهل إسرائيل إلا
تحقيق وعد التوراة كما يدعي اليهود ويتشبثون بهذا الادعاء الباطل. ولذلك فلا
يقف أمام سلاح العقيدة إلا عقيدة أصح وأشمل وأفضل وأعظم. أما السلاح
العصري الذاتي الفعال في هذا الزمن فهو شيء لا تمكن حيازته الحقيقية لأمة مثل

أمتنا السامية الأهداف إلا بقيام التصنيع الذاتي المتطور الفعال .. والتصنيع الذاتي المتطور الفعال لا يمكن أن يقوم إلا باتخاذ خطوة جريئة ننفذها بغرض الامتلاك الحاسم والسريع والبناء للمعرفة التقنية المتطورة التي تمكننا من الصنع والإنتاج والاختراع والابتكار في المعدات الصناعية المتطورة من قبل المواطنين. وليس بغير هذا يمكن أن يكون هناك تصنيع ذاتي متطور فعال .. وبالتالي ليس بغير هذا يمكن امتلاك السلاح العصري الفعال المتجدد من مصدر ذاتي.

ولذلك، فإن الصحوة العربية التي تليق بمقام خير أمة أخرجت للناس يجب أن تقوم على ركيزتين هامتين:

الأولى: أنه لا بد من رجوع حقيقي إلى العقيدة السمحة الكريمة البناء المعطاء. والرجوع إلى هذه العقيدة سيخرجنا من مأزق الأهداف المتضاربة والتمزق الذي نعاني منه وأنظمة اليمين واليسار، ويخرجنا من الخواء المعنوي الذي تعاني منه معظم الشعوب العربية بين أمم الأرض. ومن شأن ذلك أن يبرز الإنسان العربي المؤمن بربه ودينه والمتفاني في سبيل رسالته وأرضه ومستقبله ومصيره.

الثانية: أن يعاد النظر بشكل شامل في استراتيجيات التصنيع التي تنفذها الدول العربية وأحداث تغيير جذري في فلسفته بحيث يعطي أمر الامتلاك الحاسم والسريع والبناء للتقنية المتطورة المقام الأول في هذه الفلسفة والاستراتيجية مهما كانت التضحيات المادية التي يتطلبها ذلك، ولا بد من إقامة التصنيع الذاتي الفعال الذي هو وسيلة للرخاء سواء كانت هناك موارد طبيعية أو لم تكن، وسواء نضبت أو لم تنضب، وهو في نفس الوقت وسيلة لإنتاج كل ما نحتاجه وتقتضيه ظروفنا السياسية والأمنية من معدات إنتاج. إن برامج التصنيع العربية، إذا أريد لها أن تقابل التحدي التقني الصناعي الإسرائيلي وتتفوق عليه، فلا بد أن تشمل بجانب الاستثمار الذي نقوم به في الوسائل المنتجة للرخاء، استثماراً سيكون على المدى البعيد أكثر جدوى، في

إقامة التصنيع الذاتي للوسائل العربية التي سوف يمكنها أن تنتج المعدات التي
يحمي بها هذا الرخاء وتحمي بها العقيدة والأرض والكرامة. وهو أمر أصبح
تحقيقه، إذا أردنا، ممكناً جداً خلال فترة لا تتجاوز عقدين أو ثلاثة عقود من
الزمن على أكثر تقدير.

(١) نشر هذا المقال في جريدة «الشرق الأوسط» بتاريخ ٢١/١٠/١٤٠٣ وقد أجري عليه، من بعد، بعض
التعديل.

الحلقة المفقودة في التصنيع العربي .. وفروها ترجعوا رُؤاداً أقوياء

نحن العرب لا نختلف عن بقية شعوب الأرض في أننا جزء من هذا العالم .
ولكننا نختلف عن كل هذه الشعوب في أن علينا دورا يجب أن نقوم به . وهذا
الدور ليس دورا اخترعناه من عند أنفسنا لتسلط به على رقاب عباد الله فنستغل
ونشرد ونبطش ، أو يجوز لنا أن نقوم به أولا نقوم .. وإنما هو دور اختاره لنا البارئ
سبحانه وتعالى وحتم علينا أن نكون للناس نماذج هدى ورواد تطور وتقدم وخير .
وعندما أوكل إلينا هذا الدور الضخم لم يُطلب منا أن ندير الصدغ الأيسر لمن
يلطمنا على الخد الأيمن (كما نفعل مقهورين مع إسرائيل وأضراب إسرائيل في
هذا الزمن) ، ذلك أن أسلوبا كهذا في التعامل ليس هو الأسلوب الذي يتناسب
ومقتضيات الدور الذي ألزمنا به . فالقيادة للهدى والريادة لتحقيق التطور
والتقدم والخير للبشرية إنما تكون مطلوبة لأن سكان الأرض ليسوا ملائكة لا
يخطئون ، بل لأننا جميعا بشر وأن من هذا البشر من يسيء إلى مسيرة الخير البشرية ،
ولأن ريادة القوي من هذا النوع من البشر للضعيف ريادة تفترض — كما هو
معروف — تبعية العبيد المغلوبين المقهورين للسيد الغالب القاهر .

ولقد رأينا من أحداث التاريخ ما فعلته الأمم الغالبة بالأمم المغلوبة ، والأمم
المستعمرة بالأمم المستعمرة ، ونحن نرى بأم أعيننا في زمننا هذا — الذي يقال له
زمن الحرية والعدل والخير العميم — ما تفعله الشعوب الصناعية القوية الغالبة
القاهرة بالشعوب النامية الضعيفة المغلوبة على أمرها من فرض للإرادة ومن
تحديد سياسات معينة ومن ابتزاز للثروات والأموال والأمثلة على هذا أكثر من أن

تحصى ، ولو أن المتخصصين قد أحصوا منها الكثير الذي يندي له جبين هذه الأمم القوية .

وأسلوب كهذا لم يتغير منذ القرون الخوالي فهو هو في عهد الرومان والفرس ومن سبقهم في تلك الحقبة من الزمن وهو هو في العصر الحديث في عهد حضارتي الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي الملحد .

ولما كان التفاعل البشري — سواء في العهود الغابرة أو العهود الحاضرة — يحدث بين أطراف منها المتسلط وأطراف منها المتسلط عليها — كما أسلفنا — ولا تحترم الأولى إرادة الثانية ولا تلتفت إلى مصالحها ولا تتيح لها أن تقوم بدور مؤثر إلا بما تريد .. ولما كنا جزءا من العالم و يتحتم علينا ، ونحن نؤدي دورة البناء الضخم الذي حددته لنا العقيدة السمحة ، أن نتعامل مع هذه الأطراف جميعها ، فقد أمرنا ، كي يكون ممكنا قيامنا بهذا الدور ، أن نعد القوة المرهبة التي نستطيع . وعندما أمرنا بأعداد القوة المرهبة لم يكن ذلك لنبطش بسكان الأرض فنستغل ونؤذي ونشرد ونطرد الناس من ديارهم ونمتص الدماء ، وإنما لنتمكن من تقديم النموذج الحضاري العادل العظيم فنحتذي ، وفي نفس الوقت لنرهب الذين يعترضون طريق هذه المسيرة الخيرة من أن يبطشوا بنا و يعيقونا عن تقدي هذا النموذج الحضاري وهذه الرسالة الخالدة للبشرية جمعاء .

وإذا كنا في الماضي قد قمنا بهذا التكليف المشرف على خير وجه فذلك لأننا راعينا أن تكون لدينا قوة الردع التي تلاءمت مع مطلب العصر . فكان هناك توازن بين حجم المهمة النبيلة من جهة وحسن التنظيم وقوة الاستعداد والتعبئة من جهة أخرى . واستمر هذا التوازن يؤدي مهمته إلى أن حصل خلل في طرفي المعادلة فاختل التوازن . فلا المهمة بقي القيام بها خالصا لوجه الله ، إلا في حالات قليلة ، ولا الأعداد للقوة تماشي مع تطور العلوم والتقنية ومقتضيات العصر . وانهار الجناحان .

وبانهيار هذين الجناحين كان لابد أن يحدث التفكك والتمزق والتشرد الذي يضرب أطنابه في أرجاء أرض هداة البشرية ورواد الحضارة النبيلة .

وكانت حصيلة ذلك أن انتشرت أنظمة الغاب في علاقات الأمم بعضها مع بعض.. وأصبح الحق للأقوى مهما كان والحظ للأكثر مروفاً وخداعاً أينما كان.

وانني لأشعر أن هذه الأمة ترتكب وزراً يعاقبها عليه الخالق سبحانه وتعالى بما هي فيه من ضعف وبلاء، وسُيُعاقَبُ كل متسبب فيه وكل مسؤول يتقاعس عن أن يصلحه و يعيد لهذه الأمة دورها السامي النبيل. ومع ذلك فنحن نلمس تباشير الصحة وتباشير الخير قادمة من هنا ومن هناك. فالكثيرون من قادة الأمة العربية لمسوا فداحة الخطأ وكبر المسؤولية وبدأوا المساعي في لم الشمل، عسى الله أن ينفع و يوفق.

لكن هذا يتعلق بصميم الهدف، أحد جناحي المهمة، ولا يشمل الجناح الثاني الذي لا يمكن التحليق إلا به.. بقي جناح الإعداد المناسب للقوة الذاتية المرهبة المرتكزة على العلم وتقنية العصر.. بقي أن تكون لنا صناعاتنا المنتجة لمعدات الرخاء ولمعدات القوة التي يحمي بها هذا الرخاء ويردع المعتدي. إن أكثر ما نعمله الآن هو أننا نسعى لنكون مستعملين ومستخدمين من الدرجة الأولى لما تنتجه الترسانات والقواعد الصناعية في الشرق والغرب من معدات. فهذه معدات يقال لها (شرقي) وتلك معدات يقال لها (غربي). ونحن نعلم أن المهم من هذه المعدات لا يعطي للأقطار العربية والإسلامية إلا وتقيّد أرقابنا بكل قيد معيق للإرادة. يدلنا على استنتاج كهذا أن الذين نشترى من قواعدهم الصناعية هذه المعدات هم أنفسهم الذين يقفون أمام قيامنا بمهمتنا بالمرصاد، وهم الذين يدعمون عدونا عياناً بيانا. وهذا شيء يعرفه أولو الأمر والاختصاص والكتاب والمفكرون وأكثر الناس. كما أن الأحداث التي مرت بالأمة العربية والإسلامية في الزمن الماضي والحاضر قد أثبتت هذا للجميع. ولعلي لا أحتاج إلى أن أفيض في هذه الناحية فهناك الكثير من البلغاء والفصحاء من قد كتب وأفاض وأبان وأدى الأمانة.

وبالنسبة للقوة فالكل مقتنع بأننا في ورطة لا نحسد عليها. والكل مقتنع

بأنه لا مخرج لنا إلا بأن تكون لنا مصادرنا العربية الصميمة التي نستمد منها قوتنا الذاتية بالشكل الذي يتناسب وعظم أهدافنا ومسؤولياتنا ودورنا. وهذا يستتبع حتما قيام التصنيع العربي الفعال الذي يجب أن يدار ويشغل ويصان ويصنع ويخترع ويتكرفيه بالضرورة بأيدي وعقول التقنيين العلماء والمهندسين والخبراء والفنيين العرب ليصبح من الممكن عندئذ أن يقال له بحق أنه تصنيع عربي ذاتي صميم فعال قادر على فرز معدات الرخاء ومعدات القوة التي يحمي بها الرخاء، وتمكّنا من القيام بالدور الحضاري النبيل.

ولا بد لنا أن نوضح أن العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه ليس فيه تصنيع كهذا ومن المعيار الذي أشرت إليه في مقال سابق نشر في هذه الجريدة بعنوان (الخواء التكنولوجي .. وحسم المعركة ضده) وبتاريخ ٣ / ٩ / ١٩٨٣. كما أن المرتكزات التي يقوم عليها التطوير الصناعي العربي في الوقت الراهن لن تؤدي إلى قيام التصنيع العربي الذاتي الفعال من المعيار المذكور والذي نحتاج أن نحققه خلال مدة قصيرة قد لا يمهلتنا القدر ولا يسعفنا الزمن بفترة أخرى لالتقاط الأنفاس.

إن الاستراتيجية الملائمة لقيام التصنيع العربي الفعال لا بد أن تركز على ثلاثة اتجاهات تقام في آن واحد. وأكثر الدول العربية قادرة على أن تقوم بهذه الاتجاهات الثلاثة معا. والواقع أن استراتيجية التطوير الصناعي في هذه الدول تركز بشكل أو بآخر على إقامة اتجاهين من هذه الاتجاهات الثلاثة. وينقصه الاتجاه الثالث وهو الحلقة المفقودة التي ذكرناها في عنوان هذا المقال.

والاتجاهات الصناعية الثلاثة التي لا بد أن يركز عليها التصنيع العربي الفعال هي الآتي:

الأول - اتجاه خاص يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية التي تتوفر في بلد عربي معين. وقد اهتمت أكثر الدول العربية بهذا الاتجاه. فالمملكة العربية السعودية - مثلاً - لديها غاز يحرق ولديها كميات هائلة من البترول المصدر فلم يكن من المعقول أن يستمر إحراق الغاز وإهداره. وعندما وجد المسؤولون أن

استغلال الغاز يعطي مردودا أفضل من إحراقه رتب للغاز أن يجمع و يستغل و يستخدم في العديد من المشاريع . كما أنه لم يكن من المعقول أن يصدر جميع ما ينتج من البترول بشكله الخام ، ولما وجد المسؤولون أن التصفية تعطي مردودا أفضل رتب لجزء كبير من هذا البترول أن يصفى في أرض المملكة العربية السعودية . وهكذا الحال في أكثر الدول العربية التي وهبها الله ثروات طبيعية . والاتجاه في إقامة مشاريع كهذه هو ما يمكن أن نسميه بالاتجاه الخاص . وهو اتجاه مؤقت ، طال الزمن أم قصر ، وقد فرضه وجود الثروات في بلد معين وفرضته الظروف المحيطة بالبلد . كما أنه اتجاه يتعلق بموارد طبيعية تختلف في بعض الأحيان من بلد لآخر ، فإذا كانت البترول والغاز في المملكة العربية السعودية والكويت والجزائر والعراق وعدد آخر من الدول العربية فهي الفوسفات مثلا في بلد كالمغرب والأردن . وتقام لهذا الاتجاه مشاريع تابعة وداعمة له ومعتمدة عليه ، هي أيضا وقتية الدوام وتستمر بقدر استمرار ودوام هذه الموارد الطبيعية .

الثاني - الاتجاه الثاني (أو المحور الثاني) في استراتيجية التصنيع العربي هو الذي تتصف مشاريعه بصفتين رئيسيتين هما : الضرورة الملحة ، والضرورة الدائمة . وتبعاً لهذا التوصيف فإن أهم مشاريع هذا الاتجاه (أو المحور) تتركز على قيام التصنيع المحلي الذاتي لأهم المعدات ومواد الغذاء والزراعة والدواء والملبس والبناء والدفاع القوي الحديث . أي تلك الصناعات المنتجة لأهم المنتجات وأهم المعدات الإنتاجية التي لو انقطع إيرادها من الخارج لتعرض البلد للضوائق سواء في حاجاته المعيشية الأساسية أو استقلاليتها في اتخاذ القرار السياسي أو قدرته على تحقيق الإرادة .

وقيام التصنيع الوطني الذاتي الذي يشتمل عليه هذا الاتجاه الثاني وكذلك الاستمرار في تطويره بما يتلاءم والتطور العلمي والتكنولوجي وظروف المستقبل يتطلب قدراً عظيماً من خبرات وقدرات التقنيين العلماء والمهندسين والخبراء والفنيين .

والواقع أن الدول العربية هي الآن بين مازقين .. الأول أن الحاجة إلى هذا

الاتجاه الثالث من التصنيع على القيام بها بشكل حاسم وسريع وخلال مدة تقل كثيراً عن أي مدة تستطيع أي وسيلة أخرى أن تقوم خلالها بنفس المهمة .

الثالث - نصل الآن إلى الاتجاه الثالث (أو المحور الثالث) في صرح التصنيع الوطني الذاتي الفعال . وهو اتجاه استثنائي يتعلق بتبني أساليب غير تقليدية نركز بها على إقامة نوع من الصناعات الرائدة عبر تخطيط معين وطويل المدى ، وعبر تنفيذ مرحلي دقيق .

ولا يقام هذا النوع من الصناعات الرائدة لذاته فحسب ، بل لأنه هو الوسيلة التي نستطيع عن طريقها وخلال فترة تتراوح بين عشر سنين وعشرين سنة فقط (حسب التطور التقني المتوفر في البلد المتبني لهذه الوسيلة) من تكوين قاعدة صناعية تقنية عظيمة معرّبة بالكامل ومن جميع أوجهها التقنية . وهي القاعدة المركزة التي يمكن اعتبارها رأس الحربة التي نكسر بها الحاجز التقني الرهيب الذي يعيقنا نحن العرب عن الإنجازات الصناعية العظمى الأكبر شمولاً والأكثر حساسية وأهمية لمستقبلنا ، والتي تفرز لنا أعداداً متتالية من التقنيين العرب والتي يمكننا بها - بعد هذه الفترة - أن نعرب جميع القدرات التقنية في الإدارة والتشغيل والصيانة والصنع والإنتاج والاختراع والابتكار والتطوير في صناعات الاتجاه الثاني ثم الاتجاه الأول . كما نتمكن بها وبتضافر كل المقومات الإيجابية التي توفرت خلال عشر سنوات أخرى فقط من نهاية الفترة الأولى من الدخول في صناعات أعظم تنوعاً وشمولاً في الفضاء والدفاع والصناعات المدنية .

ولقد سبق لي أن عالجت هذه الاتجاهات الثلاثة لاستراتيجية التصنيع في الفصل الثالث وما بعده في كتابي (صناعة النقل البحري والتنمية في المملكة العربية السعودية) الذي نشرته تهامة في عام ١٩٨١ . كما أشرت في العديد من محاضراتي وأبحاثي كيف يمكن إقامة هذا الاتجاه الثالث وكيف يمكن تعريبه وكيف يمكن أن نمتلك التقنية المتطورة عبره بشكل حاسم وسريع وبناء . ولعل من يهمه الأمر من القراء الكرام يرغب في الرجوع إلى ذلك لغرض الاستيضاح

الاتجاه الثالث من التصنيع على القيام بها بشكل حاسم وسريع وخلال مدة تقل كثيراً عن أي مدة تستطيع أي وسيلة أخرى أن تقوم خلالها بنفس المهمة .

الثالث - نصل الآن إلى الاتجاه الثالث (أو المحور الثالث) في صرح التصنيع الوطني الذاتي الفعال . وهو اتجاه استثنائي يتعلق بتبني أساليب غير تقليدية نركز بها على إقامة نوع من الصناعات الرائدة عبر تخطيط معين وطويل المدى ، وعبر تنفيذ مرحلي دقيق .

ولا يقام هذا النوع من الصناعات الرائدة لذاته فحسب ، بل لأنه هو الوسيلة التي نستطيع عن طريقها وخلال فترة تتراوح بين عشر سنين وعشرين سنة فقط (حسب التطور التقني المتوفر في البلد المتبني لهذه الوسيلة) من تكوين قاعدة صناعية تقنية عظيمة معربة بالكامل ومن جميع أوجهها التقنية . وهي القاعدة المركزة التي يمكن اعتبارها رأس الحربة التي نكسر بها الحاجز التقني الرهيب الذي يعيقنا نحن العرب عن الإنجازات الصناعية العظمى الأكبر شمولاً والأكثر حساسية وأهمية لمستقبلنا ، والتي تفرز لنا أعداداً متتالية من التقنيين العرب والتي يمكننا بها - بعد هذه الفترة - أن نعرب جميع القدرات التقنية في الإدارة والتشغيل والصيانة والصنع والإنتاج والاختراع والابتكار والتطوير في صناعات الاتجاه الثاني ثم الاتجاه الأول . كما نتمكن بها وبتضافر كل المقومات الإيجابية التي توفرت خلال عشر سنوات أخرى فقط من نهاية الفترة الأولى من الدخول في صناعات أعظم تنوعاً وشمولاً في الفضاء والدفاع والصناعات المدنية .

ولقد سبق لي أن عاجلت هذه الاتجاهات الثلاثة لاستراتيجية التصنيع في الفصل الثالث وما بعده في كتابي (صناعة النقل البحري والتنمية في المملكة العربية السعودية) الذي نشرته تهامة في عام ١٩٨١ . كما أمنت في العديد من محاضراتي وأبحاثي كيف يمكن إقامة هذا الاتجاه الثالث وكيف يمكن تعريبه وكيف يمكن أن نمتلك التقنية المتطورة عبره بشكل حاسم وسريع وبناء . ولعل من يهمه الأمر من القراء الكرام يرغب في الرجوع إلى ذلك لغرض الاستيضاح

هذه هي الحلقة المفقودة في كفاءة التصنيع العربي والتي لم تقدم أي من الدول العربية بعد على توفيرها على الرغم من أن جدواها أصبحت ثابتة علمياً وعلى الرغم من أن ذلك في إمكان أكثر الدول العربية بكل تأكيد .

وانني أعتقد أنه عندما يتم شيء كهذا فحينئذ يمكن أن تستوفي استراتيجية التصنيع العربية كل مقوماتها و يصبح من الممكن فرز القوة الذاتية من مصدر عربي ذاتي يكفل قيام العرب والمسلمين بدورهم الحضاري البناء و يعودون رواداً أقوياء ، أو على الأقل شركاء أنداء في هذا العالم الذي نعيش فيه .

(١) نشر هذا المنشور في جريدة « الشرق الأوسط » بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٤٠٣ هـ وقد أجرى عليه . من بعد ،

بعض التعديلات .

مشكلة القدرة الذاتية لتحقيق

للإرادة العربية

يبدو أن واحداً من أهم الدروس التي تعلمتها أكثر الدول العربية بعد كل ما تعرضت له من نكسات ومعاناة على مدى عشرات السنين ، هو تحقيقها التام من مدى افتقارها إلى القدرة الذاتية التي تستمد منها القوة الكافية لتحقيق الإرادة . فقد خذلتها الوسائل التي استخدمتها في أكثر المعارك التي خاضتها مع أعدائها . واستأسد هؤلاء الأعداء عليها وبيتوا لها كل ما من شأنه تشتيت قواها وزيادة فرقتها واشتداد تناحرها مع بعضها البعض لكي يتمكنوا من فرض إرادتهم المحققة لأهدافهم سواء قصير المدى منها أو بعيدة .

ولعلها أيضاً قد بدأت تبحث عن الطرق الكفيلة ببناء قدرتها الذاتية بناء حاسماً وسريعاً وسليماً لكي تتمكن من تحقيق إرادتها قبل فوات الأوان وامتداد الداء الذي أصيبت به إلى أكثر من جزء من أجزائها المطموع فيها والتي تزداد جذبا لنهم الغير مع ازدياد الثراء والرخاء .

وفي هذا المقال نود أن نتفحص معا سبباً من أهم الأسباب التي خذلتنا من أجلها الوسائل التي استخدمناها في صراعنا في هذا المعترك الدولي لكي نتمكن بعد ذلك من تحديد الوسيلة التي نعالج بها هذا الخذلان ونحوه إلى القوة التي أمر الله بأعدادها لردع العدو . وهو الردع الذي لا بد منه لكي نكفل للإرادة أن تسير مسارها الصحيح دون أن تقهر أو تدحرو بالتالي يصبح من الممكن للأهداف أن تتحقق .

نحن أمة قد أكرمها الله بأن جعل لنا أهدافاً سامية ببناءة . منها نشر العلم والرخاء بيننا وبين الأمم التي نعيش معها على هذا الكوكب . وأهداف كهذه تستدعي النبل في الوسيلة والمعيشة . ولكنها تتطلب أيضاً توفير القوة الممكنة ليس كهذا من أن يأخذ مكانه . وأعداؤنا لهم أهداف أيضاً ، الكثير منها يتعارف ويتضارب مع أهدافنا وغاياتنا ونبلنا . فلا استعمار والاستغلال والابتزاز بشر الصور والطرق من أهم وسائلهم وأهدافهم التي يسعون لتحقيقها . ويستخدمون القوة التي أعدوها لتحقيق مثل هذه الأهداف .

ومشكلتنا أن أكثرنا يتعامى عن التضارب بين أهدافنا وأهدافهم . ويتعامى عما يفرزه التضارب في الأهداف من تضارب في الإرادة وحتمية قيام النزاع . ويتعامى أيضاً عن أسباب قدرتهم على فرض الإرادة وعجزنا نحن في ذلك . ولهذا فإننا لا ننظر نظرة كافية واثقة إلى الوسائل التي يمكننا أن نوجدها بذاته وبأنفسنا لتكسبنا القدرة الذاتية المحققة للإرادة العربية .

إن الذي يجعلنا غير قادرين ويجعلهم قادرين على تحقيق الإرادة هو الفرق بين هوية وكنه المصدر الذي نعتمد عليه نحن ونستمد منه الوسائل التي نستخدمها في تحقيق إرادتنا وأهدافنا ، والمصدر الذي يعتمدون عليه ويستمدون منه الوسائل التي يستخدمونها في تحقيق إرادتهم وأهدافهم .

هم يستمدون الوسائل من مصدر قدرتهم الذاتية الخاصة بهم ، والتي تمكننا من بنائها بأيدي وعقول أبنائهم أو بدهائهم ضمن إطار للعمل مُهيَّء لقيام هذا البناء . ونحن لا نستمد منها من مصدر قدرتنا الذاتية الخاصة بنا لأننا لم نتمكن بعد من تكوين هذه القدرة الذاتية بأيدي وعقول أبنائنا . وبما أننا لم نبين هذه القدرة الذاتية بعد ، فنحن مضطرون إلى أن نستمد وسائلنا من مصادرهم . شرقية أو غربية . ينطبق هذا تقريباً على كل شيء ابتداءً مما نأكل ونلبس ونركب إلى ما نحاول أن نتصنع به وإلى ما نستخدمه من سلاح .

فإذا كانت أهدافنا تتعارض مع أهدافهم وإذا كنا مجبرين — لعجزنا — على

أن نستخدم وسائل تحقيق أهدافنا من مصدرهم الذي يمدهم بما يحتاجون إليه من وسائل تحقق أهدافهم ، فكيف يجوز بالمنطق والعقل أن نحصل من مصادرهم على الوسائل التي تضمن لنا تحقيق أهدافنا المتعارضة مع أهدافهم ؟ وإذا أضفنا إلى ذلك أن درجة إمامنا بطرق وأسرار استخدام الشيء الذي نحصل عليه من وسائل لا تصل إلى نفس مستوى إمامهم ، ونحن نعرف أن هذا يعني نقصا حقيقيا في فاعلية هذا الشيء الذي نحصل عليه ، فإنه يجب ألا نستغرب بعد ذلك أن تكون نتيجة كل هذا هي الإخفاق والإحباط والعجز في تحقيق الإرادة ووصم هذه الأمة الكريمة العملاقة بما هي منه براء .

إذا لابد لنا من بناء القدرة الذاتية ، ولابد من الاعتراف بما لها من أهمية . فما هي القدرة الذاتية ؟ وما هي عناصرها وكيف يمكننا أن نبني هذه القدرة التي نستطيع أن نستخدم منها القوة المحققة للإرادة وخلال أقصر وقت يمكننا تحديده بعقدين من الزمن فقط ؟

سنحاول أن نوضح ذلك بما يسمح به المجال هنا تاركين التفصيل إلى مكانه المناسب .

أولا - القدرة الذاتية :

القدرة الذاتية لأي دولة هي الاستطاعة على تلبية وتوفير أهم الاحتياجات في كل ظرف .. تلك الاستطاعة الناتجة من الجهد الذي يبذله أبنائها بأيديهم وعقولهم ضمن إطار يمكن لهذه الاستطاعة أن تنبت فيه وترعرع وترسخ .

فالدولة التي تتوفر فيها استطاعة كهذه هي دولة تمتلك القدرة الذاتية . والدولة التي تمتلك القدرة الذاتية هي دولة تستطيع أن تمتلك القوة المستمرة والمتدفقة من مصدر ذاتي . والقوة المستمدة من مصدر ذاتي هي القوة التي تعتمد على مصدر لا ينضب من علم وخبرة وإنتاج وتضافر أبناء تلك الدولة ، وبالتالي فهي القوة التي تجعل من الممكن تحقيق الإرادة بل وفرضها فرضا إذا ما اقتضى

الأمر مثل هذا الفرض ، وهو ما لا بد منه على الأغلب ، لأننا نعيش في مجتمع تتصارع فيه على الدوام إرادات الدول وتتم فيه الغلبة للأقوى . والأقوى هنا دائماً من تتوفر لديه العناصر المكونة للقدرة الذاتية .

هناك عدة أسس أو عناصر لا بد من توفرها وقيامها لتحقيق القدرة الذاتية لأي دولة . ويمكننا إجمالها في الأسس أو العناصر الأربعة التالية :

١ — معرفة واضحة بالدور الذي يتحتم على الدولة وشعبها القيام به في هذا العالم المتصارع ، وشعور عميق بأهمية هذا الدور .

٢ — الرغبة التي لا يشوبها تردد سواء من الدولة أو شعبها في القيام بهذا الدور والتصدي بكل مهارة وحنكة للتحديات مهما كان مصدرها .

٣ — بناء اجتماعي سليم يصبح فيه الإنسان الضمير الواعي للدولة .

٤ — قيام القاعدة التقنية والصناعية الوطنية الذاتية النمو والتطور ، التي تدار وتشغل وتصان و يصنع فيها ويخترع و يبتكر من قبل المواطنين ، لتكون الأداة لطبعة في يد الدولة لتنتج ما تريد من وسائل الرخاء ووسائل القوة والمنعة التي حمي بها هذا الرخاء وتحقق بها أهدافها العليا .

والواقع الملموس يثبت أنه بقدر رسوخ وسلامة البناء الذي يقوم عليه كل عنصر من هذه العناصر الأربع ، و بقدر تفاعلها وتضافرها مع بعضها البعض ، يكون مقدار القوة الذاتية التي تصبح تحت تصرف الدولة .

وانني لأود أن أسمح لنفسي بأن أدعو كل دولة يعنيها الأمر من الدول العربية أن تدقق النظر في مدى توفر هذه العناصر الأربعة فيها .. فكم منها تتوفر فيها هذه العناصر؟

وإذا كنت لا أملك أي حق في الحديث عن مدى توفر هذه العناصر في كل دولة فإنني على أي حال أستطيع القول أن بعضها يتوفر فيه بالفعل عنصر أو أكثر من العناصر الثلاثة الأولى . ولكنه يمكن التأكيد أن العنصر الرابع من عناصر

القدرة الذاتية لا يتوفر في أي منها على الإطلاق . والواقع الملموس يثبت هذا .

إن العناصر الثلاثة الأولى يمكن أن تكون في مجموعها الإطار الذي تنمو فيه القدرة الذاتية وتترعرع وتترسخ . ولكن العنصر الرابع هو **عصب هذه القدرة الذاتية** وبدونه لا يمكن أن تكون ذات فاعلية وأداة ردع ومنعه . ذلك أن هذا العنصر الرابع يقوم على مدى القدرة التقنية والصناعية لأبناء الدولة أنفسهم . ونحن في عصر تستند فيه القوة إلى ما تفرزه الصناعة وما يستجد ويخترع و يطبق في مجال التقنية من بعيد أو قريب .

والحديث عما يكفل تحقيق العناصر الثلاثة الأولى قد قام به الكثيرون من مفكري هذه الأمة وكتابها . وانه ليشر فني أن أضـم صوتي إلى صوت أولئك الأفاضل الذين كتبوا عن أهمية اتحاد الهدف وتحقيق التكامل على أوجهه المختلفة . ولكن مشكلتنا أننا كلما تنادينا لمعرفة هويتنا وذاتنا وأملنا التعاون والتكاتف إذا بنا نفترق ونتشتت ! وإذا سألنا : لماذا ؟ ثم استقصينا الأسباب لوجدنا أن ذلك إنما يحدث لأن لكل منا مسارا يختلف عن مسارات الآخرين ! وكأننا لا جذور لنا ولا تراث . أليس هناك ممن مسار واحد واضح وسليم نستمسك به جميعنا فلا يلوم بعضنا بعضا على الاستمسك به ؟ لنا بالطبع .

إن العلاج الحاسم لفرقتنا هو هداية الله . ولعله قد حان الوقت الذي نجد فيه أن من الأفضل لنا أن نستمسك بما جاء من هدى في كتابه العزيز وفي سنة نبيه الكريم . فهما أحق بأرثيئبهر بهما و يقتبس منهما في كل العصور . ولنا فيما قام به الكثيرون من العلماء من بحوث في هذا الموضوع وكذلك من تجاربنا في الماضي والحاضر ما يطمئن إلى أن الإسلام هو أسلم نظام يمكننا أن نتمسك به وأنه أعظم إطار يمكننا أن نعمل في حدوده فـنـسـير سـيرا واضحا نحو أهداف واضحة سامية محددة يضحى من أجلها وتضمن قيام البناء الاجتماعي السليم الذي لا بد منه لبناء القوة الذاتية .

ولقد أكرم الله بعضا من الدول العربية فجعلت هذا الدين دستورها ونظام

حياتها فإذا هي تتمتع بالأمن وتتطلع إلى مستقبل مشرق قوي كريم . وماذا يضير الآخرين لو أعطوا هذا الدين العظيم فرصة حقيقية للتطبيق الصحيح الكامل في كل الأمور؟ إن ذلك سيضمن إيجاد الإطار السليم الذي تستطيع القدرة الذاتية أن تنمو فيه وترعرع وترسخ .

أما العنصر الرابع — نقطة التركيز هنا — وهو قيام القاعدة التقنية والصناعية الذاتية النمو والتطور التي تكون بمثابة الأداة الطيعة في يد الدولة لنتج ما تريد من وسائل الرخاء ووسائل القوة والمنعة التي تحمي بها هذا الرخاء وتحقق بها أهدافها العليا فهو أمر يحتاج إلى تخطيط بالغ الإحكام وتنفيذ جرىء وسليم لوسائل تمكنا من الاستحواذ على التقنية وإنشاء القاعدة الصناعية التي تدار وتشغل وتصان و يصنع ويخترع فيها و يبتكر من قبل المواطنين في كل بلد عربي خلال عقدين من الزمن فقط . ومعالجتنا لهذا العنصر تقتضي أن نحدد مفهومها وتعريفها دقيقين للتقنية وكذلك إيضاح الوسائل التي تتكفل بالاستحواذ عليها خلال هذه الفترة القصيرة التي حددناها بعشرين عاما .

ثانياً — التقنية :

التقنية هي القدرة المتمكنة المستمدة من تلقي العلوم والتمرس في استخدامها وتطبيقها على إدارة وتشغيل المشاريع الصناعية وصيانة وإصلاح وصنع واختراع وابتكار وتطوير المعدات الصناعية . وهناك أبحاث علمية أجراها العديدون من الباحثين ومنهم كاتب هذا المقال بغرض تحديد أقصر الطرق وأكثرها كفاءة لتحقيق الاستحواذ على التقنية بهذا الشكل الحاسم والسريع والبناء . وإنني أستطيع أنؤكد — بناء على نتائج البحث العلمي — أن التقنية بهذا التحديد الشامل يمكن الاستحواذ عليها فعلا خلال عشرين عاما وعبر خمس مراحل يدعم بعضها بعضا . وهذه المراحل الخمس هي مرحلة التشغيل والإدارة ثم مرحلة الصيانة وإجراء العمرات العمومية ثم مرحلة صنع بعض الأجزاء والمعدات الصناعية ثم مرحلة تحقيق القدرة على الصنع الكامل للمعدات الصناعية إلى أن يصبح من الممكن الوصول إلى المرحلة الخامسة

التي تتكون من بضعة آلاف من العلماء والخبراء التقنيين وعدد أكبر من الفنيين الذين سيظهرون و يبرزون بفضل تسلسل وتفاعل ودقة تنفيذ المراحل الأربع السابقة للنمو التقني . وفي المرحلة الخامسة يكون العقل العربي قد استحوذ على القدرة الكافية الفعالة على الاختراع والابتكار ومن ثم يمكن الانطلاق إلى آفاق الصناعة الأرحب .. الصناعة المتقدمة المعتمدة على المقدرة التقنية الوطنية المتطورة لتكون مصدر الزخم الذي تركز عليه القدرة الذاتية للدولة .

والتقنية إذا لم يستحوذ عليها ضمن هذا التعريف والمفهوم وبهذا الشكل الحاسم والسريع والبناء فإنها تقنية ناقصة لا تعطي أي قوة فعلية ولا تؤدي إلا إلى تطوير القدرة على استخدام ما تنتجه القواعد التقنية والصناعية الأجنبية . أي أنها ستساهم في التطوير ولكن لتجعل منا مستهلكين من الدرجة الأولى لما تنتجه تلك القواعد من منتجات ومعدات إلى وقت لا يعلم مداه إلا الله . وهذا يعني أنه لن تكون لدينا قوة ذاتية طويلة هذه الفترة .

والسؤال الذي يبرز الآن هو كيف يمكن الاستحواذ على التقنية بالشمول الذي يساهم في خلق القدرة الذاتية خلال عقدين من الزمن فقط . لقد كان هذا نقطة بحث كثيف نتج عنه أن وسائل نقل المعرفة التقليدية التي تتمثل في الجامعات والمعاهد المهنية والمراكز والبعثات الخارجية والعمل في المشاريع المشتركة مع شركاء أجنب لا تستطيع أن تقوم وحدها بتمكين مواطني أي دولة من الاستحواذ على التقنية بهذا الشمول والسرعة والحسم . ذلك أن هذه الوسائل تفتقد إلى عنصر هام لا بد من توفره ليصبح من الممكن للمواطنين أن يستحوذوا على التقنية الكاملة وخلال فترة لا تتجاوز العشرين عاما .

إن العنصر الذي لا بد أن يتوفر هو الارتباط الوثيق بين العلم الذي يتلقى والتطبيق العملي لهذا العلم بشكل متزامن وبتنسيق بالغ ، وضرورة إيجاد المناخ الذي يحقق هذا الارتباط الوثيق ويضمن التفاعل المستمرين وسيلة نقل العلم ووسيلة تطبيقه على مدى المراحل الخمس التي تنمويها القدرة

التقنية وتتطور من مرحلة إلى مرحلة وأن يستمر هذا الارتباط والتفاعل دونما انقطاع إلى أن تكون القاعدة التقنية القوية الذاتية النمو والتطور. ولقد أثبت الواقع الملموس في أكثر من دولة نامية وعلى الرغم من ازدهار العديد من الجامعات ومراكز البحث العلمي .. الخ ، فيها منذ أكثر من خمسة عقود ان هذا العنصر الهام لا تستطيع وسائل نقل المعرفة التقليدية أن توفره بمفردها . وانه لابد من دعمها بوسيلة أخرى غير تقليدية تستطيع أن توفر هذا العنصر الهام .

لقد أثبت البحث العلمي أن نوعا من الصناعات الرائدة يصلح أن يكون الوسيلة غير التقليدية التي يمكننا عن طريقها الاستحواذ على التقنية خلال عشرين عاما ، شريطة أن يراعي في التخطيط لها وتنفيذها العديد من الشروط الهامة . وهذه الصناعات الرائدة خصائص هامة تدل عليها ، وتجعلها أكثر كفاءة من صناعات قد تكون رائدة ولكنها لا تحقق شرط توفر العنصر الهام ، وبالتالي فهي ليست وسيلة صالحة للاستحواذ على التقنية بمراحلها الخمس . من هذه الخصائص الآتي :

١ — إنها لا تشكل عبئا على وسائل نقل المعرفة التقليدية في خلق القوة التقنية العلمية العاملة بها بل هي توجد لها نفسها وتطورها وستكون رافدا رئيسيا للوسائل التقليدية .

٢ — إنها ذات قدرة على تذويت أو تساعد مساعدة فعالة على تذويت عملية الإنماء الصناعي والاقتصادي ، وهذه من أهم المحاصل التي تبحث عنها الخطط الإنمائية .

٣ — إنها تلبي حاجات حيوية للوطن .

٤ — إنها تحقق استخداما أمثل للكفاءة الوطنية النادرة يفوق ما تحقه الصناعات الأخرى .

٥ — إنها لا تعتمد على مصدر قابل للنضوب بمعنى أنها سوف لن تتوقف هي أو المشاريع النابعة منها أو التابعة لها بتوقفه .

٦ - إنها لا تحتاج إلى الشريك الأجنبي سواء في الإدارة أو رأس المال لأن الشريك الأجنبي إذا كان لازماً أو مفيداً في مشاريع معينة فهو في هذه المشاريع الرائدة المقصود من إنشائها الاستحواذ على التقنية يعتبر عائقاً كبيراً لانتقال التقنية إلى الأيدي الوطنية.

وبطبيعة الحال فإن تحديد صناعة رائدة معينة يمكنها تحقيق عملية الاستحواذ الحاسم والسريع على التقنية قد يختلف من بلد لآخر، ولكن من الممكن التأكيد على أن كثيراً من البلدان العربية تستطيع أن تستخدم صناعة النقل البحري الشاملة لهذا الغرض، مما يجعل هذه الصناعة تأتي على رأس قائمة الصناعات الرائدة لتحقيق الاستحواذ على التقنية خلال عشرين عاماً. ولا بد من الإشارة إلى أن العديد من الدول العربية تقوم فيها مشاريع للنقل البحري، وقد حققت نجاحاً تجارياً دون شك، ولكنها لا تقوم على الأسلوب الذي يجعل من الممكن لهذه الصناعة أن تؤدي دورها في الاستحواذ على التقنية.

وفي مقال كهذا لا يمكن بطبيعة الحال شرح الكيفية التي يمكن لصناعة رائدة من هذا النوع أن تعمل بها لتقوم بهذه المهمة الكبرى ونقترح على المهتمين بذلك قراءة محاضرات عدة ألقاها كاتب المقال، وكذلك كتابه عن صناعة النقل البحري والتنمية في المملكة العربية السعودية. على أنه لا بد من إعطاء فكرة عما تستطيع هذه الصناعة أن تفعله خلال عشرين عاماً.

إن أسطولاً قوامه مائة سفينة مع أكاديمية بحرية شاملة يستطيعان عبر المراحل الخمس للنمو التقني أن يخلقوا القاعدة الوطنية الصناعية الفعالة التي تدار وتصان ويصنع فيها ويخترع ويتكرر من قبل قطاع من العلماء والخبراء والتقنيين والفنيين الوطنيين الذين تقوم هي بتدريبهم وتطوير كفاءتهم. وهذه القوة البشرية الفعالة التي تخلقها هذه الصناعة الرائدة خلال عشرين عاماً ستكون من الآتي:

٢ — ما يزيد على عشرة آلاف فني ومهني وطني .

هذا هو مقدار ما تستطيع أن تفعله صناعة رائدة واحدة فقط من حيث إعداد المواطنين المستحوزين على التقنية وهو مقدار لا تستطيع أي وسيلة من الوسائل التقليدية لنقل العلم أن تفعله خلال مدة عشرين عاما . وبالإضافة إلى ذلك فهي في نفس الوقت قد حققت قيام القاعدة الصناعية المتكاملة التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة والتي يعمل بها هؤلاء العلماء والخبراء والمهندسون التقنيون القادرة على بناء السفن والمحركات والآلات والأجهزة ومهدت الطريق نحو آفاق الصناعات الأرحب .

إن أي قوة وطنية تقنية قادرة على أن تفعل ذلك لقادرة على أن تتطور وتكبر لتكون المصدر الذاتي الذي ينتج لنا ما نريد من وسائل القوة الرادعة . وبتضافر هذا العنصر الرابع مع بقية العناصر السابقة له يمكن أن تتحقق القدرة الذاتية المحققة للإرادة وليس بغير ذلك يمكن أن تتحقق القدرة الذاتية .

وقد لا تكون هذه الصناعة قد أوصلتنا إلى صناعة سفن الفضاء ولكنها أهم خطوة نتخذها نحو الدخول في صناعة سفن الفضاء وما إلى ذلك من صروح صناعية عربية صميمة لتكون مصدرا من مصادر القوة التي نحتاجها نحن العرب في تحقيق الإرادة العربية .

(١) نشر هذا المقال في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٨٢ بعنوان « كيف نبني قوة الأمة العربية » .

أهمية الاستحواذ على النفس

يعيش العالم اليوم عصراً تتحول فيه أكثر الأحلام والأمانى إلى حقائق ملموسة. ولا يجد الباحث صعوبة في أن يرد الفضل في ذلك لما أفرزته وتفرزه الصناعة من انجازات بين حين وآخر. وعلى الرغم من ذلك فإننا نرى — مع الأسف الشديد — أن هذا العالم ينقسم إلى قسمين متميزين .. قسم يستطيع أن يحول هذه الأحلام والأمانى إلى حقائق. وقسم ثان عاجز عن تحقيق الأمانى والأحلام إلى أي شيء، فلا يملك إلا أن يتطلع فاعراً فاه — على الأغلب — إلى القسم الأول، ولا يسعه إلا أن يتبعه و يقلده.

لعل مما يجب إدراكه وفهم كنهه أنه لم يكن في استطاعة القسم الأول من أمم الأرض أن يحول هذه الأحلام والأمانى إلى حقائق ملموسة لولا أن توفر لديه قدر عظيم من المعرفة اللازمة التي عمل على الاستفادة من تطبيقها بشكل دقيق ومنتظم ومستمر. وهذا هو ما نتج عنه ما نسميه بالتقنية وامتلاكها.

وامتلاك للتقنية كهذا لم يكن ليتحقق لولا تطويع النفس البشرية على المثابرة في التطبيق العملي للعلوم النظرية التي ساهمت في فرزها والجود بها عقول العلماء المتعطشين للبحث العلمي وعلى رأسهم علماء العالم الإسلامي في عصور مضت، ولولا الاستمرار في البحث والاكتشاف والتطبيق من بعدهم.

ولقد بدأ في التطبيق العملي للنظريات العلمية بشكل واسع في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في انجلترا ثم الدول الأوروبية الأخرى، وهو ما

عرف بالثورة الصناعية الأولى التي تمتد من عام ١٧٦٠ إلى العام ١٨٣٠، واستمر التطور الصناعي يسير من بعد ذلك بخطى حثيثة إلى أن كان العام ١٩٥٠ حيث أمكن تحقيق قفزة تكنولوجية أخرى هائلة في الدول الصناعية الكبرى واستمرت إلى أن وصلت أوجها في العام ١٩٥٥ حيث أمكن أن يستخدم على نطاق واسع نظام الأداء التلقائي المحدد (automation)، فأمكن توفير الكثير من المجهود اليدوي البشري الذي كان يستخدم في التحكم والتوجيه و يسمى بعض العلماء هذه الفترة بالثورة الصناعية التقنية الثانية. ثم نحن قد دخلنا ثورة صناعية تقنية ثالثة تعتمد على الحاسب الآلي والألكترونيات والشرائح، وفيها يمكن توفير الكثير من الجهد العقلي البشري في حل المستعصي من الكثير من الأمور التي كان حلها يستلزم تفكير العديد من الناس و يستغرق الزمن الطويل.

والتقنية ستتتحكم في مصائر الشعوب. والذين يملكونها سيكونون الرؤاد والمتبوعين. والذين لا يملكونها سيعانون — دون شك — من التبعية التي ستفرض عليهم سواء رغبوا ذلك أم أبوه. فالذي يقارن بين ما يستطيع الإنسان أن يفعله في هذا القرن، وخاصة في أواخره، وبين ما كان في مكنته أن يفعله في بداية القرن الثامن عشر ليندهش مما حدث.. وليندهش من القوة التي امتلكتها الشعوب الصناعية والتي مكنتها من السيطرة على شعوب أخرى قد تكون أكثر عددا منها وأغرق أصلا، بل ومكنتها في الأرض وبدأت تمكنها في الفضاء.. كما هو مشاهد للعيان وملموس.

والباحث عن السبب الأساس الذي مكن هذه الأمم من كل هذه القوة يجد أن التقنية أو التكنولوجيا والمناخ الملائم لنموها هما السبب من وراء ذلك. فلولا التقنية التي امتلك الإنسان ناصيتها لما تمكن هذا الإنسان من صنع الطائرات والصواريخ والقنابل النووية والراديو والتلفزيون والمبرقات وسفن الفضاء والعقل الآلي والإنسان الآلي والكثير مما هو نافع والكثير مما هو مدمر. فهذه الاكتشافات والانجازات العلمية والتقنية الهائلة التي كانت تعتبر خيالا وأحلام وأمانى — كما أسلفنا — أصبحت حقائق ملموسة، بل وأصبح بعضها

مألوفاً إلى درجة أن الكثير من الناس قد ألفوها كالهواء والماء، فلم يعودوا يتفكرون فيما بذل من جهود وما أجري من أبحاث مضيئة في سبيل تحقيق الكثير من هذه الانجازات. وليس أدل على ذلك من رؤيتنا للطفل الصغير يلهو ببعض اللعب و يتحكم في حركتها وتوجيهها من بُعد.. فكم من الناس فكر في كيفية سيطرة الطفل على حركة تلك الآلة بجهاز مفصول عنها وعن بعد قد يصل إلى مئات الأمتار؟ ما هي القدرة التي جعلت الطفل يتمكن من شيء كهذا؟

وكما أسلفنا، فإنه مع ما لهذا التطور العلمي التقني من أفضال على البشرية لا تقدر بثمن إلا أن له جانباً مُراً يحكيه واقع الحال وهو أنه لم يسبق للبشرية أن انقسمت على نفسها إلى قسمين متميزين.. أحدهما متميز بالقوة والريادة، والآخر موصوف بالضعف والتبعية، كما حصل منذ إعطاء الثورة الصناعية نتائجها وثمرتها. ولا يزال الحيز الفاصل بينهما يتفاقم ويتعاظم لأن القوي لا يريد أن يكشف سر قوته والضعيف حيران يتلمس الوسيلة من هنا وهناك.

ولما كان القسم الأول قد بزّ القسم الثاني وبهره بتقدمه وتفوقه وقوته وجبروته فإن الأخير لم يجد مناصاً من تقليده ومحاولة محاكاته في كل حركاته وسكناته. وليت التقليد أو المحاكاة قد انصبّا على الجوهر وسر القوة والعزة ولكنهما—بكل أسف—أخذا في كثير من الأحيان بالجوانب السطحية والتعلق بالقشور. وأخذ هذا القسم البائس يضرب يميناً وشمالاً محاولاً—محاولة الغريق الطالب للنجاة—قهر الضعف والجوع والخوف والذل الذي وجد نفسه غارقاً فيه. وسيستمر الوضع على هذا الحال بل وسيتفاقم ما لم تتخذ الدول النامية خطوة من مقوماتها الاعتماد على الذات.

لا بد للدول النامية أن تعلم أن من أهم ما تحتاجه للتغلب على مشكلتها مع التخلف والفقر هو أن تسعى بكل الجدية لامتلاك التقنية بقدر يتلاءم وحجمها وتطلعاتها والدور الذي ترى أن عليها أن تؤديه في هذا العالم.

وإذا كان بعض الدول النامية يعي حقيقة افتقاره للتقنية ويعرفها تعريفاً

صحيحاً، وهذا مهم جداً، فإن أكثرها لم يكن يعلم الوسيلة الملائمة الحاسمة لامتلاكها. ولذلك فلم يكن أمامها إلا أن تسير في خطى من سبقها في مجال التطور مع ما يستلزمه من اعتمادية كبيرة على الغير. والطريق الذي وجدته أمامها ميسراً أكثر من غيره هو الطريق التقليدي للتعليم الذي تأتي على قمته الجامعات ومراكز البحث العلمي. وإذا كان القول يصح في أنه لا غبار على هذا الطريق وأنه القمة فعلاً، وأنه لازم ولا بد منه لأي نهضة وتطور، فإن القول يصح أيضاً — وهو ما أثبتته البحث العلمي — في أن الاعتماد عليه وحده — في حالة الدول النامية — كوسيلة للاستحواذ على التقنية لا يؤدي إلى النتائج الحاسمة السريعة التي يحتاجها البلد النامي الراغب في إحراز تطور مكين.

وانني لأستطيع القول إنه إذا كان التوسع في هذه الوسائل التقليدية أمراً سهلاً وممكناً بالنسبة للغني من الدول النامية، فإن هذا التوسع يعتبر، في مرحلة ما من مراحل النمو في البلدان النامية الفقيرة، ترفاً لا مبرر له.

إن امتلاك التقنية الملائمة يستوجب خلق المناخ الملائم لها. وهو ما يستدعي — بالإضافة إلى ما هنالك من مشاريع تنمية الغرض منها خلق الفرص لتشغيل الأيدي العاملة — أن يكون هناك مجهود مركز على إقامة صناعة رائدة ذات شمول تقني، وضروري لإيجادها للبلد النامي، وربط هذه الصناعة مع وسيلة للتعليم مناسبة لها ربطاً وثيقاً مستمراً متفاعلاً يؤدي إلى تمكين وسيلة التعليم من حصر مهمتها — بشكل أساسي — في العلوم، مهما عظم مستواها، التي تتطلبها هذه الصناعة الرائدة المرتبطة بها.. و يؤدي في نفس الوقت إلى تمكين الصناعة الرائدة من توفير الفرص للمواطنين الملتحقين بوسيلة نقل العلم هذه والذين يعملون فيها أيضاً، من تطبيق العلوم النظرية التي تحصلوا عليها، و يؤدي إلى فرز وتخرج التقنيين المواطنين من العلماء والمهندسين والخبراء والفنيين بشكل منتظم وبأعداد ملائمة يمكّنان من إحلالهم محل الخبراء الأجانب المستعان بهم في هذه الصناعة الرائدة.

إن غرض الارتباط بين وسيلة نقل المعرفة والصناعة الرائدة يجب ألا يقتصر

على جانب الإدارة والتشغيل والصيانة فقط . فهذه ليست إلا مرحلة من مراحل امتلاك التقنية .. بل يجب أن يتعداه وبشكل منتظم وبالتدرج الملائم إلى امتلاك تقنية الصنع والإنتاج والتطوير والاختراع والابتكار لتكتمل جميع الحلقات والمراحل الضرورية ليمتلك مواطنوا البلد النامي ما يمكن لنا أن نسميه — بحق — التقنية ، ولتخرج هذه البلدان النامية من حلقة الخواء التكنولوجي التي تعيقها عن النمو الصحيح .

إن امتلاك التقنية امتلاكاً شاملاً يستدعي أن تكون الصناعة الرائدة التي يقع عليها الاختيار مما يمكن التدرج فيه ومما يمكن إقامة دون اللجوء إلى الشريك الأجنبي . ولا يحسن أن يتوجه رأساً لصناعات لا يمكن التدرج فيها ومعقدة أو لابد من إنشائها مع شريك أجنبي ، فهذه يمكنها أن تزيد من التكاليف ويمكنها أن تصيب البلد النامي بشعور الإخفاق والإحباط .

ولا بد لنا من أن نشير هنا إلى أن تكاليف الامتلاك الذاتي للتقنية ليست تكاليف بسيطة . وهي تكاليف تظهر جسامتها حتى للمتخصص ، من الوهلة الأولى . ولكننا إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية المنافع التي يمكن جنيها على المدى البعيد لوجدنا أن ما يخرج من ثروات وأموال من البلد النامي إلى الخارج على شكل حصص للشركاء الأجانب ، وما يدفع باستمرار على استيراد المعدات المصنوعة في القواعد الأجنبية .. كل هذا إذا أخذ بعين الاعتبار مع ما يستتبعه من حتمية الاعتماد على الغير في أمور هامة كهذه ، سيجعل من أي تكلفة يتحملها البلد النامي في سبيل امتلاكه للتقنية الملائمة له أمراً مقبولاً وتكلفة اجتماعية لابد من تحملها .

(١) نشر هذا المقال في مجلة المنهل المجلد ٤٥ ، ذو القعدة / ذو الحجة ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م وقد أجري عليه — من بعد — عدد من التعديلات والتغيير .

القسم الثاني

محاضرة حول

التغلب على العقبة التكنولوجية

- المدخل إلى المحاضرة .
- محاضرة (العقبة التكنولوجية .. وكيفية التغلب عليها خلال عشرين عاماً) .

مدخل إلى المحاضرة

١ — أقيمت هذه المحاضرة في جامعة البترول والمعادن بالظهران بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٤٠٣ هـ الموافق ٨ / ٣ / ١٩٨٣ م. وهي واحدة في سلسلة من المحاضرات ألقاها المؤلف عن موضوع التقنية والوسائل غير التقليدية التي تمكن الدول النامية والمملكة العربية السعودية من امتلاكها. وقد أقيمت أول واحدة من هذه المحاضرات في يوليو عام ١٩٨١ في معهد العلوم والتكنولوجيا بجامعة ويلز.

٢ — كانت هذه المحاضرة تشتمل على مقدمة تتحدث عن أهمية التقنية وامتلاكها. وقد وجدنا أن ما جاء عن هذه الأهمية في القسم الأول من هذا الكتاب هو أوسع وأشمل مما ذكرته المحاضرة فاستبعد الحديث عن ذلك.

حيثما نجد كلمة «سعودة» أو كلمة «السعودية» فإنه يمكن إحلال كلمة «تعريب» أو كلمة «العربية» محلها خاصة في البلدان العربية التي تتشابه ظروفها التنموية مع المملكة العربية السعودية.

٤ — عندما نقول «الناقلة» فإنما نقصد أي سفينة للنقل. ومع ذلك، فالحقيقة التي لا بد من إيضاها هي أن إدارة أسطول من الناقلات أسهل من إدارة أسطول من سفن نقل البضائع، وهو أمر مهم، خاصة عند بداية المشروع في دولة ليس لها باع طويل في إدارة الأسطول إدارة وطنية. والدول العربية التي قطعت شوطا كبيرا نحو تعريب وظائف الخدمات التي تتطلبها سفن نقل البضائع لا تجد صعوبة كبرى في استخدام هذا النوع من السفن في مشروع التصنيع البحري.

1

2

العقبة التكنولوجية وكيفية التغلب عليها خلال عشرين عاماً

إنه لشرف عظيم أن تدعوني هذه الجامعة الزاهرة.. لكي أتحدث معكم عن العقبة التقنية وعن الوسيلة التي يستطيع بها المواطنون السعوديون أن يتغلبوا عليها ويحققوا امتلاكاً للتقنية بشكل حاسم وسريع وبناء.

والحقيقة أن موضوع التقنية وامتلاكها قد أصبح قضية من أهم قضايا الإنماء الحضاري الشامل التي تشغل بال الأمم النامية والأمم الصناعية سواء بسواء.. فلا هؤلاء بقادرين على امتلاكها.. ولا أولئك براغبين في تملكها بطوع الخاطر لمن لا يستطيع أن يستحوذ عليها استحواداً. ولذلك.. فتحقيق الدول النامية لشيء كهذا يتطلب الكثير من الجهد والتدبير والتفكير الذي يعتمد على الذات.

المنطلق للحديث:

إن حديث اليوم سيكون من منطلق يهدف إلى امتلاك التقنية التي تمكن من الصنع والإنتاج والاختراع والإبداع السعودي في المعدات والأجهزة الصناعية وتضييق الفجوة التقنية الموجودة بيننا وبين الدول الصناعية.. وهو ما يقتضي أولاً تذليل العقبة التقنية المعيقة لمثل هذا الهدف وخلق المناخ التقني الملائم لذلك.. وثانياً جعل هذا المناخ التقني أوسع وأكبر وأشمل لتمكين جميع وسائل نقل المعرفة فيما بعد من المساهمة بفعالية أكبر في امتلاك المزيد من التقنية بشكل يؤدي إلى إغلاق الفجوة التقنية.

إشارة عابرة عن المقصود بالقدرة الذاتية ودور التقنية فيها :

وقبل الدخول في صلب موضوع كبير كهذا.. لابد من إشارة عابرة عن المقصود بالقوة الذاتية، على الأقل في إطار هذه المحاضرة. فالقوة الذاتية للدول — كما تعلمون جميعاً — سواء في هذا العصر أو كما كانت في أي وقت — لا تتأني إلا من توفر قدرة ذاتية تستطيع فرز هذه القوة والاستمرار في فرزها. والقدرة الذاتية التي يمكنها ذلك يمكن تعريفها بأنها: الاستطاعة على تلبية أهم الاحتياجات الخاصة بالدولة في كل الظروف بشرط أن تنبع هذه الاستطاعة بشكل أساسي من الجهد الذي يبذله أبنائها بأيديهم وعقولهم ضمن إطار يمكن هذه الاستطاعة من أن تنبت فيه وتترعرع وترسخ.

وإذا أردنا بحث كل الأسس التي تقوم عليها — في العادة — قدرة ذاتية كهذه فإن ذلك سيأخذ منا وقتاً طويلاً وسوف يخرج هذه المحاضرة عن الهدف الأساسي الذي كانت قد أعدت من أجله.. لكنني سأناقش واحداً من أهم هذه الأسس باعتباره محور هذه المحاضرة وهو.. بناء القاعدة التقنية والصناعية الوطنية الذاتية النمو والتطور التي تدار وتشغل وتصان ويصنع فيها ويخترع ويبتكر ويبدع من المعدات والأجهزة الصناعية من قبل السعوديين بفعل عقولهم وأيديهم، لتكون بمثابة الأداة الطيعة في يد الدولة.. تزيد بها من قوتها الذاتية.. وتلبي بها أهم احتياجاتها.. وتحقق بها إرادتها وأهدافها.. وتوجهها كيفما شاءت وأرادت لتواجه بها التحديات التي تدعمها الصناعة والقدرة التقنية للغير، وتكون بمثابة قاعدة دائمة منتجة للرخاء ومنتجة للوسائل التي يحمي بها هذا الرخاء.

والواقع أن الأساس الذي يتمثل في هذه القاعدة التقنية الصناعية الوطنية الذاتية هو عصب هذه القدرة الذاتية برمتها.

وسأناقش الآن شيئاً من الأسباب التي تعيق القيام الحاسم والسريع والبناء لهذه القاعدة ثم أناقش الوسيلة التي تمكننا من بنائها خلال عشرين عاماً فقط ثم

أناقش كذلك أهم المشاكل التي تعترضنا وأقدم حلولاً لها .

الوسيلة التقليدية :

إن بناء قاعدة تقنية صناعية كهذه التي ذكرت — وخلال عشرين عاماً فقط — يعني أن نوجد خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً ، ليس المعدات المعدنية لهذه القاعدة فحسب . بل ونوجد عدتها من السعوديين وهم آلاف من التقنيين العلماء والمهندسين والخبراء والفنيين القادرين على تشغيل هذه القاعدة وإدارتها والاختراع فيها والإبداع وصنع المنتجات والمعدات والأجهزة . فهل الوسائل التقليدية التي نستعين بها كافية ؟

المقصود بالوسائل التقليدية هنا .. هو ما جرى التعارف على استخدامه في جميع الدول لنيل العلم والتدريب والبحث .. أي أنها الجامعات ومراكز البحث العلمي ومراكز التدريب المهني والبعثات الخارجية والتدريب في المشاريع المشتركة مع الشركاء الأجانب . هذه الوسائل التقليدية تستعملها الدول المتطورة والدول النامية سواء بسواء . ولا جدال في أنها هي الأساس الذي لا بد منه للبلد ، متطوراً كان أم نامياً . إلا أن الملاحظ هو أنها تعطي أعظم آثارها في التقنية وتطورها بعد أن يصل البلد إلى مستوى تقني صناعي رفيع متكامل .. كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة . أما في الدول النامية فإنها لا تعطي نفس الأثر أو المساهمات على الرغم من أنها تسد حاجتها من أفضل العلماء النظريين والباحثين والمثقفين ورجال الأعمال والإدارة وما إلى ذلك . (وسأعود إلى شرح هذه النقطة بشيء من التفصيل فيما بعد في قسم آخر من هذه المحاضرة) .

وملاحظتي هذه عن الوسائل التقليدية لا تعني بأي حال القول بأننا لا نحتاج في هذه المرحلة إلى هذه الوسائل . فليس من عاقل يقول بذلك بتاتا . فلهذه الوسائل مساهمات كبرى ساعدتنا أو كانت الركيزة الأساسية التي اعتمدنا عليها في معركة التطور الهائلة التي نعيشها والتي قلما شهد لها التاريخ مثيلاً .. ولكننا أمام واقع لا يختلف فيه دولة نامية عن أخرى يثبت أن هذه الوسائل

وحدها (وأكرر كلمة وحدها) بطيئة وغير كافية لإعطاء الأثر الحاسم والسريع في التمكين من الاستحواذ على التقنية (وأقصد هنا التقنية الكاملة التي سأقود بتعريفها فيما بعد)، وأنه لا بد من دعمها بوسائل أخرى إضافية لتحقيق هذا الغرض إذا كان يراد تحقيقه بالشكل الحاسم والسريع.

ومن الممكن حصر أهم المعوقات في سبب واحد وهو أن الوسائل التقليدية هي — بشكل أساسي — وسائل للعلم النظري، وإذا كان هناك تطبيق فهو على المستوى المهني، وعلى الرغم من أن وجود هذا المستوى المهني يعتبر أمرا لا بد منه، بديهية، إلا أنه لا يؤهل لقيام قاعدة صناعية وتقنية متطورة وفعالة بشكل يمكن هذه القاعدة من أن تكون أساسا من أهم أسس القدرة الذاتية للبلد النامي في هذا العصر الذي تتطور فيه التقنية تطورا بالغ السرعة وبشكل غير متوقف.

وما يجعل هذه الوسائل التقليدية وسائل نظرية هو أنه ينقصها عامل هام لا بد أن يتوفر لامتلاك التقنية.. وهو عامل الارتباط الوثيق بين تلقي العلوم ونتائج الأبحاث وبين تطبيقها، وما يحتاجه ذلك من مناخ تقني يمكن لتلقي العلم وتطبيقه من أن يتحققا فيه بشكل متزامن ومستمر يجعل من الممكن فرز وإيجاد التقنيين من العلماء والمهندسين والخبراء والفنيين الذين لا يعلمون فقط **مِمَّ** ولم تصنع الأشياء بل و يعلمون أيضا كيف يقومون بصنعها وإتقانها والإبداع فيها الاختراع والابتكار.

ونخلص من هذه المناقشة المبدئية (التي سأوفيهها فيما بعد) باستنتاج يحجب على السؤال الذي تم طرحه بأن إيجاد وإيصال قطاع من المواطنين إلى هذا المستوى التقني الرفيع خلال عشرين عاما فقط لا يمكن أن يتحقق عن طريق الوسائل التقليدية وحدها، ولا بد أن ندعم هذه الوسائل التقليدية بأخرى غير تقليدية توفر عامل الارتباط اللازم بين العلم وتطبيقه على أعلا المستويات.

الوسائل غير التقليدية التي لا بد أن تضاف للوسائل التقليدية :

ومن هذا المنطلق .. منطلق وجوب توفير هذا القطاع الكافي من التقنيين السعوديين المستحوذين على التقنية بالمستوى الرفيع الذي يتطلبه قيام القاعدة التقنية والصناعية الوطنية التي أشرت إليها فقد كان لا بد من تحديد الوسيلة التي تستطيع توفير هذا العامل الذي تفتقده الوسائل التقليدية وتستطيع أن تفرز لنا هذه الآلاف من التقنيين العلماء والخبراء والمهندسين خلال عشرين عاما على أكثر تقدير. وقد أمكن بالفعل تحديدها وسأطلق عليها — في سياق الحديث — تسمية الوسيلة غير التقليدية تسهيلا للتمييز بين الوسيلتين عند الحديث عنهما .

ولكن قبل الدخول في حديث بتفصيل ملائهم عن هذه الوسيلة غير التقليدية وعن المشاكل التي ستعترض سبيلنا في بنائها وعن حلول هذه المشاكل فإنه لا بد لنا أن نحدد تعريفا واضحا للتقنية التي نتحدث عنها ، مع إيضاح موجز للمراحل التي تنمو فيها قدرة تقنية كهذه لدى المواطنين .. وهي ما يمكن التعبير عنه بمراحل النمو التقني .. وكذلك لا بد من إيضاح موجز لعامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملئ الذي توفره الوسائل الغير تقليدية والذي لا بد من وجوده ليتحقق الامتلاك الحاسم والسريع والبناء على التقنية .

أولا — تعريف التقنية وطرح المفهوم المناسب لها :

لعل من المناسب أن نعرّف التقنية بأنها : القدرة المتمكنة المستمدة من تلقى العلوم والتمرس في استخدامها وتطبيقها على إدارة وتشغيل المشاريع الصناعية ، وصيانتها وإصلاحها ، وإجراء العمرات عليها ، وصنع المعدات والأجهزة الصناعية والاختراع فيها والابتكار والإبداع والتطوير الممكن من الدخول في مختلف الأنشطة الصناعية والتقنية .

وتعريف التقنية بهذا الشكل يجعلنا نرفعها كثيرا فوق العديد من التعاريف السطحية التي تحصرها عادة في مجال القدرة على الإدارة والتشغيل والصيانة

للمشاريع الصناعية أو تلك التعاريف التي نشير بها إلى مستوى تصنيع المعدات ومدى ما استخدم فيها من اكتشافات علمية حديثة. فالتعريف الذي اقترحه ينقلنا إلى صميم المشكلة.. وهو أن مرحلة الإدارة والتشغيل والصيانة والإصلاح ليست التقنية كلها، بل هي مرحلة مبدئية من مراحلها، وأنا لكي نكون مالكين بحق للتقنية فلا بد من أن نصبح قادرين على أن نصنع بأنفسنا أهم احتياجاتنا من المعدات والأجهزة الصناعية وأن نمتلك القدرة على الاختراع والابتكار والإبداع الصناعي وبمستوى يتماشى مع متطلباتنا الحيوية الحالية والمستقبلية التي يقتضيها وضعنا وأهدافنا في هذا العصر. ذلك أنه ما لم يصل عدد كاف من المواطنين إلى هذه المرحلة من القدرة التقنية التي يستطيعون فيها أن يصنعوا بأنفسهم ما يحتاجه بلدهم من معدات وأجهزة صناعية و يتمكنوا من اختراع الحديث النافع من هذه المعدات والابتكار فيها والتطوير فإن أي شيء يحصلون عليه باسم التقنية ويقصر عن هذا المفهوم الشامل الذي يتضمنه التعريف الذي أوردناه فإنه تقنية مبتورة ناقصة.. وتقنية لن تحقق القوة الذاتية ولا تحقق وسائل الردع أو المنعة. ولذلك.. فإننا عند الحديث في هذه المحاضرة عن التقنية ووسائل امتلاكها.. أرجو أن يكون في أذهاننا دائما التعريف الذي أوردته للتقنية باعتبار أن امتلاكها هو الهدف وهو المعيار الذي يقاس به مستوى الحصيلة التنموية والصناعية بصفة خاصة.

إن أي بلد نام لا يمتلك التقنية بهذا المقدار وهذا المعيار فإنه لن يتجاوز مرحلة يتعلم فيها مواطنوه كيف يكونون مستعملين ومستهلكين ومستثمرين — ربما من الدرجة الأولى — للمنتجات والمعدات التي تفرزها القواعد التقنية والصناعية الأجنبية في الدول المتطورة.. وكلنا يعرف أن توريد المهم من هذه المعدات والمنتجات خاضع لرغبة المالكين لهذه القواعد التقنية والصناعية.. وهذا هو الوضع الذي تحاول الدول الصناعية المتقدمة أن تبقى الدول النامية فيه كما هو معروف لدى الجميع. وإذا نحن استعدنا إلى الأذهان تحذيرات الكثيرين من المسؤولين والعلماء والمفكرين والباحثين عن الأخطار القادمة في الفضاء وأثر

ذلك في الأرض يتضح لنا بجلاء مدى خطورة استمرار الدول النامية في الاكتفاء بهذا الدور فقط ، أي دور المستهلكين والمستعملين والمستثمرين لما تنتجه القواعد الصناعية والتقنية للأمم الأخرى .

ومحاذير كهذه ولاشك تحتم عليها أن نلتمس الوسيلة الحاسمة والبنائة التي تمكننا من أن نبني خلال أقصر وقت ممكن تلك القاعدة الوطنية التقنية الصناعية الذاتية النمو التي تدار وتشغل و يصنع فيها من المعدات الصناعية ويخترع و يبدع و يبتكر من قبل المواطنين أنفسهم والتي نعتمد عليها في إمدادنا ، ومن مصدر ذاتي ، بما يلزمنا من وسائل الإنماء القوي المفرز للقوة الذاتية المطلوبة في الحال وفي المستقبل . كما لا بد لنا أن ندرك أنه لا يمكن أن نحقق بشكل حاسم بناء قاعدة كهذه إلا بالإقدام على خطوة جريئة جدا . . ربما تكون مكلفة في البداية ولكنها خطوة بنائة وممكنة وستعطي من الفوائد المستقبلية والمستديمة للوطن بما لا يقدر بثمن . وسوف نرى فيما بعد كيف يمكن أن يتحقق شيء كهذا .

ثانيا - مراحل النمو التقني :

هناك خمس مراحل لا بد أن تمر بها عملية الاستحواذ على التقنية وامتلاكها بالشكل الذي أشرت إليه . وهي . . مرحلة الإدارة والتشغيل والبدء في إجراء الأبحاث والتجارب . . ومرحلة القيام بالصيانة والإصلاح والقيام بالعمرات الأساسية مع إجراء المزيد من الأبحاث والتجارب الأكثر تطورا . . ومرحلة صنع بعض الأجزاء الهامة وإجراء المزيد من الأبحاث والتجارب الأكثر تطورا على إنشاء المحركات والمكائن والأجهزة المتنوعة . . والمرحلة الرابعة وهي مرحلة التمكن الكامل من الصنع والتطوير في المعدات والمحركات والأجهزة ثم المرحلة الخامسة وهي المرحلة التي يتوفر فيها ذلك العدد الكافي ، الذي أفرزته جميع المراحل ، من التقنيين العلماء والخبراء والمهندسين السعوديين الذين يمكننا أن نطلق بقدراتهم من القاعدة الأساسية إلى مجال الصناعة الأرحب . وإذا دخلنا هذه المرحلة الخامسة قبل السنة العشرين نكون قد استكملنا بناء القاعدة التقنية والصناعية التي أشرت إليها .

ثالثاً - عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم:

إن عملية امتلاك التقنية بالتعريف الذي تم تحديده قبل قليل تختلف عن عملية تلقي العلم الذي تقدمه وسائل نقل المعرفة التقليدية. ذلك أن عملية امتلاك التقنية تحتاج إلى عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم الذي نحن بصدد مناقشته الآن. فالمقصود بهذا العامل هو أننا نحتاج إلى إقامة ارتباط وثيق بين العلم الذي يتلقى وبين التطبيق العملي لهذا العلم بشكل متزامن وبتنسيق بالغ الإحكام.. وأنه لا بد أن نوجد المناخ الذي يحقق هذا الارتباط الوثيق بين العلم وتطبيقه ويضمن التفاعل المستمرين وسيلة نقل العلم ووسيلة تطبيقه على مدى المراحل الخمس التي تنمو فيها القدرة التقنية وتتطور من مرحلة إلى مرحلة.. ولا بد أن يستمر هذا الارتباط والتفاعل دونما انقطاع خلال هذه المراحل إلى أن تكوّن وتقام القاعدة التقنية الصناعية الوطنية القوية الذاتية النمو والتطور خلال عشرين عاماً على أكثر تقدير.

هذا هو عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم الذي لا بد أن توفر الوسيلة التي تمكن ذلك القطاع من المواطنين من امتلاك التقنية امتلاكاً حاسماً وسريعاً وبناءً وبالشكل الذي حددناه وبالتالي يمكنها أن تفرز لنا التقدير العلماء والخبراء والمهندسين والمهنيين والفنيين. وإذا ما تلمّسنا هذا العامل الهام في وسائل نقل المعرفة التقليدية فإننا لا نجده، ليس لعيب فيها ولكن لأدب طبيعتها لا توفر إلا مناخاً علمياً وليس مناخاً تقنياً من النوع الذي وصفناه وعرفناه.

إقامة عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم:

لكي نحقق إقامة هذا العامل الهام فإننا نحتاج إلى إيجاد نمط جديد من مجالات العمل والتعليم الذي تتوفر فيه وتتفاعل معاً وسيلة نقل العلم ووسيلة تطبيقه. وتطويرة. فإذا كانت وسائل التعليم التقليدية توفر الجانب الأول (مع

ضرورة إجراء شيء من التعديل فيها)، والصناعات تمثل الجانب الآخر، التطبيقي، (مع إخضاعها لتخطيط وتنظيم معينين)، فإنه لو أمكننا أن نحدد صناعة من الصناعات الرائدة (كمجال للتطبيق) التي تتوفر فيها كامل مراحل النمو التقني، وكل الخصائص والشروط الضرورية لنوع التطبيق الذي نريد، وفي نفس الوقت يمكن أن تدمج فيها وسيلة من وسائل نقل العلم التقليدية ذات مستوى رفيع، ومقتصرة على العلوم والتخصصات التي تحتاجها هذه الصناعة بجميع مراحلها، والأبحاث اللازمة لها وما إلى ذلك من مستلزمات للصنع والتطوير، فإنه سيمكننا إقامة عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم. وسيكون من الممكن سعودة (أو تعريب) كل المراحل في هذه الصناعة.

ومما يجب أن ندركه، أن تعريب المراحل التقنية في هذه الصناعة، إذا أمكن إنجازها بكفاءة، فإنه يعني — بالضرورة — أن التقنية التي كانت في حوزة التقنيين الأجانب في جميع المراحل قد أمكن امتلاكها من قبل المواطنين الذين تمكنوا من الحلول مكانهم بفعل كفاءتهم. وأنه بقدر شمولية الصناعة وتنوع التقنية المستخدمة فيها تكون سعة القاعدة التقنية التي يعمل فيها المواطنون وسعة القدرة التقنية التي يمتلكونها.

الدور الحاسم والسريع والبناء لصناعة النقل البحري:

إن هذا ينقلنا الآن إلى اقتراح قدمته بعد أن أجريت فيه أبحاثا علمية.. وهو أن تشتمل النهضة الصناعية الكبيرة في المملكة على اتجاه صناعي إضافي جديد نستطيع أن نخلق عن طريقه عامل الارتباط المتزامن والمناخ الملائم. وهذا الاتجاه الذي نحن بصددده في هذا المقام هو إنشاء مرحلي لصناعة النقل البحري الشاملة.

أما لماذا صناعة النقل البحري الشاملة وكيف يمكن لها أن تلعب دورا كهذا يؤدي إلى بناء القاعدة الصناعية التقنية السعودية التي تحدثنا عنها.. فذلك للأسباب التالية:

أولاً: أنها تستطيع أن توفر عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني اللازم توفيراً كاملاً، كما سنرى فيما بعد.

ثانياً: أن لها شمولاً صناعياً متكاملاً ومتنوعاً يتطلب مستوى عالياً من المقدرة التقنية.. و يضم هذا الشمول الأكاديمية أو الجامعة البحرية والأسطول وأحواض الإصلاح وأحواض بناء السفن والعديد من النشاطات الأخرى الفنية والاقتصادية. وهو شمول يوفر تنوعاً عظيماً لمختلف التخصصات التقنية ومن مختلف المستويات التي يمكن في مجموعها وبعد الانتهاء من سعودتها أن تكوّن القاعدة التقنية الصناعية الوطنية الذاتية بالمفهوم الذي أشرنا إليه.

ثالثاً: أن لها عائداً مالياً قد يغطي تكاليف إنشائها أو يفيض. وهي تختلف في ذلك عن أي وسيلة علم أخرى تقليدية.

رابعاً: أنه بالإضافة إلى مقدرتها على توفير عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني اللازم فإنه تتوفر فيها كل الخصائص اللازمة لتيسير عملية امتلاك التقنية، وأن من أهم هذه الخصائص التي تتوفر في صناعة النقل البحري الشاملة الآتي:

١ — أن صناعة النقل البحري الشاملة يمكنها أن تكون رافداً رئيسياً لوسائل نقل المعرفة التقليدية.. فهي لن تكون عبئاً على الوسائل التقليدية فيما يتعلق بالقوة البشرية المطلوبة لها.. سواء في البداية أو عندما تنتهي وتكتمل.. بل إنه تستقبل خريجي المدارس الثانوية والإعدادية لتخرج منهم الكفاءات التقنية الوطنية التي تحتاجها هي ومشاريعها المنبثقة عنها والداعمة لها وبعد أن تكتفي من هذه الكفاءات التقنية العالية وباستمرار فرزها لها فهي ستساهم في سد حاجة المشاريع الأخرى من أعلا الكفاءات التقنية الوطنية.

٢ — أنها ذات قدرة على تذويت (Internalization) أو تساعد مساعدة فعالة على تذويت عملية التنمية الصناعية والاقتصادية.

٣ — أنها تلبي، كبقية المشاريع الكبرى الهامة، احتياجات حيوية

المملكة. وتتسم هذه الاحتياجات بصفة الاستمرار إلى أبعد مدى مما يضمن استمرار الحاجة إليها وبالتالي استمرار مساهماتها في فرز الكفاءات التقنية العالية وغيرها.

٤ — أنها تحقق استخداماً أمثل للتقنيين النادر وجودهم أكثر من غيرها من المشاريع.. ذلك أنها إذ تفرز الكفاءة الوطنية المدربة تدريباً نظرياً وعملياً وتستفيد منها استفادة كاملة في مرحلة من مراحل النمو التقني فإنها بما لها من أنشطة متكاملة تطورها وتهيئ لها الانتقال من مرحلة تقنية إلى أخرى أكثر تعقيداً من سابقتها وتستمر في هذا التطور الذي يؤدي إلى بروز القدرة التقنية الوطنية المتمكنة من الصنع والاختراع والابتكار والإبداع والتي تتمثل في أعداد كبيرة من التقنيين العلماء والخبراء والمهندسين والفنيين الذين تتكون منهم القاعدة التقنية الوطنية السعودية القوية ذات الفعالية الفائقة.

٥ — أن استمراريتها لا تعتمد على مصدر قابل للنضوب — سواء طال الزمن أم قصر — فهي إذ تلبي خدمة الحاجة إليها دائماً فإنها تمتلك المرونة الكافية على الانتقال من خدمة غرض مؤقت إلى غرض آخر في مجال النقل البحري حسب متطلبات المرحلة التنموية التي تمر بها المملكة.

٦ — أنها ابتداءً من اكتمال المرحلة الأولى من مراحلها الخمس ستحقق تنوعاً في مصادر الدخل.. وأنه بسبب خاصيتها الاستمرارية فإن مصادر الدخل هذه ستكون مصادر مستمرة وغير ناضبة.

٧ — أن الصناعات المنبثقة عنها والداعمة لها التي تنشأ خلال عشرين عاماً على الأكثر ستشكل تكاملاً صناعياً قوياً يعتمد على ذاته في التطور والنمو باليد السعودية والعقل السعودي و يعتبر الخطوة التقنية الأولى التي لابد من اجتيازها للوصول إلى مراحل متنوعة من الصناعات الأخرى.

٨ — أنها لا تحتاج إلى الشريك الأجنبي في إنشائها وإدارتها وتطورها. وهذه من أهم خصائصها.

وعلى أي حال ، فهناك أربعة شروط لابد من أخذها بعين الاعتبار عند تبني هذه الصناعة لكي تتمكن من أداء الدور الكفء لعملية امتلاك التقنية وبناء القاعدة الصناعية بالشكل الذي أشرنا إليه . وهذه الشروط هي :

أولاً - أن يخطط لها بشكل يراعى فيه قيام كل مرحلة طبق تدرج معين إلى أن يكتمل شمول جميع فروعها خلال عقدين من الزمن على أكثر تقدير . (هناك دول عربية يمكن أن يتم فيها ذلك خلال عشر سنين) .

ثانياً - أن يراعى بالدرجة الأولى في هذا التخطيط الهدف الأساسي من إنشائها .. وهو هدف الامتلاك والاستحواذ الحاسم والسريع والبناء على التقنية من قبل المواطنين .. لا هدف عائد رأس المال كما هو العادة في المشاريع التجارية . وتختلف الفلسفتان في الحالتين اختلافا كبيرا .. مع أن هذه الصناعة لها عائد مالي قد يغطي جميع تكاليفها أو يفيض .

ثالثاً - ألا تقام مع شريك أجنبي .. وهذا شرط أساسي .. لأن الشريك الأجنبي إذا كان ضروريا ومفيدا في العديد من المشاريع المقصود من إنشائها تحقيق أغراض ربحية واستثمارية وتسويقية وما إلى ذلك من أغراض .. فهو في هذا المشروع الذي يراد منه بشكل أساسي امتلاك التقنية امتلاكاً حاسماً وسريعاً وبناءً من قبل مواطني البلد النامي .. يعتبر واحداً من أهم العوائق التي تقف في وجه هذا الامتلاك للتقنية بالمفهوم وبالشكل الذي أشرنا إليه .. ولذا الواقع الملموس في أكثر من بلد نامي يثبت هذا .

رابعاً - أنه لابد من أن تكون جميع أنشطة هذه الصناعة مرتبطة ارتباطاً كاملاً بجهاز واحد موجّه نحو هدف واحد وهو الاستحواذ على التقنية وامتلاكها .. وذلك لكي يصبح من الممكن تحقيق التنسيق وتحقيق آثار عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم البالغ الأهمية .. وكذلك غير هذا من عوامل هامة أخرى .

التنفيذ المرحلي لصناعة النقل البحري:

إننا بأخذ جميع ما سبق بعين الاعتبار، سنرى فيما سيلي المراحل الخمس التي يجب أن تنشأ عبرها هذه الصناعة ابتداء من مرحلة التشغيل والإدارة إلى مرحلة الاختراع والابتكار. وسنرى كذلك الآثار التي تترتب على إيجادنا لعامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم.. وكيف سيتمكن السعوديون من امتلاك التقنية مرحلة بمرحلة وسعودتهم لجميع هذه المراحل خلال عشرين عاما. على أنني سأقدم تفصيلا كافيا للمرحلة الأولى فقط وأجل المراحل الأخرى.

وإنلّم أولاً بالأنشطة المختلفة في كل مرحلة من المراحل الخمس لإنشاء هذه الصناعة أرجو أن ننظر إلى اللوحتين رقم (١) ورقم (أ) فهما تمثلان اقتراحا لمخطط عام لإنشائها بمختلف مراحلها ومواعيد بدء وسعودة (أو تعريب) كل مرحلة من هذه المراحل.

المرحلة الأولى: مرحلة الإدارة والتشغيل والأبحاث:

إننا نحتاج في هذه المرحلة الأولى.. إلى تكوين نواة تنمو حولها فيما بعد، وبتدرج معين، جميع أنشطة صناعة النقل البحري الشاملة. تتكون هذه النواة من شطرين متكاملين متزامنين مترابطين يحققان معا عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم. الشطر الأول من النواة هو أسطول من ناقلات البترول والمنتجات ينشأ خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات على أكثر تقدير. قدرت طاقة هذا الأسطول على أساسين.. أولهما أن تكون كافية لخلق الأنشطة الداعمة له والتابعة. والثاني أن تكون مناسبة لمستويات مختلفة من إنتاج البترول وفي حدود نسبة النقل التي تطالب بها الدول النامية الراغبة في تكوين أساطيل بحرية خاصة بها والتي يعبر عنها بنسبة ٤٠ - ٤٠ - ٢٠ أي أنه يخصص ٤٠٪ من البضاعة المصدرة للنقل بوسائل النقل التابعة للبلد المنتج و٤٠٪ من البضاعة المصدرة لوسائل النقل التابعة للبلد المستورد والـ ٢٠٪ الباقية لأصحاب السفن المستقلين. وعلى أساس هذه الاعتبارات فإن طاقة الأسطول المقترحة هي

١٢٥٠٠٠٠ طن ساكن . هذه الطاقة تكفي لنقل ما نسبته ١٢٪ من بترول المملكة بطاقة إنتاجية مقدارها عشرة ملايين برميل يوميا . أي أنه حتى لو انخفض معدل ما يصدر من بترول إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا فإننا نكون في حدود نسبة الـ ٤٠٪ المقترح تخصيصها للدول المنتجة (١) . ويجب أن يتكون الأسطول من عدد من الناقلات حده الأدنى مائة ناقلة بأحجام مختلفة حسب حاجة الأسواق التي تخدمها . ولا بد من ضمان تشغيلها لنقل البترول ومشتقاته على مدار السنة . ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه كلما زاد عدد الناقلات عن هذا العدد فستزداد آثار ومساهمات هذه الصناعة في عملية الاستحواذ على التقنية من قبل قطاع أكبر من المواطنين .

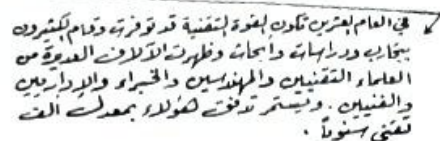
أهمية السفينة أو الناقلة :

ولكي تتضح أهمية الناقلة بشكل أكبر، فإنه من الممكن تشبيهها بقرية تتمتع بأكثفاء شبه ذاتي .. إلا أنها قرية تتنقل في بحار العالم .. وتتوفر فيها كل مستلزمات القرية من أحدث المعدات والأجهزة وأكفأ الرجال . ولكي تضمن سلامتها وسلامة مديريها ومهندسيها ومشغليها وما تحمله من بضاعة ثمينة فهي لا بد أن تدار وتشغل وتصان وتجري عليها العمرات بأفضل مستوى . والسفينة بصفة عامة تشمل تنوعا متعددًا من الوظائف والتخصصات التي يتطلب كل منها إدراكا وحذقا كبيرا .. ولأن مجال عملها هو البحر فإنها تتطلب بالدرجة الأولى ، انضباطية لا تتوفر في الكثير من المشاريع الصناعية . وفي الناقلة مديرها العام وهو قبطانها ومدراؤها الإداريون والمدراء الفنيون من مهندسين ذوي تخصصات عالية ومتعددة ولا بد أن يتوفر فيها العدد الكافي من الفنيين المتخصصين في مختلف الأجهزة الميكانيكية والالكترونية وغيرها وكذلك مختلف المهن الأخرى بما في ذلك السباكين والطباخين . فالناقلة في الواقع هي مثال للتكامل التقني والإداري والفني والمهني العظيم التنسيق والتخصص ، ويندر

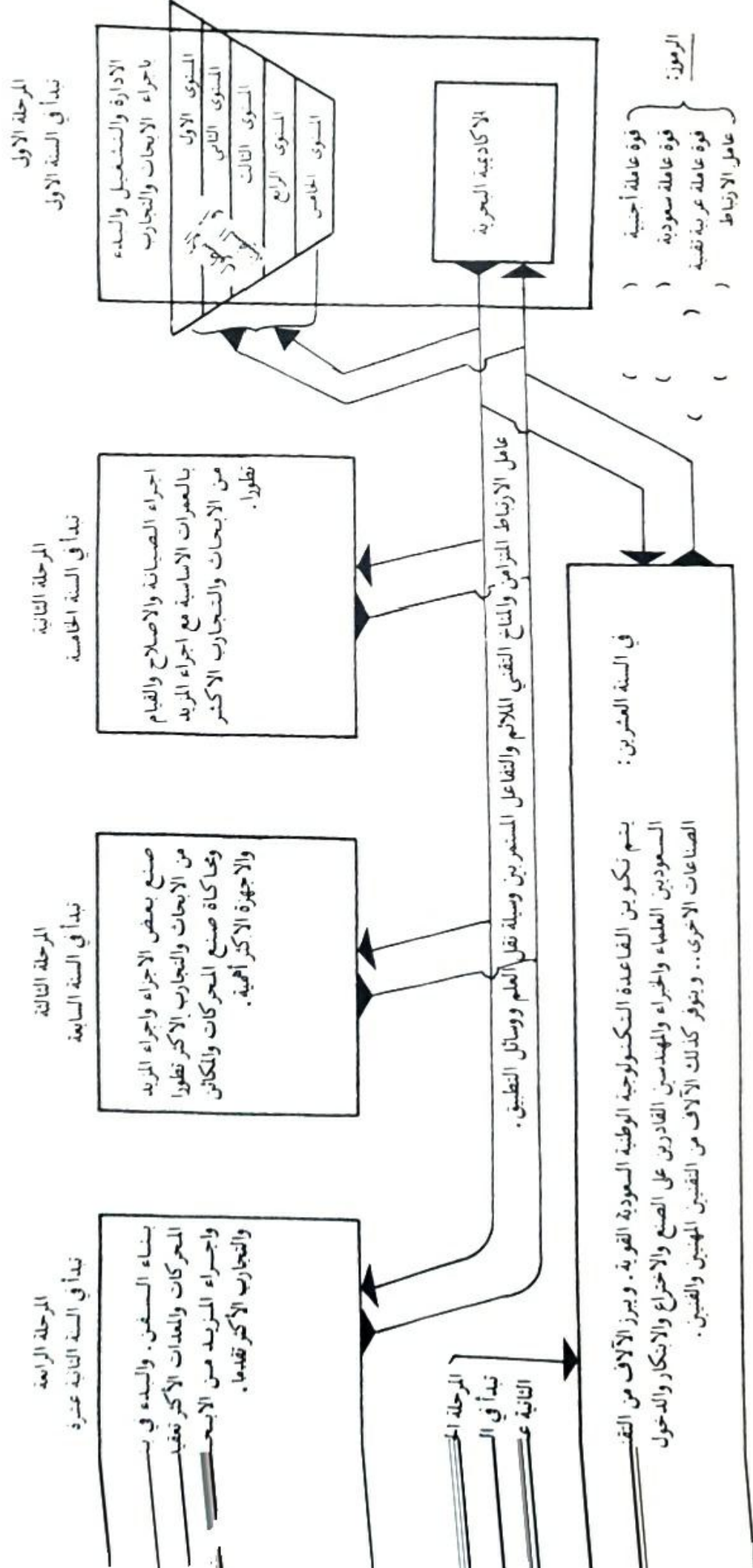
(١) يمكن أن نستعمل ناقلات أصغر حجما مع الاحتفاظ بنفس العدد وهذا يؤدي إلى إنقاص الكمية المخصصة من البترول للنقل على هذه الناقلات إلى كمية ملائمة .

مراحل إنشاء صناعة النقل البحري الشاملة
ومراحل النمو التقني

مرحلة التصنيع والابتكار
والإنتاج إلى انتشار صناعات
أخرى بخلاف الصناعات
المرتبطة بالصناعات البحرية.



مرا
النم
التفني



أن يتوفر مثل هذا التجمع في حيز واحد مع المستوى العالي من الانضباطية والتنسيق البالغ الدقة بالشكل الذي تحققه الناقلة. ويجب ألا نستغرب بعد ذلك إذا قلنا أن الكثيرين من أبناء الأسر المالكة والأسر الكبيرة في البلاد المتقدمة يلتحقون بالأسطول البحري بعد اكمالهم لدراساتهم الثانوية ليعملوا فيه .. ذلك أن العمل في الأسطول يكسبهم المزيد من الانضباطية ويطور قدرتهم الإبداعية ويكسبهم كذلك القدرة على التدبر والتصرف السريع والصحيح .. ويمكنهم من الإلمام بمختلف التخصصات التي تنفعهم في حياتهم المقبلة. والأمثلة على ذلك كثيرة.

كان ذلك هو الشرط الأول من النواة .. أما الشرط الثاني من النواة فهو الأكاديمية البحرية. يجب أن تنشأ هذه الأكاديمية مع بداية المشروع وعلى أعلى مستوى من حيث كفاءة المدرسين والمشرفين .. ومن حيث المعدات الخاصة بالتدريس والتدريب، ولا بد أن تتوفر فيها مختلف الأجهزة والوسائل اللازمة لإجراء البحوث وإجراء التجارب الصناعية على مختلف مستوياتها ليكون في إمكان منسوبي أكاديمية كهذه طرق كل مجال وكل تخصص تشتمل عليه السفينة والصناعات الأخرى وأنشطتها التي تشمل المراحل الأخرى من مراحل النمو التقني بما يساعد على تخريج المواطنين وقد تزودوا بالعلوم المختلفة المتقدمة واستوعبوا استيعاباً كبيراً وتمرسوا بالخبرة الكاملة في التطبيق المترام لهذه العلوم في مختلف النواحي والتخصصات وبشكل يؤدي إلى تنمية قدراتهم على الصنع والإبداع التقني والاختراع والابتكار والتطوير .. كما يكونون قد اكتسبوا من أنظمتها وقواعدها الجادة روح الانضباط الذي يحتاجه العمل البحري الجاد والذي يحتاجه أيضاً الشباب الذي ستلقى على عاتقه مهمة من أعظم المهمات وأصعبها وهي القيام بإنشاء وترسيخ القاعدة الصناعية التقنية الوطنية — عصب القدرة الذاتية — والتي ستكون المنطلق الذاتي الواثق لتشييد وبناء ودعم العديد من القواعد الصناعية الحيوية الأخرى التي تعتمد على اليد السعودية والعقل السعودي المبدع المخترع المطور. وعندما تتكون قواعد صناعية وطنية كهذه يكون قد برز وتحقق مناخ تقني أكبر وأشمل .. وحينئذ تتمكن وسائل التعليم التقليدية

— خاصة — من أن تلعب دورها بالكامل في التطور التقني وبشكل أكبر وأعمق مما تستطيع أن تلعبه بغير وجود هذا المناخ .. كما سنرى فيما بعد .

وعلى أي حال .. فهدفنا في هذه المرحلة الأولى من مراحل النمو التقني ومدتها اثنتا عشر سنة من البدء في المشروع أن نشترى الناقلات المائة التي يتكون منها الأسطول ، وأن ننشئ في السنوات الأولى الأكاديمية البحرية وأن نقوم بتدريب السعوديين لتحقيق غرضين رئيسيين هما :

١ — سعودة الأسطول بالكامل من أعلا رتبة في السفينة إلى أقل رتبة فيها وكذلك ما يمكن سعودته من الجهاز العامل في الأكاديمية .

٢ — أن نبدأ في هذه المرحلة — وحالما يكون الطالب الملتحق مهياً التهيأ الكافي — بإجراء أبحاث مكثفة على أكبر قدر ممكن من الأجهزة والمعدات التي تتكون منها السفينة بقصد معرفة موادها والطرق المصنوعة بها وكيفية عمل وظائفها والقيام بالمحاكاة بصنع شبيهااتها وذلك تمهيدا لتطوير مقدرة المواطن سواء منهم الطلبة في الأكاديمية أو المتخرجين منها والعاملين على السفن^١ المراحل الأخرى بعد ذلك على صنع هذه الأجهزة والمعدات وتطويرها السعودية على الإبداع فيها والاختراع فيما بعد . وسيمكننا توفيرنا لعامل الارتب المتزامن والمناخ التقني الملائم ، الذي يتوفر بشكل كامل في هذا النشاط الصناعي والذي تحدثنا عنه فيما سبق ، من تحقيق هذا الهدف .

كيفية السعودة (أو التعريب) :

وفيما يلي الكيفية التي تتم بها عملية السعودة لهذه المرحلة الأولى من مراحل النمو التقني :

إننا نحتاج إلى حوالي ١٣٠٠ طالب سعودي سنويا من خيرة الطلبة السعوديين ، منهم حوالي خمسمائة طالب من المرحلة الثانوية والباقي من المرحلة الإعدادية أو ما يعادلها . وحيث أن بعض هؤلاء سيتركون أثناء المراحل الأولى

من دراستهم أو أثناء السنين الثلاث الأولى من التحاقهم بالأسطول فإن من المقدّر أن يبقى معنا منهم ألف طالب . وهذا هو العدد المطلوب بقاؤه فعلا لكل سنة . ونحتاج لسعودة الأسطول إلى عشرة آلاف ضابط ومهندس وفني ومهني .. وهؤلاء يتم تدريبهم خلال الاثنتي عشر سنة الأولى من بدء المشروع .

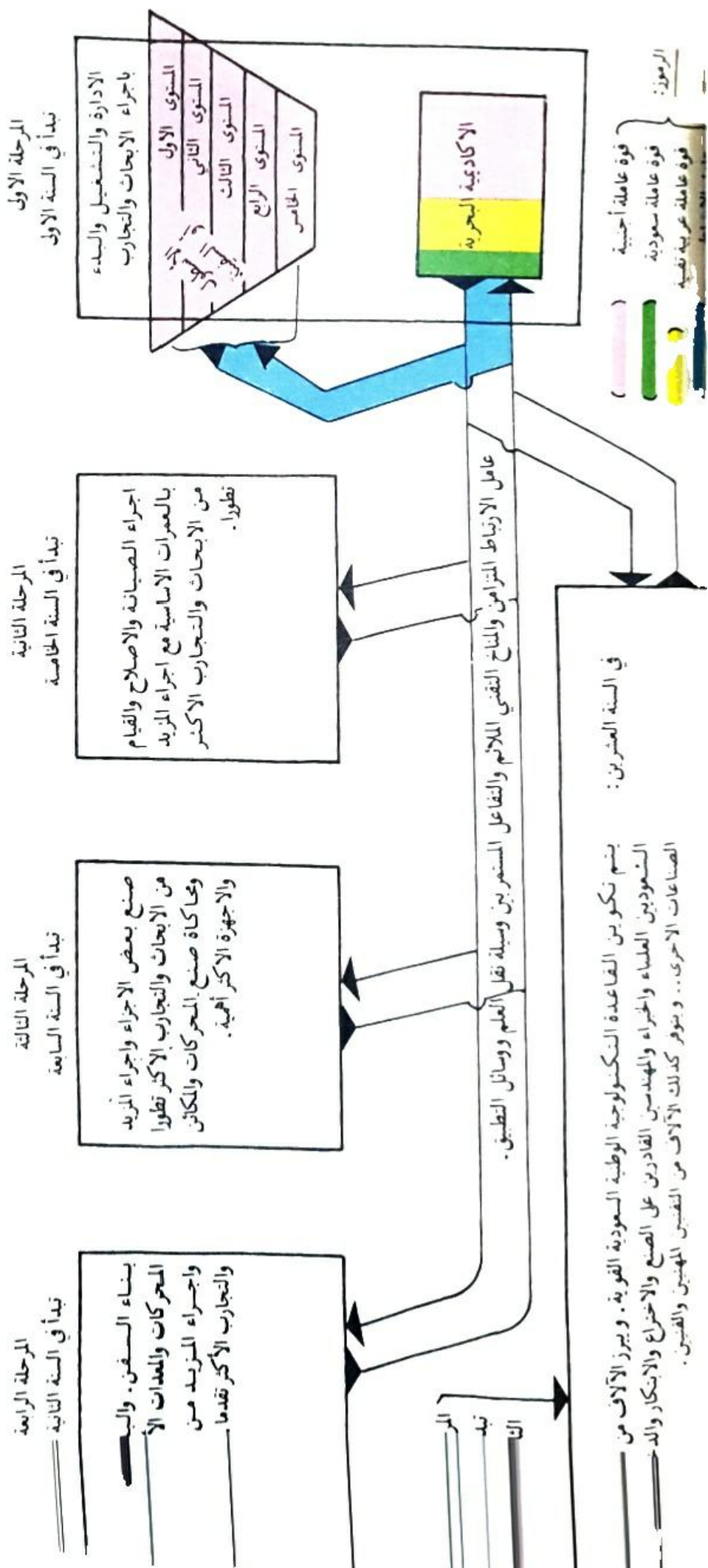
ولتسهيل عليكم متابعة عملية السعودة أثناء الشرح ، علينا أن نتصور السفينة وهي مكونة من خمسة مستويات وظيفية — وهي كذلك على الأغلب — في كل منها إداريون ومهندسون وفنيون ومهنيون . وحيث إننا عندما نبدأ في شراء الناقلات لا يوجد لدينا سعوديون يشغلونها فإننا سنستخدم قوة عاملة أجنبية من خيرة الموجودين في سوق عمالة النقل البحري . وعلى هذا فجميع المستويات الوظيفية الخمس في السفن التي يكون قد تم استلامها ستكون مشغولة بالقوة العاملة الأجنبية .. كما يتضح لنا ذلك في اللوحة رقم (٢) .

لكننا في السنة الخامسة من بدء المشروع نتمكن من تخريج أول دفعة سعودية قوامها ما لا يقل عن ألف ضابط ومهندس وفني ومهني . وبهذه الدفعة تبدأ عملية السعودة .. فتلتحق هذه الدفعة بالأسطول لتحل محل جميع أفراد القوة الأجنبية التي تشغل المستوى الخامس وهو أدنى مستوى في السفينة . أما هذه القوة الأجنبية التي كانت في المستوى الخامس فترقى إلى المستوى الرابع في السفينة وترقى القوة الأجنبية التي في المستوى الرابع إلى المستوى الثالث وهكذا تستمر عملية الترقية بالنسبة للقوة العاملة الأجنبية و ينتج عنها أن الذين يشغلون المستوى الأول منهم وهو أعلا مستوى في السفينة سيخرجون من الأسطول مع تخرج أول دفعة سعودية من الأكاديمية . وبما أنه يجب أن نكون في السنة الخامسة قد هيأنا النشاطات المبدئية للمرحلة الثانية من مراحل النمو التقني كما لاحظنا ذلك في اللوحة رقم (١) فإن هذه القوة العاملة الأجنبية تلحق بالمرحلة الثانية وهي مرحلة الصيانة وإجراء العمرات كما نلاحظ ذلك من اللوحة رقم (٣) . ولا بد أن تدعم هذه القوة العاملة الأجنبية بمزيد من المتخصصين حسبما تتطلبه هذه المرحلة .

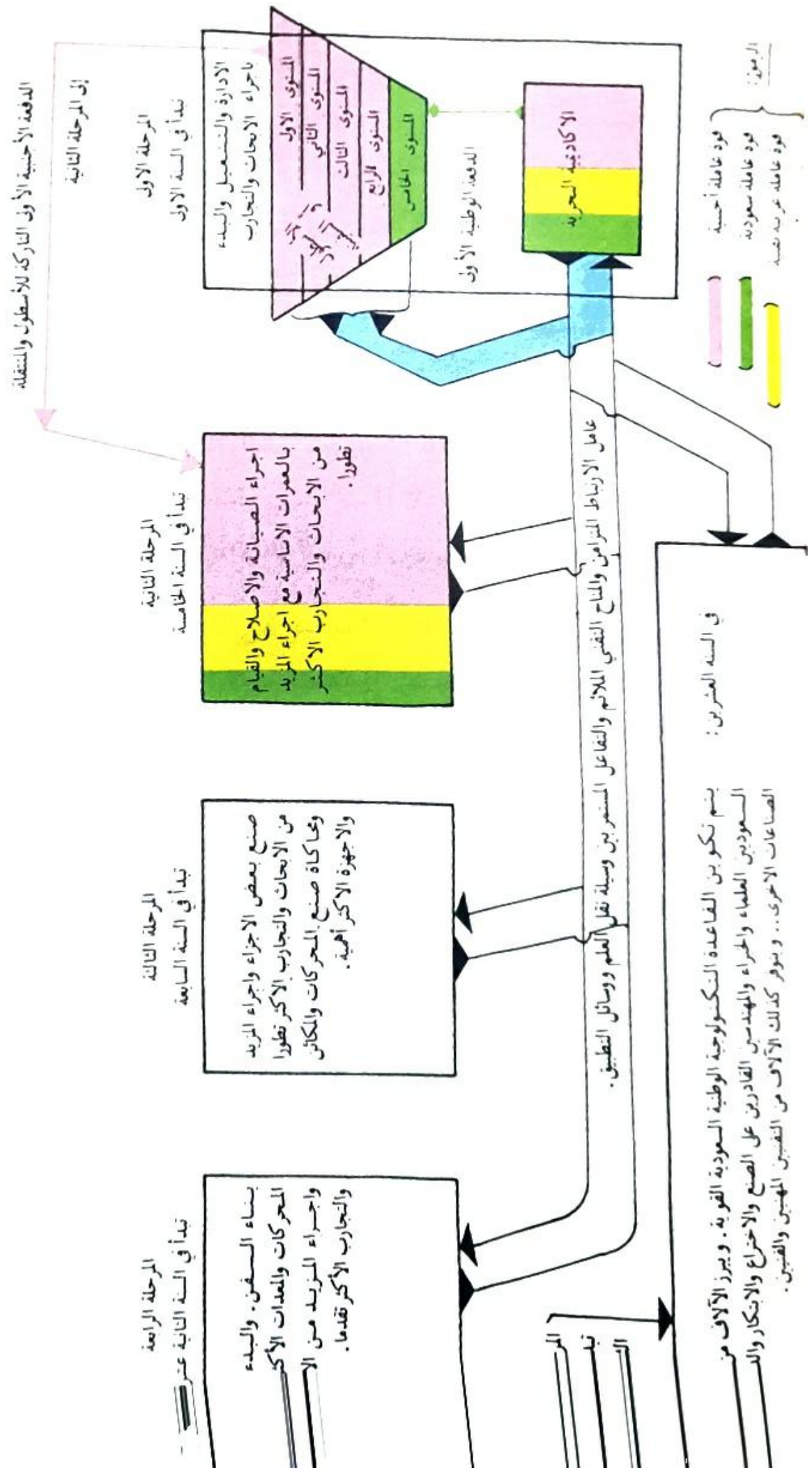
لوحة رقم (٢)

- ١- مراحل امتلاك التقنية عبر مراحل النمو التقني باستخدام صناعة النقل البحري الشاملة.
- ٢- وبيان تدفق اليد العاملة الأجنبية واليد العاملة السعودية من مرحلة إلى مرحلة.

(السنة ١ إلى ٥)



- ١- مراحل امتلاك التقنية عبر مراحل تطوير باستخدام صناعة النقل البحري الشاملة.
- ٢- وبيان تدفق اليد العاملة الأجنبية واليد العاملة السعودية من مرحلة إلى مرحلة، (السنة ٥ «أواخر السنة»).





وعند تخرج الدفعة السعودية الثانية من الأكاديمية وقوامها ألف متخرج سعودي أيضا.. تلحق هي الأخرى بالمستوي الخامس في السفينة لتحل محل جميع أفراد الدفعة السعودية الأولى التي سبقتها إلى هذا المستوى. وبما أن الدفعة السعودية الأولى تكون حينئذ قد اكتسبت الخبرة التي تؤهلها للترقية إلى المستوى الرابع فإن هذه الدفعة السعودية الأولى ترقى إلى المستوى الرابع وتحل محل جميع أفراد القوة العاملة الأجنبية فيه. وهذا يعني سعودة المستوى الخامس والمستوى الرابع من سفن الأسطول.

وتتم سعودة كل المستويات في السفينة بتخرج الدفعة السعودية الخامسة من الأكاديمية وصعود الدفعة السعودية الأولى التي تشغل المستوى الثاني من السفينة إلى المستوى الأول فيها، وهو أعلا المستويات، وتنتقل القوة العاملة الأجنبية وهي الأخيرة التي بقيت في الأسطول، إلى نشاطات المراحل الأخرى.

واللوحة رقم (٤) ترينا هذا التيار المتواصل من الدفعات السعودية المتخرجة من الأكاديمية والملتحقة بالأسطول وكذلك ترينا العملية المستمرة لسعودة المستويات المختلفة في سفنه وانتقال القوة الأجنبية التي كانت في الأسطول إلى بقية المراحل الأخرى. ونرى أنه في السنة العاشرة أو الثانية عشرة على أكثر تقدير تكون قد تمت سعودة كامل الأسطول. والذي يجب أن نلاحظه أيضا أنه ليست سعودة الأسطول تكون قد تمت فحسب، بل إننا نكون قد أجرينا قدرا كبيرا من الأبحاث والتجارب الصناعية والتقنية البالغة الأهمية.. وهذا ما يميز هؤلاء البحريين السعوديين حتى عن نظرائهم الأجانب. وإننا بإنجازنا لذلك نكون قد حققنا المرحلة الأولى من مراحل الاستحواذ على التقنية وهي مرحلة الإدارة والتشغيل للأسطول بكامله بالإضافة إلى الأبحاث والتجارب الصناعية والتقنية التي نكون قد قمنا بها وأجريناها.

وحسب تقدير مبدئي.. فإن تكلفة هذه المرحلة لا تتجاوز سبعة بليون دولار.. وهذا يعتمد على ما إذا كان أسطولنا سيتكون جميعه من سفن جديدة أو أننا سنشتري بعضها من سوق الناقلات المستعملة استعمالا نظيفا.. وهو أمر

ممکن إلى حد ما .. بشرط أن يكون هناك حذر شديد عند شراء ناقلة مستعملة لكي لا يتورط المشروع فيها.

وفيما يلي مراجعة لحصيلتنا من هذه المرحلة الأولى ، فقط ، من مراحل الاستحواذ على التقنية :

١ — امتلاك مائة ناقلة بترول ومنتجات حملتها الإجمالية (١٢٥٠٠ ر٠٠٠) طن ساكن . (يمكن اختصار طاقة الأسطول دون المساس بعدد الناقلات ، وهو الأهم) .

٢ — إنشاء وتشغيل أكاديمية بحرية عظمى وذات مستوى رفيع قادرة على تخريج أكثر من ألف بحار ومهندس وفني ومهني سعودي وكذلك عدد كبير من المتخصصين في أنشطة أخرى سنوياً .. ومزودة بأرقى وسائل البحث العلمي والتجارب الصناعية والتقنية والدراسات العليا .

٣ — إتمام تخريج أربعة آلاف ضابط من الملاحين والمهندسين وستة آلاف فني ومهني سعودي خلال عشر سنوات المؤهلين لإدارة وتشغيل هذا الأسطول الضخم .

٤ — التطوير الهائل الذي أمكن إحداثه في القدرة التقنية الأكثر تقدماً لمعظم هؤلاء السعوديين الذين يعملون على إدارة وتشغيل الأسطول وخاصة الدفعات الأولى منهم نتيجة لأبحاثهم وتجاربهم التي أجروها في الفترة التي يقضونها في الياسة والتي مكنتهم منها الأكاديمية ومكنهم منها بدأنا للمرحلة الثانية . وهم يتميزون حتى على نظرائهم الأجانب في هذه الناحية .

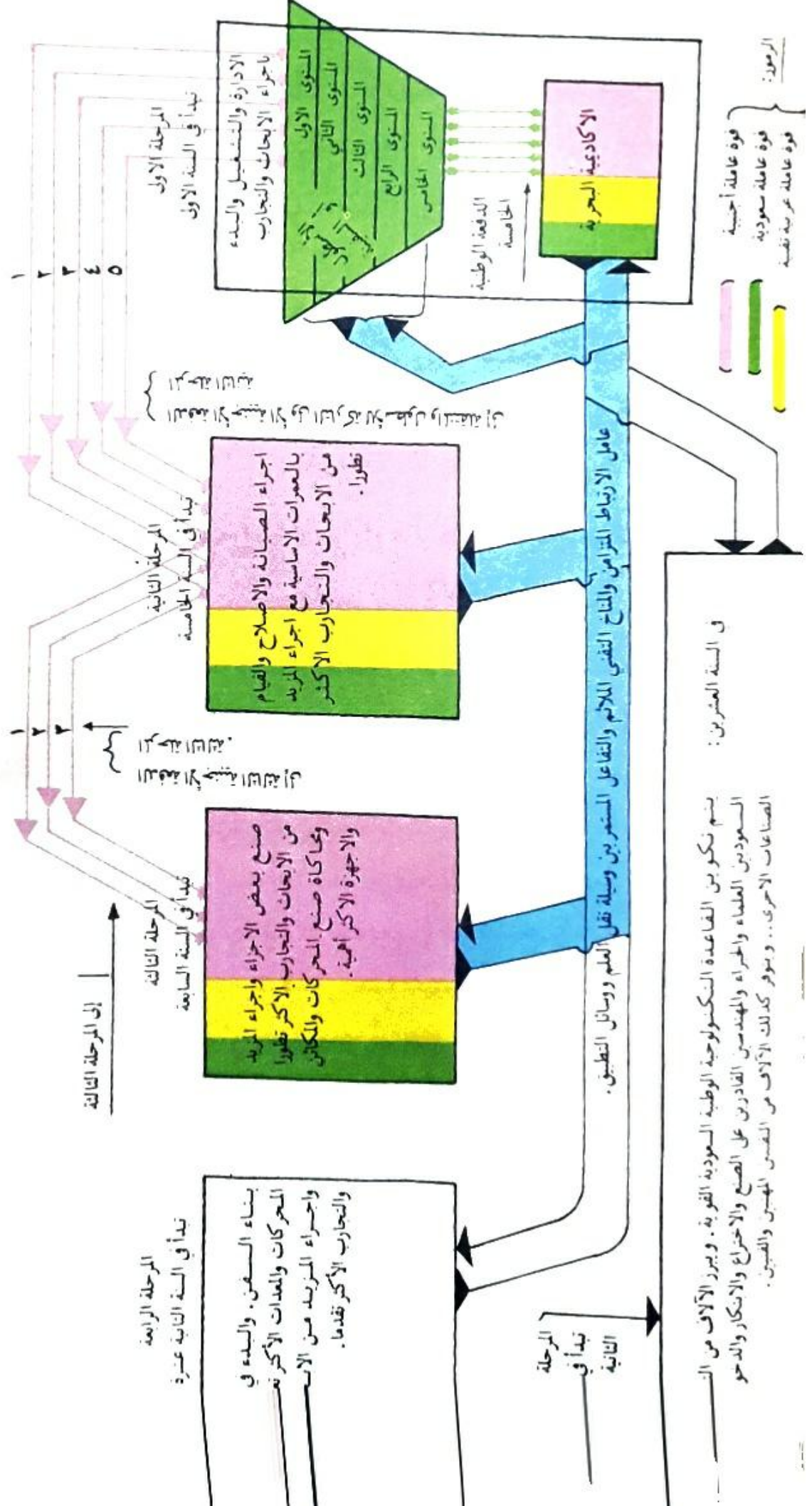
ملحوظة هامة :

بقي أمر لا بد من الإشارة إليه ونحن في نهاية شرح المرحلة الأولى من النمر التقني .. وهو أن إنشاء الأكاديمية البحرية وحدها بمعزل عن إنشاء الأسطول سوف لا يفيدنا في عملية امتلاك التقنية مفهوماً الذي أوردناه .. كما أن إنشاء

(السنه العاشرة).

- ١- مراحل امتلاك التقنية عبر مراحل النمو التقني باستخدام صناعة الفل البحرى الشاملة.
- ٢- وبان تدفق اليد العاملة الاجنبية واليد العاملة السعوديه من مرحله إلى مرحله،

لوحة رقم (٤)



الأسطول بمعزل عن الأكاديمية لا يفيدنا في هذه المهمة أيضا.. ذلك أنه إذا أنشئت الأكاديمية بمعزل عن الأسطول فإن ذلك يعني إدراجها ضمن وسائل نقل المعرفة التقليدية. وإذا أنشئ الأسطول بمعزل عن الأكاديمية فإنه لن يعدو أن يكون مشروعا تقليديا من المشاريع الكبرى التي تنشأ لغرض الاستثمار المالي وما إلى ذلك فقط. والسبب الأساسي في ذلك هو أن عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم الذي تفتقر إليه وسائل نقل المعرفة التقليدية الذي نحاول إيجادها هنا يظل في هذه الحالة مفقودا تماما بالإضافة إلى عدم توفير عوامل الجذب للشباب السعودي الطموح لهذه الصناعة. ولكي يتوفر هذا العامل والعوامل الأخرى الضرورية فلا بد من إنشاء شطري النواة معا وتحت إشراف موحد.

المرحلة الثانية: مرحلة الصيانة والإصلاح وإجراء العمرات والبحوث والتجارب الأكثر تطورا وتقدما:

لا بد لنا أن نبدأ بالمرحلة الثانية في السنة الخامسة بداية المشروع. وكما رأينا في اللوحة رقم (٣) فإن أول دفعة من القوة العاملة الأجنبية والتي هي في قمة السلم الوظيفي من السفينة ستترك السفن التي تم استلامها حتى السنة الخامسة لنبدأ بها نشاط المرحلة الثانية. وسيكون ضمن من سيلتحقون بهذه المرحلة عدد من السعوديين الذين تركوا الأكاديمية أما بعد أن أمضوا فيها فترة تلقوا فيها بعضا من العلوم.. أو ممن تخرجوا منها ولم يرغبوا الالتحاق بالأسطول أو يستمروا في العمل فيه. وعلى هذا الأساس سيبدأ تشغيل هذه المرحلة بأغلبية أجنبية مع بعض السعوديين. ومع تدفق كل دفعة سعودية جديدة من الأكاديمية إلى الأسطول فإنه ستخرج من الأسطول دفعة جديدة تلتحق بنشاط المرحلة الثانية. وحيث أنه ستستلم ناقلات جديدة أثناء هذه السنين فإن بعضا من هؤلاء الأجانب سيلتحقون بالناقلات الجديدة ولكن أكثرهم سيتجه إلى المرحلة الثانية. وسيستمر هذا الانتقال على هذا المنوال إلى أن تبدأ العودة الحقيقية للمرحلة الثانية بشكل عام في السنة الحادية عشرة بسبب خروج الدفعة السعودية التي

ذلك فعمل التدفق المستمر

للدفعات السعودية من الأكاديمية للأسطول . وستتم العودة الكاملة للمرحلة الثانية في السنة الثالثة عشر . واللوحه رقم (٥) ترينا ذلك .

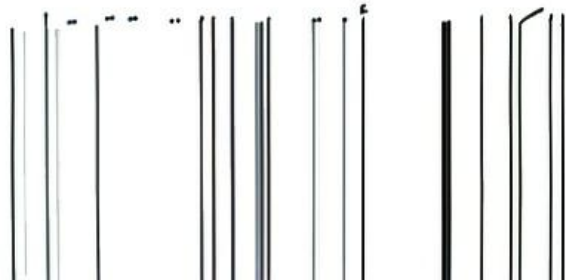
سعودة بقية المراحل (أوتعريبها) :

وستتبع في سعودة المراحل الباقية نفس الأسلوب . وعمادنا في كل هذا النشاط المتواصل وفي عملية السعودة التي لا تتوقف هو الدفعات المتدفقة من الأكاديمية البحرية الكبرى وبالتالي الدفعات السعودية التي ستبدأ تتدفق ابتداء من السنة الثانية عشر من الأسطول إلى المرحلة الثانية ثم من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة ثم إلى المرحلة الرابعة ، ونتيجة للتضافر الوثيق بينهما الذي يمكن الحصول عليه في هذه الصناعة . فالأكاديمية البحرية الكبرى لها هدف محدد تعمل على تحقيقه في المجال المحدد . والمتخرجون من الأكاديمية — قبل انتقالهم من مرحلة إلى أخرى — يقضون في البحر أربعة أو خمسة شهور فقط سنويا حيث يمارسون عملهم الذي دربوا عليه . ثم يقضون مدة مماثلة للعمل في إحدى المراحل الأخرى وفي الأكاديمية أيضاً . وذلك ليقوموا بأبحاث أو تجارب علمية وعملية يطبقونها على النماذج ومحاكاة الصنع لشيئات المعدات والمحركات والأجهزة الموجودة في السفن إلى أن يتمكنوا من صنع هذه الشبهات ومن ثم تطويرها وإتقانها والاختراع فيها والإبداع والابتكار . واللوحه رقم (٦) ترينا تدفق عملية السعودة وفرز التقنيين السعوديين .

نتيجة السعودة (أوالتعريب) :

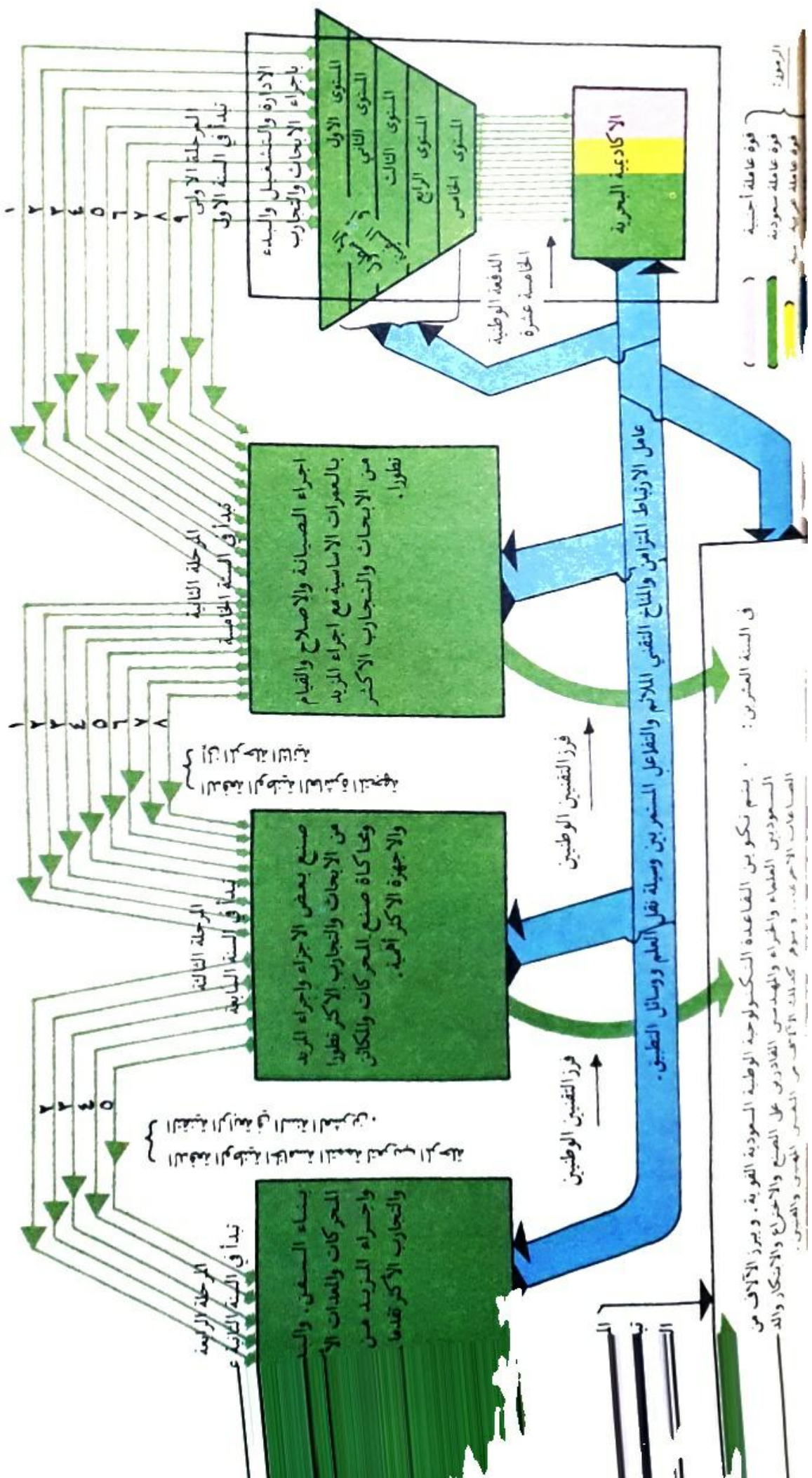
إننا بمثل هذا الارتباط المتزامن الوثيق بين تلقي العلم وتطبيقه في مجاله المحدد وبمثل هذا المناخ الذي أوجدناه سنجعل امتلاك التقنية بكل مراحلها من قبل السعوديين أمرا ممكنا وبشكل حاسم وسريع وبناء . ولأن عدد هؤلاء التقنيين السعوديين سيكون بمقدار كاف فإنهم سيتمكنون من سعودة هذه المراحل حسب التدرج والمواعيد التي سبق شرحها وكما رأينا ذلك من اللوحه رقم (٦) .

وإن سعودة هذه المراحل



لوحة رقم (٦)

- ١- مراحل امتلاك التقنية عبر مراحل النمو، تنفي باستخدام صناعة النقل البحري الشاملة.
- ٢- وبيان تدفق اليد العاملة الأجنبية واليد العاملة السعودية من مرحلة إلى مرحلة. (السنة العشرية).



تطورا هائلا وعظيما وأنه أمكن لأبنائنا تشييد السفن وصنع الآلات والمحركات بل ويفترض أن نكون في السنة العشرين قد بنينا الكثير من ناقلات البترول والسفن لتجديد المتقادم منها .. وأن تكون عشرة ناقلات على الأقل ، وهي الدفعة التي تبنى في السنة العشرين بالذات ، قد بنيت بأيدي سعودية وبنسبة ١٠٠ % .

الحصيلة الكلية للمشروع وإنجازه التقني والصناعي :

ونريد الآن أن نقوم الحصيلة الكلية للمشروع بعد أن نكون قد أمضينا عشرين عاما ، على أكثر تقدير ، في الاستعانة بهذه الوسيلة غير التقليدية في تنفيذ مشروع متكامل كهذا .. سنجد أننا منذ السنة الخامسة عشر قد بدأنا ندخل المرحلة الخامسة .. المرحلة التي يبرز فيها بأعداد كبيرة وبتدفق مستمر نخبة من التقنيين السعوديين العلماء والمهندسين والخبراء بالإضافة إلى توفر أعداد كبيرة من التقنيين الفنيين والمهنيين . وسنجد أن العقل السعودي ومهارة اليد السعودية قد ساعدتنا على كسر الحاجز التقني الذي فصلنا من حيث القدرة التقنية عن الدول الصناعية ، لأن هؤلاء سيكونون في نهاية السنة العشرين قد استطاعوا أن يبنوا بأنفسهم المحركات والمعدات والأجهزة والسفن العملاقة .. وأظن أن ش كهذا كان عقبة تقنية كبيرة وأمكن تذليلها .. وأثق أنكم لا تختلفون معي على العقل التقني والمهارة اليدوية التقنية القادرة على فعل ذلك سوف لا يقف أمامها عائق يعيقها عن تنويع وجهتها الصناعية والتقنية وأنها مع تعديلات معينة سوف تستطيع الدخول في صناعات أخرى ، ففي مجال الزراعة فإنها تستطيع تشييد صناعة سعودية منتجة للمحاريث والتركورات وما إلى ذلك .. وفي الكهرباء نضع وتنتج الكثير من المولدات الكهربائية صغيرة وكبيرة ومحطات كهرباء المدن بأكملها .. وفي المجال العسكري نستطيع أن نوجهها لتمكن من إنتاج الدبابات والمدرعات والعربات والبوارج ، وكثير غير ذلك من معدات ووجهات صناعية تحددها لها الدولة ، وهذه ليست إلا نماذج مما نستطيع الدخول فيه من صناعات بعد كسر الحاجز التقني .

وقد نستعين فيما بعد بأيدي تقنية عربية مشهود لها بالتفوق . ولكن هذا ليس

لأننا لا نملك المقدرة التقنية ولكن لأننا قد نحتاج إلى مزيد من السرعة في تطوير عدد معين من القواعد الصناعية التقنية الجديدة ونستطيع أن نستفيد في ذلك من جهود هؤلاء التقنيين العرب . وهذا وضع يختلف عما هو عليه الآن .. حيث ستكون اليد والعقل التقني السعودي هما الأساس والغالبين في تواجدهما في هذه القواعد الجديدة وذلك بالكم والنوع . ولا شك أن قواعد تقنية متطورة كهذه سوف تستقطب خيرة القول العربية المهاجرة وهو نفس السبب الذي يستقطب ، في الغالب ، هذه العقول للهجرة إلى البلاد الأجنبية المتطورة صناعيا وتقنيا .

قد تسألوني عما إذا كنا بعد عشرين عاما من البدء في تنفيذ مشروع كهذا سنمتلك تقنية تمكننا من صنع سفن الفضاء أو دخول صناعات الفضاء وأقول أننا قد لا نكون .. ولكننا إذا أردنا أن نمتلك تقنية تمكننا من صناعة سفن الفضاء امتلاكاً سعودياً حقيقياً وصنعها بأيدي سعودية لنجابه بها الأخطار القادمة من الفضاء فلا بد من أن نخطوا هذه الخطوة الجريئة أولاً .. وبعد تحقيقها سوف يصبح الطريق ممهداً ويصبح كل ذلك متداركاً بالعقل السعودي التقني الخلاق واليد السعودية التقنية المبدعة وخلال وقت ليس بطويل . ذلك أن هذه الخطوة الأولى تمثل الوعاء الذي نهيه لنفرغ فيه قدرتنا العلمية النظرية لنحولها إلى امتلاك المقدرة الذاتية على صنع المعدات المتطورة التي تمس حاضرتنا ومستقبلنا .

وانني أؤكد لكم — وأنتم تعلمون هذا — أننا بغير امتلاك هذه المقدرة فإن أي شيء هام يصل إليه علماؤنا من اكتشافات وإنجازات علمية سوف لن تجد وعاء وطنياً لتفريغها فيه والاستفادة منها وقد تفرغ في أوعية أجنبية متمثلة في القواعد الصناعية والتقنية التي يمتلكها الغير — وأرجو ألا يحدث هذا لأنه لا شيء يحزني نفس العالم أكثر من ألا يجد مجالا يستطيع أن يستثمر فيه نتائج بحثه وعلمه .. فإن حصل شيء كهذا فإنه دون شك يعني أننا نكتشف ليكون الغير هم المستفيدين الرئيسيين من الجهود العلمي الذي يقوم به علماؤنا النظريون .

مراجعة سريعة لآثار الوسائل التقليدية وغير التقليدية في البلدان الصناعية والنامية على تطوير القدرة التقنية:

أعود الآن إلى إيضاح ما ذكرته سابقا عن أن الوسائل التقليدية — ولأسباب كثيرة — تؤدي دورا أكبر وأعظم في عملية الاستحواذ على التقنية بكل مراحلها بعد أن يصل البلد إلى مستوى صناعي تقني رفيع .. أو بعبارة أخرى بعد أن يتم خلق المناخ التقني الملائم .. وحيث أن البلدان النامية — عادة — ليس فيها مستوى صناعي وتقني رفيع وبالتالي فإنه ليس فيها هذا المناخ التقني الملائم لامتلاك المزيد من التقنية، فهذا يعني أن مساهمات الوسائل التقليدية في هذه العملية ستأخذ شكلا تدريجيا بطيئا وتحتاج إلى زمن طويل .. ولكنها دون شك ستعطي مساهمات أساسية وعظيمة في فرز أعداد كبيرة من العلماء النظريين والمتقنين والمفكرين والإداريين ورجال الأعمال والخدمات وما إلى ذلك من اختصاصات تعتبر في الواقع أمورا ضرورية كضرورة الماء والهواء للحياة. وإذا نظرنا إلى عدد المتخرجين من هذه الوسائل التقليدية سواء في البلدان الصناعية أو البلدان النامية نجد أنه عدد كبير في كليهما .. لكنهم في البلد الصناعي يتمكنون من التحول إلى تقنيين .. وفي البلد النامي يظلون نظريين على الأغلب .. والسبب يكمن في خصائص المشاريع الصناعية في كل منهما .. فالمشاريع الصناعية في الدول الصناعية .. هي مشاريع كاملة النمو التقني. أي أنه تتوفر فيها كل مستويات مراحل التقنية الخمس. فهي يمكنها أن تصنع جميع معداتها وأجهزتها وتخترع وتطور فيها محليا .. وصناعاتها تتوزع على شكل قواعد صناعية تقنية كاملة النمو بمختبراتها وأبحاثها وتجاربها .. وبإمكان المتخرجين من وسائل نقل المعرفة التقليدية الالتحاق بجميع مراحلها دون قيود. ولذلك فهي لا تحتاج إلى وسائل غير تقليدية إضافية لتوفير عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم حيث أن هذا العامل موجود وفعال بين وسائلها التقليدية وبين قواعدها الصناعية التقنية. لكننا إذا نظرنا إلى خصائص المشاريع الصناعية في الدول النامية فسنجد أنه قد يكون هناك مشاريع صناعية كبرى

وكثيرة ومزدهرة اقتصاديا وناجحة تشغيلًا وإدارة وتسويقًا ولها مساهمات إيجابية لا يمكن إنكارها — كما هو الحال في أكثر مشاريعنا في المملكة — ولكنها غير مكتملة النمو تقنياً.. أي أنه لا تتوفر فيها كامل المراحل التقنية الخمس التي يمكن أن يلتحق ويتدرج فيها المواطنون من خريجي الوسائل التقليدية لنقل المعرفة.. وبالتالي فإن عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم غير موجود.. وبسبب عدم وجوده فإنه يضعف فرز التقنيين من العلماء والمهندسين والخبراء والفنيين والمهنيين بشكل حاسم وسريع. فإذا أُريد فرز هؤلاء فلا بد من خلق عامل الارتباط عن طريق الوسائل غير التقليدية.

وعلى هذا الأساس.. فإن البلد النامي إذا أراد نمواً تقنياً حاسماً وسريعاً فلا بد له من تبني الوسائل غير التقليدية الخالقة لعامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم والتي لا بد أن تتوفر فيها أكثر خصائص الصناعة الرائدة التي سبق لي أن ذكرتها. واللوحة رقم (٧) المرفقة تزيّن أنماطاً من معدلات النمو التقني باستخدام الوسيّلتين وتزيّن أيضاً كيف يمكن أن تؤثر كل منهما على الأخرى بتسريع مساهماتها وآثارها على عملية النمو التقني.

أهم المشاكل وحلها:

أساتذتي وزملائي.. لو اقتصرنا على بحث ما سبق فقط.. دون بحث أهم المشاكل التي تعترضنا في سبيل بناء قاعدة تقنية صناعية وطنية كهذه وإيجاد الحل الملائم لها لكان نقاشنا غير مستوفٍ لجانب من أهم جوانبه. ولذلك فلا بد من مناقشة موجزة لهذا الجانب الهام.

إن أهم المشاكل التي تعترضنا تتركز في الآتي:

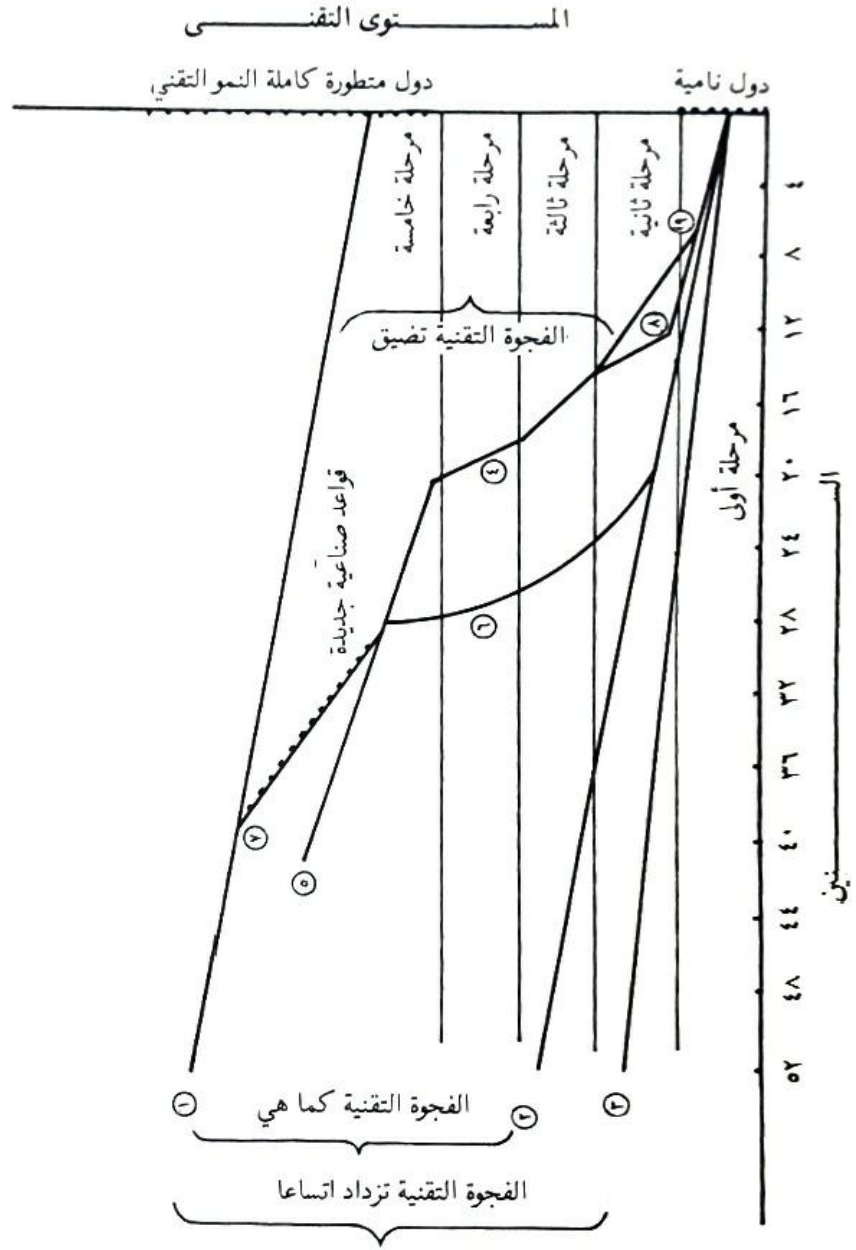
١ — توفير اليد العاملة السعودية.. وهي أهم المشاكل على الإطلاق.

٢ — توفير رأس المال.

٣ — ربحية المشروع.

(الفجوة التقنية بين الدول الصناعية والدول النامية
والمعدلات التقريبية للنمو التقني)

لوحة رقم (٧)



المنحنى رقم:

- (١) المعدل التقريبي للنمو التقني لدولة صناعية متقدمة .
- (٢) المعدل التقريبي الأعلى للنمو التقني لدولة نامية تستخدم الوسائل التقليدية لنقل المعرفة فقط .
- (٣) المعدل التقريبي المتوقع للنمو التقني لدولة نامية تستخدم الوسائل التقليدية لنقل المعرفة فقط .
- (٤) معدل النمو التقني لدولة نامية تستخدم الوسائل غير التقليدية لنقل المعرفة .
- (٥) الاتجاه المتوقع لمنحنى معدل النمو التقني لدولة نامية تستخدم الوسائل غير التقليدية لنقل المعرفة .
- (٦) الأثر الذي تحدثه الوسائل غير التقليدية على معدل ومستوى مساهمات الوسائل التقليدية نتيجة لتوفير عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملازم الذي توفره الوسائل غير التقليدية .
- (٧) الاتجاه المتوقع لمعدل النمو التقني بعد تحقق الأثر في رقم (٦) نتيجة بدأ تفاعل الوسيطين منذ السنة العشرين .
- (٨) اتجاه نمو القدرة التقنية للمرحلة الأولى .
- (٩) نمو تقني مزدوج يتعلق بتقنية المرحلة الثانية يتحقق ابتداء من السنة الثامنة نتيجة لعمل التخرجين في هذا المجال بعد تخرجهم سواء في الأكاديمية أو في أنشطة المرحلة الثانية .

٤ — توفير اليد العاملة الأجنبية .

٥ — الموقف الدولي من إنشاء هذه الصناعة .

وتوفيرا لوقتكم فإنني سأبحث في هذه المحاضرة مشكلة واحدة فقط وهي مشكلة توفير اليد العاملة السعودية لهذا المشروع الضخم وأترك المشاكل الأخرى للمناقشة فيما بعد مع من يريد .

إن مشكلة توفير اليد العاملة السعودية وخاصة في مشاريع كبرى كهذه هي مثار جدل في كل الأوقات . ففي كل مناسبة تحدث فيها عن بناء هذه القاعدة التقنية والصناعية الوطنية وعن مشروع صناعة النقل البحري الشاملة فإن أول سؤال يثار وربما أول شيء يتبادر إلى ذهن الكثيرين منذ أن أبدأ في الحديث أو في إلقاء المحاضرة هو السؤال التالي : « وأين هي اليد العاملة السعودية ؟ » .

الشيء الذي لا بد من إيضاحه — أسأتذتي وزملائي — أننا هنا لا نقوم بمشروع تقليدي .. أي أن المطلوب ليس أن نذهب إلى سوق العمالة السعودية أو الجامعات لنحاول الحصول على عشرات الآلاف من العلماء والخبراء التقنيين والملاحين والمهندسين السعوديين لنقوم بتنفيذ هذا المشروع .. فنحن نعلم — قبل كل شيء — أن هؤلاء غير موجودين أساسا .. ولو كان هؤلاء موجودين وبالقدر الكافي والمستوى المطلوب لما كانت هناك مشكلة عدم القدرة على إنتاج ما نحتاج إليه من وسائل نجابه بها الأخطار المحدقة بنا من كل جانب .. لكننا بسبب عدم وجود هؤلاء التقنيين العلماء والمهندسين والإداريين السعوديين .. فنحن نريد أن نوجد لهم وذلك بتبني الوسيلة الفعالة التي تساعدنا على إيجادهم بالشكل الحاسم والسريع والبناء ليؤدوا واجبهم في إنشاء القاعدة التقنية الصناعية التي تدار وتشغل وتصان وتجري العمرات الأساسية فيها و يصنع ويخترع فيها من المعدات الصناعية اللازمة لنا و يبتكر من قبل هؤلاء السعوديين أنفسهم . فماذا نحتاج ؟

نحن نحتاج إلى ألف وثلاثمائة طالب سعودي سنويا من خريجي المدارس الثانوية ومن يعادلون الشهادة المتوسطة . وأضيف إلى ذلك أيضا .. أن هؤلاء

يجب أن يكونوا من الطلبة المتميزين بقوة الذكاء والقدرة العالية على التحصيل العلمي وتطبيقه . فمن أين سنأتي بهم وكيف نجذبهم ؟

إن الخطة الخمسية الثالثة تقول إن خريجي المدارس الثانوية والإعدادية سيبلغون حوالي خمسين ألف طالب من المرحلتين في العام ١٤٠٤ - ١٤٠٥ .. وهذا يعني أننا سنحتاج إلى ٢٥٪ فقط من هؤلاء المتخرجين . ولنقل أننا نحتاج إلى ٣٪ منهم . إن هذه ليست نسبة كبيرة من مجموع اليد العاملة غير المدربة . فالمشكلة ، حقيقة ، لا تكمن في وجود هذا العدد من السعوديين أو عدم وجوده .. إنما تكمن المشكلة في القدرة على جذبهم للالتحاق بهذا المشروع . فإذا نحن قررنا بناء قاعدة تقنية صناعية وطنية كهذه فما علينا إلا أن نوجد الوسيلة الكفيلة بجذب هذا العدد المطلوب من الطلبة السعوديين .. فكيف ؟

لكي نجذب الشاب السعودي لعمل كهذا لابد لنا أن نعرف نفسية هذا الشاب أولاً وخاصة في هذه المرحلة التطورية التي نعيشها .. ثم نتصل به على أساس من هذه المعرفة . فالسعودي المتفوق الذي يجد دخلاً ميسراً في كل مكان تقريباً تجذبه إلى العمل البتاء ثلاثة عوامل رئيسية .. وهي :

١ - عمل يعتزبه .

٢ - مستقبل واضح وزاهر .

٣ - تعويض مادي مجزيتكافاً مع الدور الذي يؤديه .

فالسعودي الذي يتأكد أنه عندما يلتحق بصناعة كهذه سيجد توظيفاً له معني لكامل طاقاته وقدراته دون حد ، وأن بلده ينظر إليه على أنه محط أمل في قيام قاعدة سعودية تقنية صناعية قادرة على المساهمة الفعالة في تحقيق القدرة الذاتية .. لا شك سيشعر بالافتخار والاعتزاز بالالتحاق بصناعة النقل البحري السعودية . والسعودي الذي سيعلم أن له تاريخاً بحرياً مجيداً في صدر الإسلام ، وأن أجداده استطاعوا بأسطولهم الحديث أن يدحروا أعنى قوة بحرية في العالم في وقتها

وسيطروا على أكثر بحال العالم فرونا عديدة فإنه لاشك سيعتز بالعمل في الأسطول السعودي وفي صناعة النقل البحري السعودية. والسعودي الذي سيعلم أنه يلتحق بمعهد بحري يضارع بمستواه أرقى المعاهد المماثلة له في العالم بل ويتفوق عليها بتوفيره كل وسائل البحث العلمي المتقدم والتطبيق العملي المنسق المتزامن، و يرى ثمار دراسته وأبحاثه وتجاربه تطبق ويستفاد منها في بناء القدرة الذاتية.. لاشك سيعتز بالتحاقه بهذا المعهد وبصناعة النقل البحري السعودية الشاملة.

وموضوع وضوح المستقبل.. فإنه ليست هناك صناعة تتيح للسعودي أن يعلم، منذ أن يريد الالتحاق بها، بكل مراحل تطوره العلمي والعملي والوظيفي بمثل الوضوح الذي تتيحه صناعة النقل البحري الشاملة.. فالمرحلة معروفة وواضحة.. وهو يعلم أن الهدف البعيد هو أن يصبح التقني العالم أو المهندس أو الخبير أو المهني والفني التقني، وكل حسب تخصصه ونقطة البداية التي بدأ بها.. وأن كل ذلك يعتمد على الجهد الذاتي الذي يقدمه هو بنفسه إذ أن هناك مناخا تقنيا يستطيع أن يحقق فيه كل طموحاته عبر مراحل النمو التقني التي سيمر بها.

وبالنسبة للتعويض المادي المجزي.. فمن الطبيعي أن تمنح الدولة هذه النخبة من أبنائها الذين ستجذبهم هذه الصناعة دخلا وتعويضا مجزيا يتناسب والدور الكبير الذي سيقومون به.. وللمملكة في العديد من المجالات المشابهة مبادرات عظيمة.. كما أننا لن نكون في ذلك استثناء من دول العالم الصناعي التي تجذب إليها أعدادا كبيرة من العلماء البارزين سواء من أبنائها أو من أبناء الدول الصناعية الأخرى أو من البارزين من العالم الثالث بشتى المغريات المادية والأدبية.

الخلاصة:

ولكي أختتم محاضرتي هذه فإنني أوجز لكم هنا استنتاجاتها..

أولاً — أن امتلاك التقنية ليس ترفاً بل هو ضرورة ملحة لبناء القدرة الذاتية ولتضييق الفجوة التقنية التي تميز الدول القوية عن الدول الضعيفة . وإن منطلق هذه المحاضرة كان من امتلاك التقنية الممكنة من الصنع والإنتاج للمعدات والأجهزة الصناعية والاختراع فيها والإبداع عبر مراحل النمو التقني الخمس وخلال عشرين عاماً على أكثر تقدير.

ثانياً — أن الوسائل التقليدية وحدها لا تكفي لامتلاك التقنية بالشكل الذي ذكرناه لأنه لا يتوفر فيها عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم الذي تم إيضاحه .

ثالثاً — أنه لا بد من اللجوء إلى وسائل غير تقليدية تستطيع أن توفر عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم .. وصناعة النقل البحري الشاملة هي أكثر الصناعات ملائمة لهذا الغرض بالنسبة للمملكة العربية السعودية .

رابعاً — أن حصيلة هذا المشروع بعد فترة لا تتجاوز عشرين عاماً ستكون الآتي :

١ — الأسطول الضخم من الناقلات ، وفيما بعد مختلف السفن لتأمين نقل جزء من واردات وصادرات المملكة .

٢ — الأكاديمية البحرية العظيمة التي تخرج ما لا يقل عن ألف متخرج سنوياً بالإضافة إلى ما توفره من وسائل للبحث والتجارب والمحاكاة لصنع المعدات سواء للطلبة أو للمتخرجين .

٣ — أحواض وورش إصلاح السفن على اختلاف أنواعها .

٤ — أحواض وورش بناء السفن على اختلاف أنواعها .

٥ — عدد من المصانع لإنتاج المحركات والمولدات الكهربائية وأكبر المعدات والأجهزة المستعملة على السفن .

٦ — أنشطة تجارية واقتصادية متنوعة تابعة وداعمة لهذا المشروع .

٧ — التمكن من العودة الكاملة لكل ما تم ذكره أعلاه مرحلة بمرحلة

خلال عشرين عاما فقط وهذا يعني أن جميع الخبرات والمهارات التقنية والفنية والإدارية اللازمة للإدارة والتشغيل والصيانة والإصلاح والصنع والإنتاج والاختراع والابتكار قد تم امتلاكها من قبل السعوديين الذين تمكنوا من سعودة جميع هذه المجالات خلال هذه الفترة.. و يبلغ عددهم حوالي تسعة آلاف من التقنيين السعوديين العلماء والخبراء والمهندسين والملاحين.. وما يزيد على أحد عشر ألف فني ومهني سعودي جميعهم تدربوا وتخرجوا ووصلوا إلى ما وصلوا إليه بفضل هذه الوسيلة غير التقليدية.

٨- القدرة التي يمكننا منها استيعابنا للمراحل الخمس للنمو التقني على الدخول في الكثير من النشاطات الصناعية الهامة الأخرى مع شيء من التعديل والتطوير في المجال التقني باعتبار أننا قد تمكنا بمثل هذا العدد من المواطنين المؤهل تأهيلا تقنيا رفيعا وبمن ستستمر في تخرجهم وفرزهم الأكاديمية والمراحل التقنية الأخرى من كسر الحاجز التقني كما رأينا ذلك في اللوحة رقم (٧) ومن مناقشتنا لها.

خامسا - أن الحصول على العدد اللازم من الشباب السعودي للالتحاق بالأكاديمية لن يكون معضلة بغير حل لأن هذا المشروع يوفر كل الشروط التي تجذب إليه هؤلاء الشباب.

وأشكركم - أساتذتي وزملائي - على إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الثالث

نقاش في الجامعة وحوار مع الصحافة حول امتلاك التقنية

- نقاش في جامعة البترول والمعادن بالظهران .
- نقاش في معهد العلوم والتكنولوجيا في جامعة ويلز .
- حوار مع جريدة « الندوة » السعودية .
- حوار مع جريدة « المدينة » السعودية .

نص مختصر للمناقشة التي أعقبت (محاضرة العقبة لتكنولوجيا
كيفية التغلب عليها خلال عشرين عاماً) التي أقيمت بجامعة
البتروك والمعادن بتاريخ ٢٣/٣/١٤٠٣ الموافق ٨ مارس ١٩٨٣
والتي اشتمل عليها القسم الثاني من هذا الكتاب :

سؤال :

بصدد العودة والأيدي العاملة السعودية .. نحن لدينا جيش من الموظفين
السعوديين .. ما بين ٤٠٠ ألف وزيادة يعملون في الأجهزة المختلفة في الدولة ..
في دولة عدد سكانها لا يزيد على ٨ مليون نسمة ولم نستغن عن الأجانب ..
ذكرت أننا عن طريق العودة لمراحل صناعة النقل البحري سوف نستغنى عن
العلماء الأجانب الذين سيعملون فيها في الوقت الذي نرى أن الدول المتقدمة
تستعين بالعلماء الأجانب .. فكيف نستغنى نحن عنهم ؟ ولا أعتقد أنه سيكون
هناك ما يجذبهم للعمل معنا .. ثم إنك جعلت من الصناعة البحرية وسيلة غير
تقليدية نعتمد عليها في عملية امتلاك التقنية ، فهل نحن دولة بحرية حتى نهتم
بصناعة النقل البحري ؟ علماً بأنها صناعة مكلفة جداً وتخضع لمنافسة عالمية
قوية ؟

الجواب :

أولاً ، بالنسبة لجيش الموظفين — حسب تعبيرك — الموجود في الدوائر
الحكومة وأنه يوجد منهم أربعمئة ألف أو يزيدون على ذلك .. هناك جهات

معنية تهتم بمعالجة هذا الموضوع .

ثانياً ، أما عملية السعودة لمراحل صناعة النقل البحري ، وكوننا نستغنى في هذا المشروع فيما بعد عن الخبراء والعلماء الأجانب بينما نجد أن العلماء الأجانب يعملون حتى في الدول المتقدمة .. الواقع أنه ليس هناك مشروع — حسبما أعتقد — قدمته أي دولة نامية يتيح للعالم أو الخبير الأجنبي فرصة للعمل لأطول مدة ممكنة مثل هذا المشروع .. في هذا النموذج سنتبع أسلوباً يحقق مصلحتنا ومصلحتهم .. فأنت تأتي بالأجانب وتشغلهم في مرحلة من المراحل .. وبعد أن تسعود هذه المرحلة تنقل هؤلاء الأجانب وبترتيب معين إلى مرحلة ثانية . والذين يعملون على السفن — في العادة — يرحبون بالانتقال إلى نشاطات هذه الصناعة على اليابسة .. لأنك بذلك تتيح لهم الفرصة بأن يستفيدوا من إمكانية العمل المستقر على الأرض بدلاً من الذهاب إلى البحر . وبالمقابل ، من ناحية أخرى ، ستتمكن عن طريق انتقالهم من البحر إلى اليابسة من إنشاء المرحلة الثانية لتكون جاهزة للسعودة بالتدريج ، وهلم جرا في بقية المراحل . وإذا وضعنا في الاعتبار هدفنا الحالي وهو بناء قاعدة — ليست على المستوى القومي ، إذا جاز التعبير — ولكنها قاعدة صغيرة مركزة وقوية وفعالة ، تمكننا من تذليل العقبة التكنولوجية أولاً ، ثم توفر لنا مناخاً تقنياً أشمل وأوسع في المستقبل بحيث تتيح لوسائل نقل المعرفة التقليدية الفرصة لأن تساهم فيما بعد مساهمة أكبر وأشمل من المساهمة التي تقدمها هذه الوسائل الآن في عملية النمو التقني ، والتي يعيقها الآن عن ذلك عدم وجود القواعد الصناعية السعودية الكاملة النمو التقني التي تتوفر فيها المراحل التقنية الخمس الموفرة للمناخ التقني .. فإننا سوف نستطيع ، نتيجة لخلقنا هذا المناخ ، أن نصعد الصعود التقني الحاد الذي أوضحته في المنحنى رقم (٤) ثم المنحنى رقم (٦) في اللوحة رقم (٧) التي سبق أن أتينا على ذكرها . فإذا أنشأنا قواعد صناعية جديدة وهي التي يمثلها المنحنى رقم (٧) من اللوحة رقم (٧) سالفة الذكر ، فإننا نستطيع أن نديرها ونشغلها ونصنع فيها ونخترع ونبتكر . وهذه القواعد القوية الجديد — بعكس ما ذكرت أنت —

سكون نقطة جذب للعلماء الأجانب. ذلك أننا في الواقع سوف نصل،
بدرجة أو بأخرى، إلى نفس الوضع الصناعي الذي وصلت إليه الدول الصناعية
الغربية.

ولماذا يكون هناك جذب لهؤلاء العلماء؟ سنضرب مثلاً بالعالم العربي
المهاجر، الذي يهمننا أن نجذبه إلينا ثانية، (ونحن نريد أن نجذب أكبر عدد
ممكن من العلماء العرب إن أمكن أو غيرهم ممن يحب أن يتعاون معنا)، لماذا
يذهب العالم العربي إلى الدول الصناعية ولا يذهب إلى بلد نام؟ العالم العربي
القوي يذهب إلى بلد صناعي لأنه تتوفر في البلد الصناعي الذي يهاجر إليه وسائل
للتطبيق يستطيع أن يفرغ فيها كلما حصل عليه من علم نظري أثناء دراسته أو
عمله في بلده، ولأن شيئاً كهذا من طبيعة العالم (وبذلك فهو يساهم فعلاً
بمجهوده وعلمه في تطوير القواعد الصناعية الموجودة في تلك البلدان الصناعية)،
فإذا حققنا مناخاً تقنياً صناعياً كالمناخ الموجود في الغرب فلا شك أن ذلك
سيكون نقطة جذب لهذه النوعية من العلماء التقنيين الأقوياء.

إنما النقطة التي يجب أن نتنبه إليها هي أن القاعدة الصناعية الموجودة في بلد
صناعي، (ولنأخذ مثلاً إنجلترا)، هي في الأساس قاعدة تقنية انجليزية.. كما
وكيفاً.. بمعنى أنه لو تركها العلماء العرب أو غيرهم من الأجانب إلى بلد آخر
فإن هذه القاعدة الإنجليزية لن تنهار.. لماذا؟ لأن قوامها في الأساس العالم
الإنجليزي.. وهم إنما يلجأون إلى استخدام العالم الأجنبي لتسريع نموها وزيادة
مساهماتها. وهذا هو الوضع الذي نحاول أن نصل إليه عن طريق النمذجة المؤدية
إلى بناء القواعد الصناعية التي يمثلها المنحنى رقم (٧) وذلك بأن نبدأ ببنائها
أولاً بالقاعدة السعودية المركزة التي تمكنا فيما بعد من بناء القواعد الصناعية
السعودية المذكورة. ذلك أننا إذا بدأنا ببناء القاعدة السعودية المركزة أولاً فإننا
بفضل القدرات التي سنمتلكها من بناء القواعد الأخرى فيما بعد، بحيث
نصبح هذه القواعد نقطة جذب وخاصة للعلماء العرب الذين يوجد منهم جيش
في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى.

إذاً، نحن في هذا النموذج الخاص بصناعة النقل البحري لا نحاول أن نتخلى عن العلماء الأجانب. نحن فقط في مرحلة الإنشاء لهذه الصناعة لا بد لنا أن نحقق العودة الكاملة مرحلة بمرحلة لأنها طريقنا إلى امتلاك التقنية وكسر الحاجز التقني. وبعد أن نبدأ في إنشاء القواعد الصناعية التي تلي ذلك فمن يجب أن يبقى معنا من علماء وخبراء أجانب فيجب أن يرحب بهم لأن هذا يمكننا من زيادة تفريع هذه القواعد وانتشارها على المستوى القومي.

ولكن الذي يجب أن نتمكن من تحقيقه هو أن يكون الأساس لجميع هذه القواعد الصناعية الجديدة والعنصر الأساس فيها هو التقني العالم والمهندس السعودي كما وكيفاً.. لابد أن يكون هو المسيطر.. والمخطط والمنتج الرئيسي.. إذ أنه بأساس كهذا لن تنهار قواعدنا الصناعية التقنية حتى لو غادرنا العالم الأجنبي. وهذا — أعتقد — يختلف تمام الاختلاف عن الوضع الصناعي التقني الذي نحن فيه الآن.

ثالثاً، بالنسبة للقسم الثالث من السؤال.. وهو هل نحتاج نحن إلى الصناعة البحرية؟ فهذا سؤال غريب حقاً. المملكة العربية السعودية في أمس الحاجة إلى صناعة النقل البحري. أنظر أولاً إلى امتداد شواطئها. وثانياً، هناك كميات هائلة مما تستورد وتصدر من البضائع. فالمملكة عندما تنتج البترول بمعدل عشرة مليون برميل يومياً (مثلاً) فإن هذا يعني أننا نصدر سنوياً ما يزيد على أربع مائة مليون طن بترول. وهذه كمية تحتاج إلى أسطول طاقته حوالي تسعين مليون طن ساكن. ونحن اقترحنا من كل هذه الطاقة ١٢٥ مليون طن ساكن فقط. كما أننا نستورد ما بين ٣٠ و ٤٠ مليون طن من السلع.. وهذه تحتاج إلى أسطول قوامه حوالي ٣٠٠ سفينة. فكيف نقول أننا لا نحتاج إلى صناعة النقل البحري؟ بل نحن في أمس الحاجة إلى هذه الصناعة بكاملها. والشيء الغريب أن اهتمامنا بها كان قليلاً جداً وبدأ الآن يزداد ولكنه لم يتطور بالشكل الذي يجب أن يتطور إليه. واحتياجنا لها سيكون احتياجاً دائماً دون شك. فلماذا لا نستغله الاستغلال الأمثل؟ علماً بأن طاقة الأسطول ليست هي

الأمر الأكثر أهمية ، فعدد السفن أهم من ذلك .

رابعاً ، أما موضوع أن هذه الصناعة تعتبر صناعة مكلفة .. فهذا صحيح . ولكن كيف يمكن حل معضلة كبرى كهذه دون تكاليف ؟ ومع ذلك فنحن الآن — وكما ذكرت في المحاضرة — يجب أن ننظر إلى هدف بعيد وبالعالمية . فصناعة النقل البحري — بالإضافة إلى حاجتنا إليها كما ذكرت — إذا اعتبرناها وسيلة غير تقليدية للعلم — ويجب أن نعتبرها كذلك — فس نجد أنها ذات تكلفة أقل من أي وسيلة تقليدية لنقل المعرفة . لأن هذه الصناعة واردا ماديها سنويا يمكن حسابه . فنحن نتعلم بتشغيل السفينة .. وتشغيل السفينة في نفس الوقت يعطي دخلا . كلما هنالك هو أننا يجب أن نؤمن لها الحمولة ، وإذا كان سوق تأجير الناقلات في الوقت الحاضر غير مربح فهذه ليست مشكلة مستديمة .. ذلك أننا إذا كنا نتكلم على مدى عشرين سنة لتطوير هذه الصناعة فإنه بعد خمس سنين ستكون الناقلات مربحة . ذلك أنه لو استمر سوق تأجير الناقلات لمدة خمس سنوات أخرى بدون ربح فإن هذه الصناعة ستنهيار . ولكن صناعة نقل البترول لا يمكن أن تنهار لأنها لو انهارت فستنهار صناعة البترول بأكملها .. ذلك أنها تعتمد على نقل البترول من مصادر إنتاجه إلى أسواقه ، والناقلات تشكل الوسيلة الرئيسية التي تنقله . وبما أن انهيار صناعة البترول أمر لا يمكن تصوره ، فلا بد أن نفترض تبعا لذلك ، أنها ستوجد العوامل الرئيسية التي تحقق التوازن في صناعة نقل البترول بشكل أو بآخر ، لتمكن هذه الصناعة من الاستمرار والبقاء . فإذا بدأت صناعة نقل البترول في تحقيق الربح فإنها هنا تتميز على الوسائل التقليدية لنقل العلم بسبب العائد المادي والمربح الذي نحققه .. بالإضافة طبعا إلى فوائدها ومساهماتها الهامة في نقل التقنية وامتلاكها الموضوع الذي نحن بصدده . فنحن لكي تكون لدينا قدرة ذاتية منتجة للقوة الذاتية فلا بد من أن تكون لدينا صناعة وطنية تدار وتشغل وتصان و يصنع فيها ويخترع من قبل المواطنين .. ولتكون لدينا صناعة وطنية كهذه فإنه لا بد من وجود التقنيين السعوديين القادرين على القيام بها .. ولكي يكون لدينا هذا النوع من

التقنيين السعوديين فإنه لابد من استعمال الوسيلة الحاسبة والسريعة التي تفرز لنا هذا العدد من التقنيين السعوديين . إذاً ، لدينا في الواقع هدف أبعد كثيراً وأهم من قضية التكلفة والربح الذي يمكن لهذه الصناعة أن تحققه في المستقبل ، وهو امتلاك التقنية . ولو قارناها أيضاً بالطرق .. فنحن ننفق مبالغ كبيرة على تطوير طرقنا .. وليس هناك شك في فائدة الطرق على الرغم من أنه لا ينظر إليها على أساس أن تحقق ربحاً مادياً يمكن حسابه كما تحسب في العادة أرباح المشاريع الاستثمارية .. ولكن لأنها تفيد الوطن ككل على المدى البعيد ، فهي تقام وتبنى . وصناعة النقل البحري لا شك في أنها تفيد الوطن كثيراً وهي تشكل على المدى الطويل استثماراً يفوق أهميته الكثير من المشاريع بالإضافة إلى أن لها عائد مادي يغطي تكاليفها إن عاجلاً أو آجلاً .

سؤال :

أهنئك على التفاؤل في النموذج الذي وضعته والذي إن دل على شيء فإنه يدل على أن المستقبل للمملكة العربية السعودية — إن شاء الله — بخير كبير .

ولكن لا أعتقد أن تطبيق هذا النموذج على هذا القطاع الصغير الذي لا يمثل بعد عشرين سنة إلا شريحة صغيرة من مجتمع سيكون أكبر .. بمعنى أن العشرين الألف السعودي الذين سيمرون على هذا النموذج بنهاية العشرين السنة في مجتمع سيكون عدده ما بين ١٠ ، ١٥ مليون نسمة بمعدلات النمو المعتادة .. أفلا تعتقد أن هذا النموذج فيه من التفاؤل بحيث أنه يفترض أنه مغلق على نفسه بمعنى أن التسبب من وإلى النموذج إما أنه غير موجود أو أنه إيجابي وليس سلبي . نأخذ كمثال جامعة البترول والمعادن التي أسست من حوالي تسعة عشر سنة ، فعلى الرغم من كل ما هيء لها من وسائل ، إلى الآن الجامعة هدفها الكبير الأعلى هو تخريج التقنيين سواء في المجال الأكاديمي وغير الأكاديمي من الكفاءات السعودية الوطنية بدرجة الدكتوراه .. ولو لم تكن الجامعة واقعية لبذأت في برنامج الدكتوراه قبل عشرة سنوات لأنه لديها التصريح اللازم لذلك ولكنها تريثت لأن هناك ظروف كثيرة محيطة لم تتمكن الجامعة فيها ، رغم كل ما هيء

لما من امكانيات دؤوبة وما هيأتها لها الدولة من الوسائل وهي نموذج لمشروع متكامل، من بدأ برنامج الدكتوراه.

وخلاصة الموضوع أن التفاؤل كبير فقد تكون العشرين السنة هذه أربعين سنة، وماذا سنعمل لنحصر النموذج في هذه الشريحة الصغيرة ونطبق هذا النموذج في شرائح أخرى.. كما أشار معالي الدكتور بكر إلى أن هذا يطبق في أجهزة مثل الاتصالات الهاتفية والبريدية.. إلخ، وشكرا.

الجواب:

أولا بالنسبة لصغر النموذج.. إن هذه الصناعة هي صناعة رائدة واحدة.. وإذا تمكنا من إقناع المسؤول بتبنيها فإنني أعتقد أن هذا أمر كبير. هناك عدة صناعات يمكن تطبيق هذا النموذج عليها بشكل أو بآخر ويمكن أن تؤدي إلى امتلاك قدر من التقنية ولكنه ليس بنفس القدر الذي تؤدي إلى امتلاكه صناعة النقل البحري. والنقطة الرئيسية التي اعترض عليها فيما قلت هي الاعتقاد بأن من يرون بهذا النموذج من السعوديين لا يمثلون إلا شريحة صغيرة في مجتمع يفترض أنه سيصل إلى ١٥ مليون نسمة.. بمعنى أنك تفترض ضرورة أن يكون النموذج أكبر بكثير من هذا. الواقع أن هذا ليس ضروريا خاصة في بلد كبلدنا. أود أن نرى الشريحة التقنية في الولايات المتحدة.. هذه الدولة وصلت إلى أعلى مستوى تقني في العالم دون شك. لكنك لو حصرت عدد التقنيين (بالمفهوم الذي أوضحته وعرفته في محاضرتي) وهم يختلفون عن العلماء الأكاديميين ومن في حكمهم، لوجدت أن عدد هؤلاء التقنيين لا يتجاوز مليون في دولة عدد سكانها حوالي ٢٥٠ مليون. هذا العدد من التقنيين هم الذين تقوم عليهم كل الحركة المزدهرة في أمريكا بشكل أساسي.. ولو افترضنا جدلا أن دولة ما تمكنت من جمع هذا المليون التقني من حيث يعملون وأخرجتهم من أمريكا لتحولت أمريكا بعد عشرين سنة إلى دولة نامية.. فهؤلاء هم الروح وهم الذين يبتكرون ويطورون ويدعون ويطبقون ويقدمون.. أما الباقون وهم محامون وتجار وبنّاؤون وبائعون واقتصاديون إلخ فهم يقومون بالأعمال والنشاطات التي تستفيد أساسا من

النّـتـاج التّقـني والعقـلي لهؤلاء التّقـنيـن المـليـون .

إذاً.. نحن في المملكة العربية السعودية إذا استطعنا أن ننتج تسعة آلاف تقني من العلماء والمهندسين والخبراء وكذلك أحد عشر ألف تقني من الفنيين فهذا خير كبير كخطوة أولى هامة . لماذا؟ لأنه على قاعدة قوامها هؤلاء ، ومن سوف تفرزهم بعدهم ، وخلال فترة إضافية مقدارها عشرة سنوات كما شرحت في اللوحة رقم (٧) ، يمكننا أن نبني عدة قواعد صناعية متنوعة أخرى قوية ، ونكون بذلك قد فتحنا آفاقاً صناعية متفرعة وجديدة ، كما أنها ستبدأ تؤثر في نوعية المساهمات التي يستطيع العلماء النظريون من خريجي الوسائل التقليدية للمعرفة أن يقدموها (وهذا أمر بالغ الأهمية) ، ونجد أنه خلال تلك الفترة تبدأ الوسيلتان العلميتان التقليدية وغير التقليدية من التفاعل مع بعضها والتضافر على توسيع القاعدة التقنية على نطاق قومي . إذاً.. صغر القاعدة التقنية التي نبدأ بها ليس عيباً فيها بل هو في الواقع قوة لها . وأعتقد أن من الخطأ الاعتقاد بإمكانية الوصول مباشرة إلى قاعدة تقنية شاملة لكل المجالات . وهذا طبعاً لا يتنافى مع فكرة أن ينتشر التعليم على أكبر نطاق ممكن .. لكن لا بد لنا أن نميز بين تعليم وتعليم .. فنحن في هذا النموذج نبحث عن كيفية إيجاد العالم التقني بالكم والكيف المناسبين .. فمثل هذا العالم ، لا أعتقد أنه يمكن لنا إيجاده على المستوى المنتشر مباشرة ، بل أنني أعتقد أن إيجاده يتطلب حصر المجال الذي يسمح بأن يبرز فيه ، وذلك باستعمال نموذج لقاعدة صغيرة نوعاً ما ولكنها قوية وفعالة . وإذا كانت هذه القاعدة كذلك فإنها ستبدأ تنتشر وتتفرع إلى مختلف الآفاق وبكل الثقة .

ثانياً ، فيما يتعلق بالتسيب .. (المحاضرة ذكرت أنه أخذ في الحسبان أن هناك ٣٠٪ من الملتحقين سيتركون والباقي سيبقى) ، فلا بد لنا أن نأخذ بعين الاعتبار أن أي بلد يطمح في أن ينهض نهضة كبيرة وقوية إنما يحتاج أن يحدد أهدافه وأن يقتنع بها قناعة تامة ويستعد لأن يضحى في سبيل ذلك .. وشعور كهذا سيعطي لهذا البلد إحساساً بضرورة الانضباطية .. فلا يمكن لنا أن نحقق

امتلاكاً للتقنية و بناء قويا للصناعة دون هذه الانضباطية ، وعلينا أن نوجدها . وهذا المبدأ يسري على أي دولة تمكنت من النهوض الصحيح . إذأ هذه القاعدة التقنية الصناعية لابد أن تكون قاعدة منضبطة انضباطاً ببناء من التسبب بقدر الإمكان . وهذا لا يعني أن هذه القاعدة سوف لا تقبل أن يلتحق بها خريجوا الجامعات الأخرى ولكن المقصود هو أنه حتى لو لم يلتحق أحد من خريجي الجامعات التقليدية بها فهي قادرة على أن تبني نفسها بمن تخرجهم هي .. إلى أن يهيئ المناخ التقني الأوسع والأشمل .. كما أن التسبب منها إلى الصناعات الأخرى قد أخذ في الاعتبار في نسبة الـ ٣٠٪ التي تمثل العدد المتوقع أن يتركها أثناء الدراسة أو بعد بداية العمل .

أما درجة الدكتوراه وعدم إقدام الجامعة على منحها بعد ، فإن هذا أمر يشتر استغرابي . فجامعاتنا الأخرى تمنح هذه الدرجة وأنا أتساءل دائماً عما يمنع هذه الجامعة من أن تمنح هذه الدرجة التي يعتز بها كل من يحصل عليها منها .

سؤال :

الحقيقة أنني كنت أشارك الدكتور رويد في خوفه من قلة الملتحقين بالأكاديمية البحرية وكان عندي اقتراح بأنه ما دامت هذه تمثل نموذجاً غير تقليدي فقد نحتاج إلى طريقة غير تقليدية أيضاً لجذب الطلاب وذلك باستخدام طريقة التجنيد العسكري ليتمكن أن نحقق عدداً كبيراً من الطلاب . ولكنك باجابتك للدكتور رويد قد أقنعتني بعدم الخوف ، لأن الشريحة البسيطة هذه من المواطنين التي ذكرتها والتي تقوم عليها القاعدة التقنية (وهم عشرون ألف تقريباً) يمكن جذبها وهي كافية لقيام قواعد صناعية تقنية أخرى فيما بعد بفعل من ستفرزهم هذه القاعدة بعد ذلك .

وأود الآن أن أعرف رأيكم في النموذج الذي تتبعه شركة سابك في تدريبها وتأهيلها .. فهل هذا نقل للتقنية فقط أو امتلاكاً للتقنية أو أنه يؤدي إلى امتلاك التقنية ؟

الجواب :

أحمد الله أن خوفك قد زال من ضرورة اللجوء إلى التجنيد الإجباري ليلتحق السعوديون بالأكاديمية .. والواقع أن الحوافز التي يمكن أن يقدمها هذا النموذج تضمن الحصول على النخبة من أبنائنا السعوديين وهؤلاء — مع احترامي البالغ لمعاهد التدريب المهني — يختلفون في مجموعهم من حيث المستوى عمن يلتحق عادة بهذه المعاهد .. ويجب أن يكونوا كذلك لأننا نريد أن نخرج منهم التقنيين العلماء والخبراء والمهندسين .. وهذا شيء يختلف كثيراً عما تهدف إليه مراكز التدريب المهني عادة .

أما فيما يتعلق بالنموذج الذي تتبعه سابقاً في التدريب والتأهيل .. فإنني أعتقد أنه عمل عظيم ولكنه لا يختلف عن أي نموذج تتبعه المشاريع التي لدينا . ولقد ذكرت في عدة مناسبات أن المشاريع التي نبنوها في المملكة لا يختلف أحد في أنها مشاريع ناجحة .. مشاريع تخدم أغراضاً وطنية واستثمارية وسياسية واقتصادية واستراتيجية وقد قربت بيننا وبين دول الخليج .. ففي كثير من الأحيان تمكنا من تكوين مشاريع مشتركة زادت من ترابطنا وألفتنا . لكن وباختصار .. أعتقد أنه لا تتوفر في هذه المشاريع الشروط الكافية لتخريج التقنيين من النوعية التي حددتها . وهي حتى لو تمكنت من جذب الشباب إليها وتمت سعودتها بالكامل فما هي المرحلة التقنية التي يكون هؤلاء السعوديون قد توصلوا إليها .. إنها لا تتجاوز المرحلة الأولى ، وهي مرحلة الإدارة والتشغيل وربما الصيانة . إذاً .. فهذه المشاريع مع أهميتها التي ذكرت ليست مشاريع مملكة للتقنية .. هي ربما تكون ناقلة فقط للتقنية ، وفي مرحلة واحدة فقط وربما شيئاً من الصيانة . وشيء كهذا مهم ولكنه لا يعطينا القدرة الذاتية على الصنع . ونحن نحتاج هذه القدرة على الصنع لكي نتمكن من إنتاج المعدات التي نحتاجها بالأخطار .. نريد أن نبنى الوعاء الذي يفرغ فيه العالم النظري كل علمه وفنونه وطاقاته ويحول ذلك إلى منتج معين . ثم إذا كان اليوم لدينا خمسمائة عالم مثلاً فغداً سيكون لدينا خمسة آلاف .. هل سيعمل كل هؤلاء في الجامعات أو مراكز

الأبحاث أو التدريس .. هؤلاء سيحتاجون إلى مجال تقني يفرغون فيه كل الشحنات العلمية التي تتكون في أذهانهم ليحولوها إلى منتج يرونه أمامهم . وهم في ذلك إنما يريدون أن يكون مثلهم مثل أي عالم في بلد صناعي .. ولعله من هذا يتضح أن المشاريع الموجودة لدينا الآن لا توفر شيئاً كهذا لهؤلاء العلماء . ومن أهم العوائق التي تسبب ذلك وجود الشريك الأجنبي فيها .. ليس ذلك عيباً فيها، إنما يجب ألا نطلب منها أكثر مما تستطيع على إعطائه ، فطبيعتها تقتضي وجود هذا الشريك الأجنبي المالك لتقنياتها . أما صناعة النقل البحري فمن طبيعتها أنها لا تحتاج إلى هذا الشريك الأجنبي إذا أحسن التخطيط لها وتنفيذها . ولا أحتاج أن أضيف إلى ما تعلمون من أن الشركاء الأجانب لا يمكن أن يملكونا التقنية فهي رأسمالهم الحقيقي . بالإضافة إلى كونهم قد يكونون مساهمين في رأسمال المشروع . فإذا كان كذلك ، فإنهم سيكونون حريصين على أن تكون سيطرتهم على المشروع في يد منسوبيهم الذين يطمئنون إليهم .. لأن فشل المشروع قد يعني ضياع رأسمالهم وهذا بالنسبة لهم قد يكون مدمراً .

سؤال:

الدول الصناعية لديها صناعات كبيرة وهي تعتمد على مراكز للبحث والتطوير في كل النواحي من التقنية . فلماذا لا ندخل في صناعات متنوعة دقيقة مثل التلفزيونات وغيرها مثل اليابان مثلاً ؟ بدلاً من حصر التقنية في النقل البحري ؟

الجواب:

السؤال وجيه جداً .. نحن نسمي صناعتنا هذه ، صناعة النقل البحري .. ونسميتها قد تعطي انطباعاً خاطئاً بأنها غير متنوعة . لكننا لو بحثنا عن مكونات صناعة النقل البحري فسنجد فيها أجهزة إلكترونية ، ونجد المحركات ومختلف المعدات ، وكثير من المجالات الصناعية التقنية الأخرى . والحقيقة أن الأبحاث والتجارب والمحاكاة التي سنقوم بها لا بد أن تنصب على كل جهاز هام موجود في

السفينة.. فبعض هذه الأجهزة يمكننا أن نحقق امتلاكاً لتقنيته خلال خمسة أعوام مثلاً.. وبعضها يحتاج إلى مدة أطول.. إنما حصيلتنا النهائية ستكون تنوعاً كبيراً فيما سنمتلكه من تقنية. ولا يمكن أن ننشر قاعدتنا الأساسية إلى أكثر من ذلك.

ونحن لو تمكنا من تحقيق التقنية في هذا الاتجاه فإن هذا هو رأس الحربة التي تذلل بها العقبة التكنولوجية ونخترق بها الحاجز التكنولوجي الذي يقف بيننا وبين الدول الصناعية المتطورة.. وبعد أن نخترق هذا الحاجز ننوع مقدرتنا التقنية إلى مجالات قد تكون أكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية ولكنها قد لا تكون أكثر أهمية.. إذاً.. لنتمسك الآن بتحقيق النواحي الأكثر أهمية ثم ننوع إلى مختلف المجالات، (استهلاكية وغيرها).

وكما شرحت في اللوحة رقم (٧) فإننا بعد أن نصل إلى المرحلة الخامسة ستكون لدينا المقدرة على زيادة عدد القواعد الصناعية الوطنية المختلفة بسبب توفر العلماء التقنيين السعوديين لدينا وبسبب تمكن العلماء الذين تخرجهم الوسائل التقليدية من المساهمة أيضاً.. وذلك لأننا نكون قد أنشأنا المناخ التقني الذي يستطيع هؤلاء العلماء أن يعملوا فيه ويطبقوا فيه نظرياتهم.. ونتجه من بعد إلى غلق الفجوة التقنية بيننا وبين الدول المتطورة. ويجب ألا نستغرب طموحاً كهذا.. فهناك شعوب قد حققته.

ونحن إذا وضعنا النموذج الصحيح لنمونا التقني ونفذناه التنفيذ الصحيح وأصبح الطريق واضحاً أمام العالم السعودي لكي يصل إلى ذلك الهدف.. فإنه سيصل إليه على ضوء هذا الوضوح. وإذا كانت هناك دول قد سبقتنا إلى تحقيق ذلك فلماذا نستغربه علينا؟ وعكس ذلك هو وضع المتخرجين الآن من الجامعات.. فأنت عندما تسأل المتخرج ماذا سيكون مستقبلك العلمي.. فجوابه عادة يكون مبهماً وغير واضح. لماذا؟ لأنه ليس هناك مخطط منمذج يستطيع عن طريقه أن يقول لك أنني سأكون خلال هذه الفترة من السنين كذا وكذا.. ثم كذا وكذا.. أما في نموذجنا هذا فكل خطوة واضحة ومحسوب وقتها

وسيكون في إمكان المتخرج من هذه الوسيلة غير التقليدية أن يحدثك عن تصوره عن مستقبله التقني خطوة بخطوة لأن كل خطواته مخطط لها بوضوح وتحديد، والهدف هو أن يصبح العالم التكنولوجي القادر على الصنع والاختراع والإبداع في المناخ التكنولوجي الذي تهيأ له. وسيبدأ يظهر هذا العالم ابتداء من السنة الثانية عشر بكل تأكيد.

سؤال:

أولا، لماذا تكون الصناعة البحرية هي الوحيدة القادرة على تملك التقنية؟ لماذا لا تكون صناعة الطائرات قادرة أيضا؟ لأن كثيرا من الخصائص التي تتميز بها صناعة النقل البحري تتميز بها صناعة الطائرات.

الجواب:

إن شرح الفرق بين الصناعتين قد يستغرق وقتا أكبر مما هو مسموح لي في هذه المناقشة.. وباختصار.. صناعة الطائرات — في هذه المرحلة — غير ملائمة كوسيلة غير تقليدية لامتلاك التقنية الكاملة، أي أنها لا تستطيع أن تحقق امتلاك التقنية بالشكل الذي تحققه صناعة النقل البحري. وأود أن أضيف إلى ذلك أيضا أن جميع الصناعات الموجودة عندنا سواء المشاريع البتروكيميائية وما شابهها لا تستطيع أن تبرز صناعة النقل البحري في هذه المهمة لصعوبة التدرج في مراحلها ولأنها لا تتوفر فيها الكثير من الخصائص والشروط التي تتوفر في صناعة النقل البحري والتي سبق ذكرها في المحاضرة.

سؤال:

يبدو أن هناك بديلا للناقلات يفكرون فيه.. فنحن نرى أبحاثا على استخدام المنطاد لنقل البترول.. أي أنه قد يستغنى عن الناقلات خلال أربعين عاما.

الجواب:

من حسن الحظ أن الناقلات تستهلك كل خمسة عشر عاما.. فإذا تمكنا من

الاستفادة من صناعة النقل البحري لمدة خمسة عشر عاما إلى ثلاثين عاما فإننا نكون قد حققنا بناء القاعدة الصناعية وذللنا العقبة التقنية . فلو ألغى استعمال الناقلات كليا .. وهو احتمال بعيدا جدا .. فإن مهمتنا تكون قد أنجزت . وعلى أي حال فعملية استهلاك الناقلات تتيح لنا الخيار بعد خمسة عشر عام في تجديد الأسطول أو عدم تجديده وحسب الظروف المستجدة .

سؤال :

كان هناك سؤال عن أن هذا النموذج الذي قدمته يمكن استعماله في أكثر من صناعة .. لكن الاختلاف الرئيسي هو أن الطريقة المعتادة التي تتبعها البلدان المتقدمة هو أنها تبدأ بدراسة العلوم الأساسية ثم تقوم بعمل البحوث التطبيقية ثم عمل البحوث التطويرية ثم عمل التصميم والتركيب الخ .. هناك أشياء رئيسية في هذا النموذج تختلف كل الاختلاف عن هذا الترتيب .. فأنت تجعل المرحلة الأخيرة هي مرحلة الاختراع .. بينما مرحلة الاختراع تأتي متقدمة في الطريقة المعتادة وليست المرحلة النهائية . فأنا أعتقد أن هناك تداخل كبير في المراحل التي ذكرت في هذا النموذج .

الجواب :

التداخل وارد .. وهذا التوزيع الذي وضعته للمراحل هو ، من ناحية ، سهل . لنا شرح العملية وكذلك فهمها .. ولكن من ناحية أخرى لابد من التفريق بين الوصول إلى صنع منتج معين يستوجب المرور بالخطوات التقليدية التي ذكرت ، وبين الوصول إلى امتلاك للتقنية بمراحلها الخمس والذي يتطلب مثل هذا الترتيب في الخطوات ، وأرجو ألا ننسى أنني ذكرت أن مرحلة الاختراع قد نصل إليها قبل المرحلة الخامسة ، لأن فرز العلماء التقنيين سيبدأ كما أوضحته إحدى اللوحات منذ السنة الثالثة عشر بمعنى أن القدرة على الاختراع تبدأ تبرز من هذه السنة .

إنما الشيء الذي لابد من التنبيه له هو أننا حتى لو تمكنا من الاختراع

مبكرا.. لو افترضنا أنه أصبح لدينا قاعدة من العلماء قوامها ألف عالم يخترعون كل ما يخطر على بالنا من اختراعات ، بينما نحن في نفس الوقت ، لا تتوفر لدينا الوسيلة أو الوعاء الذي يمكننا من تحويل اختراعات هؤلاء العلماء إلى التطبيق .. فإننا لا نكون قد وصلنا إلى الهدف الذي نرمي إليه من كل النموذج وهو القدرة على الصنع . مثلا .. لو اخترع عالم مايكروفون أو طوره وليست لدي القدرة على تحويل اختراعه إلى المايكروفون الذي اخترعه وصممه أو طوره فما هي الفائدة؟ هذا عمل نظري .. وفي هذه الحالة أنا لم أمتلك بعد القدرة على تطبيق اختراعاتي وتحويلها إلى منتجات ومعدات قد أكون في أمس الحاجة إليها .

وأعود لأؤكد لك أنه لا توجد صناعة تستطيع أن تبز صناعة النقل البحري في مدى عملية تمليك التقنية بالإضافة إلى أهمية هذه الصناعة وضرورتها لنا كنشاط يؤدي خدمة من أهم الخدمات لنا .

تعليق من أحد الأساتذة :

الحقيقة أن هذا النموذج يختلف عن بقية قراءاتي التي قمت بها في موضوع استيعاب التكنولوجيا أو التقنية . فهو يبحث في إيجاد الشجرة أو إيجاد البذرة لزراعتها . وكل ما يتم هذه الأيام في الدول النامية هو أننا نقطف ثمار التكنولوجيا من الخارج . وعند استعمالنا لهذه الثمار لا يمكننا طبعا تجديدها . وقد أثار هذا النموذج عدة تساؤلات من ناحية أنه النموذج الوحيد الذي اطلعت عليه والذي يحاول بقدر الإمكان تمليك التقنية وذلك بزرع هذه الغرسة أو الشجرة في هذه البيئة ومن ثم الانتقال إلى التكنولوجيا .

نص مختصر لمناقشة أعقبت إحدى محاضرات ألقاها المؤلف
في معهد العلوم والتكنولوجيا بجامعة ويلز في بريطانيا عام ١٩٨٢.

تعليق وسؤال :

دعني أقول لك أولاً ، أن ما شرحته لنا يعتبر أمراً بالغ الأهمية .. فالدول
النامية تسعى فعلاً إلى الخروج من هذه الحلقة المفرغة .. حلقة الخواء التكنولوجي
التي تدور فيها .. وإنني أرى في الطرح الذي قمت به بوادر أمل كبير في حل
لشاكل عديدة تعاني منها هذه الدول . كما أنني أتفق معك في أن هذه النظرية
سليمة ، ولكن تتراءى لي مشكلتان :

الأولى .. أن تنفيذ هذه النظرية — كما يبدو — يتطلب من الإجراءات
والترتيبات أشياء قد تفوق خيال الكثير من الدول النامية ، بينما هم المعنيون
بتنفيذها والاستفادة منها . فكيف ستصل إلى إقناعهم ؟

المشكلة الثانية .. أن الأموال المطلوبة لإنشاء مثل هذا المشروع ، أموال
ضخمة . قد تكونون في بلد كالمملكة العربية السعودية أو في دول الخليج أو الدول
الغنية الأخرى ، قادرين على تأمينها ، وبالتالي تستفيدون من نموذج كهذا ،
ولكن ماذا عن بلد فقير من دول العالم الثالث ؟

الجواب :

أشكرك أولاً على ما تفضلت به من رأي . أما المشكلتان اللتان أثرتهما فدعنا
نناقشهما حسب الترتيب الذي ذكرته أنت .

أوافقك على أن تنفيذ الفكرة يتطلب من الإجراءات والترتيبات الشئ الكثير والكثير جدا. ودعني أضيف إلى ذلك مطلباً آخر، وهو ضرورة توفر قدر كبير من الشجاعة والتصميم. وهي أشياء تحتاج فعلاً إلى خيال واسع ونظرة بعيدة المدى لا تنظر إلى الفائدة الفورية. ولكن، متى كانت مهمة إزالة آثار عدة قرون من التخلف العلمي مهمة سهلة؟ نحن هنا، في هذا النموذج الصناعي، لا نسعى إلى مجرد توفير أي عمل لمواطن لنؤمن له لقمة العيش فقط، ولكننا نهدف إلى جعل هذا المواطن يداً صانعة لأرقى الصناعات، وعقلاً مخترعاً في شتى المجالات، ومنظماً قادراً على القيام بالتصنيع المنظم الفعال. إن هذه ليست مهمة سهلة. وإذا أرادت الدول النامية أن تقوم بها، بهذا المفهوم، فلا بد لها من تحمل المشاق المترتبة عليها.

صحيح أنه ليس لكل دولة أن تحلم بالصعود إلى القمر، وأرجو ألا يقول أحد بهذا، ولكن عليها أن تسعى إلى أن تمتلك التقنية بالقدر الذي تراه مناسباً مع الدور الذي تريد هي أن تقوم به في هذه الحياة. وإلا فسيكون هناك على الدوام دول بالغة التقدم والقوة، ودول بالغة التخلف والضعف.. ودول تعيش في أعلى القمة ودول تعيش على فتات موائدها. مثل هذا، لا بد أن يحدث — وكلنا متفقون عليه — ولكن ليس بالشكل الذي يبدو أن التقنية ستحدثه بزيادة القوى قوة والضعف ضعفاً. هذا الوضع إذا أرادت الدول أن تتخلص منه، أو تخفف من سلبياته، فلا بد أن يمتلك أبناء الدول النامية قدراً من التقنية بما يتناسب والمكانة التي يرغبون أن يكونوا فيها. وإذا لم يفعلوا ذلك فسيكونوا كمهاجرين.

وفي سبيل إعطاء إجابة محددة وواقية، إلى درجة ما، على سؤالك فإنه لا بد لي أن أتحدث أيضاً عن نموذجين من الدول.. أولاً، نموذج من الدول التي ذكرت.. وثانياً، نموذج من بلدي باعتبار أنني عاصرت التطور الكبير الذي نحن فيه في المملكة العربية السعودية.

فبالنسبة للدول من النوع الأول، التي ذكرت أن خيالها قد لا يتحمل

إجراءات وترتيبات كثيرة كالتي يتطلبها هذا النموذج الصناعي الذي قدمته ..
فأنا شخصيا فكرت أيضا في شيء كهذا، ووجدت أن الدول الفقيرة بين
خيارين. فإما أن تحاول الخروج مما هي فيه وهذا لا يتأتى إلا بتصنيع يتلاءم
وظروفها وتطلعاتها .. وأما البقاء في الهاوية، هاوية التخلف والفقر، التي هي
فيها والعيش على فتات الموائد.

أما كيف يمكن إقناعها باتخاذ خطوة كهذه .. فهذا على الرغم من أنه قد
نكتنفه الكثير من الصعوبات، إنما هو أمر يمكن التوصل للوصول إليه من عدة
طرق، من أهمها الأجهزة المتخصصة في هيئة الأمم. إن هذه الأجهزة تعطي
الثورة للدول النامية، وهي أول من يجب أن توجه إليه مهمة الإقناع. وإقناع
هؤلاء بطبيعة الحال، ليس صعبا، لأنهم على درجة كبيرة من القدرة ولأنهم
منحصبون في أمور التنمية وتقديم المشورة المناسبة. وإذا اقتنعت هذه المنظمات
وعلى رأسها منظمة المؤتمر العالمي للتجارة والتطوير (UNCTAD) فإن القناة
سنتقل إلى الدول التي من النوع الذي ذكرت دون شك.

وفي نطاق مجهود متواضع لباحث مثلي فإنني لا أملك إلا أن أحاضر، وأكتب
وأصل في حدود الممكن ولي عدد من المعارف في منظمة (الانكتاد)، باعتباري
واحد من الدفعة الأولى من مندوبي الدول النامية الذين اشتركوا في دورة طويلة
مكثفة عقدت في جنيف في العام ١٩٧١ عن اقتصاديات وإدارة صناعة النقل
البحري. ولقد اتصلت ببعضهم ونلت من البعض التفهم المشجع. وسأستمر في
بذل هذا الجهد كلما كانت الظروف مناسبة.

بقي أن من يحضر مثل هذه المحاضرات التي نعقدتها في هذه الجامعة، من
طلاب الدراسات العليا من الدول النامية، أن يتفهموا أيضا الفكرة جيدا، وإذا
تم ذلك فإننا نأمل أن ينقلوها إلى بلدانهم عند عودتهم باعتبارهم سيكونون
مخصصين وفي مركز المسؤولية دون شك.

والذي لا بد من أن نذكره ثانية، أن سلبات تخلف علمي وتقني لقرون

عديدة لا يمكن إزالتها والتغلب عليها ببرامج من النوع المستعمل حالياً ومن النوع المسكن. إن شيئاً كهذا يحتاج إلى عمل شاق ولا بد من القيام به إذا أردنا الانتصار في المعركة. ولا بد أن الدول النامية ستدرك ذلك إن عاجلاً أو آجلاً.

أما النموذج الآخر، وهو المملكة العربية السعودية، وكثير جداً طبعاً من الدول النامية الأخرى، سواء الغني منها أو الفقير، فأؤكد لك أن الخيال الواسع موجود، وربما أن عظم مشاكل التنمية تثير دوافع التحدي البناء عند شبابها لوضع حلول لها، وهذا ما حصل بالفعل في عدة مناسبات. إن خيالاً استوعب من الإجراءات ما تطلب، للقيام بها، إتخاذ نمط جديد من القرارات الجريئة والذكية، لم يعرف من قبل، ومع ذلك تم اتخاذه، قادر على أن يتبنى هذا المشروع.. أنظر إلى إنجازنا في تطوير مدننا والوسائل التي أنشأناها والمدارس والجامعات والمستشفيات وما إلى ذلك.

صحيح أن ذلك — وهذا على الأقل في نظري — لم يشمل جوهر التصنيع الفعال والحلقة المفقودة فيه، وهي الموضوع الذي نحن بصدد هذه المناقشة، ولكن أرجو أن يشمل بما يؤدي إلى قيام مثل هذا التصنيع وإكمال الحلقة المفقودة.

وأعطيك مثلاً لقرارات اتخذناها.. المسؤولون عندنا، اتخذوا قراراً بنقل مئات الآلاف من أطنان الأسمنت المستورد، بالهليوكبتر من السفن إلى الرصيف. لكن لماذا اتخذ قرار كهذا وماذا كانت النتيجة؟ كانت هناك اختناقات في الموانئ تهدد مسيرة الخطة الاقتصادية وما كان من الممكن القضاء عليها — حسبما يبدو — إلا بهذه الطريقة. وكانت طريقة مكلفة جداً، ولكن إذا حسبنا تكاليف التعطيل الذي كان سيحدث فيما لو لم يتخذ قرار كهذا لوجدت أن تكاليف النقل بالهليوكبتر شيء يمكن تبريره. أما لماذا حدثت المشكلة أساساً؟ فذلك أننا في عملية تنموية، وهذه نماذج من مشكلاتها التي لا يمكن تلافيها ولا بد من أخذ الدروس والاستفادة منها.

إذاً الخيال الواسع والنظرة الصائبة البعيدة المدى موجودة، ولا شك أنها موجودة أيضاً لدى الكثير من الدول النامية سواء كانت غنية أو كانت فقيرة إذا اتضحت لها الطريقة الفعالة.

ولعل هذا هو ما يشجع باحثاً مثلي لتجشم عناء الإقناع بمشروع معقد ضخيم كهذا له كل هذه الآثار على التصنيع الحقيقي الفعال الذي يمس مستقبلنا في هذا الزمن الذي تلعب فيه التقنية أكبر الأدوار وأعظمها وأكثرها حساسية.

أما عن المشكلة الثانية، التي أثرت، وهي المتعلقة بضخامة الأموال المطلوبة. فإذا كنا متفقين على أهمية امتلاك التقنية المناسبة من قبل الدول النامية لرفع مستوياتها وحل الكثير من مشاكلها في التخلف الذي تعاني منه، فإننا قد نجد مصدر الحل في هيئة الأمم المتحدة أيضاً. نحن نعلم أن الدول الفقيرة تقترض عشرات البلايين من الدولارات سنوياً لمشاريع التنمية وتدفع عنها الفوائد. وإذا كنا نجد أن القروض تساعدنا من ناحية.. فإن الفوائد تسلبها الناتج من ناحية أخرى. بمعنى آخر، الدول النامية تصبح حقل استثمار لأموال الدول الغنية. وكلنا يعلم حالات محددة تحكي هذا الواقع المر، وتحكي قصص عجز العديد من الدول النامية عن تسديد الفوائد ناهيك عن مبلغ القرض الأساسي. فلو أن هيئة الأمم حددت قروضا للصناعات الرائدة للمملكة للتقنية بدون فوائد، وأشرفت على تنفيذ مثل هذه الصناعات في الدول النامية حتى نرسخ، فستكون هذه هي المساعدة الحقة للدول النامية للتغلب على المشاكل التي تجابهها في إقامة مثل هذا المشروع من الناحية المالية ومن الناحية الإشرافية. ومن شأن مشروع كهذا أن يخلق مشاريع أخرى كثيرة تابعة له ولا تكون فيها حاجة، من بعد، إلى الخبرة الأجنبية والشركاء الأجانب الذين يكلفون المبالغ الضخمة بما يعود بالتوفير على الدول النامية وعلى هيئة الأمم نفسها.

هذا رأي مبدئي عن المشكلة وأرجو أن ينال ما يستحق من التمهيد والتشجيع وأرجو أن أتمكن، مع كل مهتم بهذه المسألة، من بذل الجهد الممكن نحو إبرازها ولو عن طريق الكتابة والاتصالات والمحاضرات.

سؤال:

إضافة إلى المشكلتين اللتين أثارهما زميلي فإنه تتراءى لي أنا أيضا مشكلتان:

أولاً: أنت تعلم أن لكم في المنطقة شركاء لهم حقوق ومصالح و يهتمهم ألا يتهددها شيء.. وقيام صناعة من المعيار الذي ذكرت قد يؤدي في المدى البعيد إلى إخلال في الميزان.. هل تعتقد أن هؤلاء الشركاء سيسمحون لقيام تصنيع من هذا النوع؟

ثانياً: أما المشكلة الثانية فهي تتعلق بأثر قيام صناعة كهذه في المملكة العربية السعودية على علاقاتها بدول مجلس التعاون في الخليج. هل سيكون لبرنامج سعودي كهذا أثر سلبي على هذه العلاقة؟ مثلاً عملية التنسيق الصناعي.

الجواب:

أولاً — بالنسبة للمشكلة الأولى التي أثارها.. لدى اعتراض على صيغته السؤال.. أنت تقول أن لنا شركاء في المنطقة. وأنا أعلم ما تقصد. الحوار الآن في مدى سلامة هذه الصيغة قد يخرجنا عن مسار هذه المناقشة فلنرجئه إلى وقت آخر.. ولو قلت إن لنا منافسين في المنطقة لكان ذلك أصح. وأما أن قيام صناعات من هذا المعيار وكونهم يشعرون بأنها تشكل تهديدا لهم.. فشعور كهذا هو بعيث مما يجعل لمثل هذه المشاريع أهمية لدينا. إذا كنا، في المنطقة سنغض النظر عن مشاريع حيوية بسبب شعور الغير تجاهها فهذا نوع من الذل الذي لا يمكن الرضى به. إن المشاريع إذا كان من أغراضها أن تحقق الرخاء وأن تحقق الوسائل التي يحمي بها هذا الرخاء، فإن أي يد أجنبية تحاول أن تعيقها أو تعطلها يجب أن توصم بوصمة الإجرام. وطالما أننا نوصمها بهذه الصفة فلا بد أن يتعاون المجتمع الدولي على وضع حد لها. إن هذا نوع من التحدي الذي يروق لأبناء المملكة العربية السعودية أن يتصدوا له، على أي حال.

ثانياً — أما بالنسبة للمشكلة الثانية .. فإن اتفاقية دول مجلس التعاون لم تفع حجراً على التصنيع الحيوي في بلاد أي عضو من أعضائها ولا أظن أن المقصود منها هو هذا .. وإنما أوصت بالتنسيق بين المشاريع التي يعتبر تكرارها في بلدان المجلس مضيعة للأموال .

هذا المشروع لا يتعارض مع نشاط أي مشروع من المشاريع القائمة ، وإذا كنت تقصد حوض «أشري» لإصلاح السفن في البحرين ، فذلك مشروع قائم بخدم أغراضه التي أقيم من أجلها ويحقق أرباحاً من خدمته للسفن التي تزوره الآن . وقيام مشروع سعودي شامل لصناعة النقل البحري سيكون مشروعاً مكتفياً ذاتياً كما رأيت من التكامل الذي شرحته أثناء المحاضرة بين أنشطته وحيث إنه لا يؤثر فيها بأي شكل سلبي ، كأخذ زبائن كانوا يرتادون حوض «أشري» ، مثلاً ، فليس هناك من تعارض بتاتا .

سؤال :

إن صناعة السفن في العالم تشكو من خسائر فكيف ستقدم المملكة على مشروع كهذا ؟

الجواب :

أما أن سوق النقل البحري يمر بأزمة .. فهذا صحيح . ولكنها أزمة مؤقتة ولو أنه قد طال أمدها . ولا بد أن تتدخل عوامل السوق لإصلاح الوضع وإلا فإن هذا السوق سيتدمر ، وهو أمر لا يمكن تصوره . وعلى أي حال فوضع السوق المؤقت قد أثر على الطلب على السفن .

وبالنسبة لصناعة السفن نفسها التي ذكرت أنها تشكو من خسائر ، وأن ذلك يتعارض مع دخولنا في هذه الصناعة .. (هذا لو قررت المملكة العربية السعودية فيها بهذا الشكل) ، فالواقع أن هذا الرأي يحتاج إلى مناقشة وتعديل . إن أحواض السفن في أوروبا تخسر فعلاً في الوقت الحاضر بسبب منافسة أحواض السفن لها في الشرق الأقصى وفي أمريكا الجنوبية . وصناعة السفن في الشرق

الأقصى وأمريكا الجنوبية وكما تدل عليه الإحصاءات المنشورة في المجلات العلمية البحرية، تتوسع باضطراد.. وعلى مدى السنوات الماضية. فكيف تكون هناك خسارة وكيف يكون هناك توسع في نفس الوقت. الحقيقة أنهم يدركون أن الأزمة طارئة مهما طال الزمن. والتهويل من الخسارة في الشرق الأقصى يقصد به ردع الداخلين الجدد من التفكير في الدخول.

ومع كل هذا فلو أنشأت المملكة العربية السعودية صناعتها البحرية الشاملة فإنها تختلف عنهم جميعا اختلافا جوهريا. إنهم يعتمدون على السوق العالمي سواء لتوفير الحمولة لسفنهم أو لبناء السفن نفسها. وهذا أمر غير وارد في مشروع كالمشروع المقترح. فنحن لدينا الحمولة متوفرة ولا نحتاج للبحث لنقل حمولة لدولة أخرى، كما أنه بالنسبة لصناعة السفن — وهومهم جدا — فنحن أيضا لا نصنعها للسوق العالمي. نحن نريد أن نصنعها لدعم الأسطول الذي ننشئه. وذلك عندما تبدأ عملية استبدال السفن بسبب التقادم. وإن أسطولا من الحجم الذي اقترحته في المحاضرة يعتبر أسطولا أكثر من كاف لقيام هذه الصناعة المتكاملة لتزويده بالسفن دون أن يتحمل خسارة ودون أن يتعرض للكساد، ونفس الشيء بالنسبة لأحواض الإصلاح. ثم لا تنس أن هناك هدفا كبيرا آخر نريد أن نحققه من وراء إقامة صناعة كهذه وهو امتلاك التقنية امتلاكا حاسما وذاتيا، وهو — كما سلف شرحه في المحاضرة — محور المشروع الذي يدور عليه.

سؤال:

النموذج الذي قدمته يحكي، في الواقع، عن طريقة جيدة التصميم لس الخبرة والمعرفة ممن يملكها.. وذلك عن طريق تشغيل الخبراء الأجانب ثم الاستغناء عنهم بعد سلب الخبرة التي لديهم. أنتم قطعاً ستجدون من يعمل معكم من هؤلاء في مشروع كهذا لقاء ما تدفعون من أجر.. لكن هل تعتبر مثل هذا السلب للخبرة والمعرفة أخلاقيا؟ وخصوصا وأنا لم نفق بعد من سلب اليابان لهذه الخبرة والمعرفة؟

الجواب :

ليس هناك سلب للخبرة والمعرفة ، ولا شيء من هذا . الخبرة والمعرفة ليست وفقا على شعب من الشعوب . هذه أشياء الحق فيها عالمي ، كلما هنالك أنه يجب أن تعمل بالقدر الكافي و بالتخطيط الكافي والملائم للحصول عليها وتطویرها .

إن هذا المشروع لا يفترض فيه أنه يتعامل مع الخبراء الأجانب الذين سوف يعملون فيه بالشكل الذي صورته . إنه يقدم أفضل فرصة عمل لمن يريد العمل في بلاد أجنبية . فأني بحار في العالم عندما تستخدمه وتجبره أنه سينتقل إلى اليابسة بعد فترة معينة ، فإنه سيرحب — على الأغلب — بفرصة كهذه . ثم أنت تعطي للمتعاون معك فرصة العمل لفترة طويلة جدا وتؤمن له المكافأة الجزية وتعطيه ما يستحقه من تقدير واحترام . ويجب أن ندرك ، في نفس الوقت ، أن هذا الخير لا يصب الخبرة التي لديه في عقول أبنائنا صبا . . إن افتراضا كهذا لا ينفعنا في هذا النموذج الصناعي الجيد الحبك ، فعلى أبنائنا أن يبذلوا أعظم الجهد في التحصيل والممارسة المستمرة المتتابة في التصنيع وهذا ما يضمنه هذا النموذج لنا .

كما أن نجاح الفكرة برمتها يعتمد أولا وأخيرا على عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملائم الذي شرحناه في المحاضرة وليس على الخير الأجنبي فقط . وهذا ما يفرق هذا النموذج عن كل ما عداه من نماذج أو وسائل تعليم .

جريدة " الندوة " السعودية :

فيما يلي إجابة على أربعة أسئلة كانت جريدة الندوة
السعودية قد وجهتها ضمن عدد كبير من الأسئلة إلى المؤلف
حول الموضوع ونشرتها في عددها رقم ٧٢٠٥ بتاريخ ١٤٠٣/٢/٧
الموافق ٢٢/١١/١٩٨٢م (مع بعض التصرف) .

سؤال :

هل تتوقعون أن تكون الدول الصناعية جادة في النهوض بمستوى الدول
النامية ونقل التقنية إليها ؟

الجواب :

لا يمكن أن تكون الدول الصناعية جادة في نقل التقنية الفعالة إلى الدول
النامية . والسبب في هذا أن امتلاك الدول النامية للتقنية المتطورة يضر بصناعات
الدول الصناعية و يسبب كسادا لمنتجاتها بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج في
الدول النامية وإمكانية احتلال أسواق كانت الدول الصناعية تمتلكها . (مثال
ذلك الصناعات الحديثة في اليابان ومنافستها الشديدة لصناعات الدول
الكبرى) . هذا إذا لم تكن هناك أسباب سياسية أيضاً .

إن نوع التقنية التي لا تمنع الدول الصناعية أن تبيعها إلى الدول النامية هي
تقنية الإدارة والتشغيل والاستعمال للمعدات التي يصنعونها هم لأن شيئاً من
ذلك يزيد من رواجها . وحتى هذه فلا تنقل إلا بعد تقاضي أثمان باهظة تتلقاها

بطرق برعوا فيها . ولذلك فالدول النامية التي تريد أن تمتلك تقنية متطورة وكاملة المراحل لابد لها أن تستحوذ عليها استحواذاً بوسائلها الخاصة التي يستطيع البحث العلمي الآن أن يحددها .

سؤال :

هل معنى هذا أن المؤتمرات التي تعقد بين وقت وآخر هي مجارة من قبل الدول الصناعية للدول النامية فيما يتعلق بعملية الاستحواذ على التقنية ؟

الجواب :

قد تكون على سبيل المجارة للوضع ، ومن جهة أخرى ، لتأكيد الصعوبة في النقل . وتأكد أنه عندما يتم الاتفاق على نقل نوع معين من المعرفة التقنية فإنها تقنية قديمة . وإلا فأين هي الدول التي نقلت إليها الدول الصناعية التقنية نقلاً كاملاً وصحيحاً وفعالاً .

سؤال :

هل هناك تجارب عملية بُنيت عليها نظريتكم لنقل التقنية ؟

الجواب :

يمكن إثبات الجدوى عقلياً ، فلا يستطيع أحد أن يقول إنه إذا أنشئت دية بحرية على مستوى عال وكفاء فإنها لا تستطيع أن تدرس طلابها وتفيدهم بالعلوم التي أقيمت من أجل تدريسها لهم ، وإلا لماذا تنشأ الجامعات والمدارس ؟ كما أنه لا يستطيع أحد أن يقول إنه إذا تمكنت من تدريب المواطنين تدريباً كفاً على عمل معين فإنهم لا يستطيعون أن يحلوا محل من هم في نفس الكفاءة من مواطني الدول الأجنبية ، وهذا تبسيط لشرح الفكرة ، وإذا طبقنا هذا على أسطول من السفن ، كخطوة أولى متدرجة نحو امتلاك التقنية ، وشغلنا أولاً بأجانب ، ثم تمكناً من تدريب من يحل محلهم من المواطنين فلماذا لا يكون في إمكان هؤلاء المواطنين أن يحلوا محل الأجانب ؟ وإذا تدرجنا بنفس الأسلوب في جميع الأنشطة

في صناعة النقل البحري الشاملة متوسلين بكل ما يلزمنا من وسائل وموجدين
الحلول لكل ما يعترضنا من مشاكل فما المانع في امتلاك التقنية التي أقيمت بها
جميع أنشطة الصناعة البحرية ؟ (المحاضرة قد أجابت على هذا السؤال بشكل
أوفى) .

سؤال:

ما هو الفرق بين العالم النظري والعالم التقني؟

الجواب:

العالم النظري هو الذي يعرف مِمَّ تصنع الأشياء ولماذا . أما العالم التقني
فهو الذي يعرف هذا و يعرف كيف تصنع الأشياء أيضاً .

مع جريدة (المدينة) السعودية :

فيما يلي إجابة على سؤالين ، من عدة أسئلة
طرحتها جريدة المدينة المنورة على المؤلف ونشرتهما
في العدد رقم ٥٩٣٢ بتاريخ ١٠/٩/١٤٠٣ هـ الموافق
٢١/٦/١٩٨٣ م .

سؤال :

كيف يمكن جعل مشروع ناقلات البترول مربحا « ماديا » في الوقت الذي
يعاني فيه سوق النقل من الكساد ؟

الجواب :

إننا حتى لو أغفلنا كل المساهمات الأهم التي يمكن لنا أن نحققها في عملية
امتلاك التقنية الكاملة عن طريق صناعة النقل البحري الشاملة وهو أمر لا شك
في أن المملكة تسعى إليه بكل الوسائل المعروفة .. فإن مشروع نقل البترول يمكن
أن يكون مربحا ابتداء من السنة الأولى للتشغيل على الرغم مما يعترى سوق النقل
العالمي في الوقت الحاضر من كساد .. ذلك إذا ما تم في السنوات الأولى من
المشروع استخدام ناقلات للبترول من أحجام تتراوح في حدود الـ ١٠٠ ألف طن
ساكن للناقلة . فحسبما تدل عليه المعلومات المستقاة من مصادر يمكن الاعتماد
عليها من الهيئات العالمية المتخصصة في سوق التأجير فإن تشغيل الناقلات من
هذا الحجم مربح ماليا في ظروف السوق الراهنة وأسعار التأجير السائدة بشرط
أن توفر لها الحمولة الكاملة التي تشغلها على مدار السنة . وكمية البترول التي
نلزمنا لتأمين الحمولة الكاملة ما هي إلا كمية طفيفة جدا .. فالدفعة السنوية
الأولى للناقلات (وهي عشر ناقلات) المقترحة للأسطول بكامله (وهو مائة ناقلة

ينشأ على مدى عشر سنوات) لا تحتاج إلى أكثر من ١٥٪ فقط مما تنتج من بترول إذا كان معدل إنتاجنا للبترول هو خمسة ملايين برميل يوميا، بمعنى أننا إذا أنجزنا تكوين الأسطول بكامله خلال عشر سنوات فنحن لا نحتاج بعد اكتماله إلى أكثر من كمية تتراوح بين ١٥٪ و ٢٥٪ من إنتاجنا إذا كانت طاقة الإنتاج اليومية هي خمسة ملايين برميل، وإذا نظرنا إلى قانون تخصيص الحصص في النقل الذي أقره مؤتمر التجارة والتطوير العالمي التابع لهيئة الأمم UNCTAD والذي خصص نسبة ٤٠٪ من الصادرات والواردات للنقل على سفن كل من الدول المصدرة والموردة ندرك مدى صغر النسبة التي نقترح نقلها وخاصة في السنوات الأولى من عمر تكوين الأسطول للناقلات.. أي أننا بعد عشر سنوات وعند اكتمال تكوين الأسطول نصل إلى حوالي نصف النسبة المخصصة لنا كدولة مصدرة ومستوردة فقط.

كما أنه يمكن إعادة النظر بشكل منتظم في الأحجام المناسبة للاستخدام من الناقلات. ومن مزايا البدء في تزويد الأسطول بناقلات من حجم لا يزيد عن ١٠٠ ألف طن ساكن للسفينة أنه بالإضافة إلى كون هذا الحجم من السفن مربحا في الوقت الحاضر فإنه إذا أصبح غير مربح في المستقبل فمن الممكن إدخال بعض التعديلات على الناقلة لتصبح ناقلة لبعض المنتجات المكررة. ونحن لدينا بفضل الله طاقة ضخمة للتكرير يمكنها أن تستوعب عددا لا بأس به من هذه الناقلات التي سيكون في إمكانها أن تنقل المواد المكررة بتكلفة منخفضة جدا.

سؤال:

ما هي إمكانية المشاريع القائمة في أن تلعب نفس الدور الذي تستطيع تلعبه صناعة النقل البحري الشاملة في امتلاك التقنية؟

الجواب:

إن معظم المشاريع الكبرى القائمة قد تطلب قيامها إدخال الشريك

الأجنبي فيها .. وهذا ليس عيب في هذه المشاريع أو الترتيب لقيامها .. فطبيعة هذه المشاريع تقتضي وجود الشريك الأجنبي .. وهي مشاريع ناجحة اقتصاديا وتزيد من دخلنا المالي ومن القيمة المضافة للمواد الخام .. ولكننا إذا علمنا أن الشريك الأجنبي نفسه — في أغلب الأحوال — لا يملك تقنية صنع معدات وأجهزة المشروع بل أن خبرته تنحصر في حدود الإدارة والتشغيل والصيانة، (والتسويق في بعض الحالات) فإن جل ما يمكن لنا أن نطمح إليه هو أن نتعلم من الشريك الأجنبي بعد سنين ما يعرفه هو الآن، وذلك كيف ندير المشروع ونشغله ونقوم بصيانته، وهذه العملية على أهميتها فإنها ليس سوى المرحلة الأولى وجزء من المرحلة الثانية من مجموع المراحل الخمس اللازمة لامتلاك التقنية الحقيقية اللازمة لقيام التصنيع الوطني الفعال الذي يمكنه أن يساهم في تطوير القدرة الذاتية.

أما المشاريع الأخرى التي يكون فيها الشريك الأجنبي هو الصانع والمخترع والمطور لمعدات وأجهزتها كصناعة السيارات مثلا، فمن الصعب جدا أن يمكنك الشريك الأجنبي من امتلاك زمام التقنية والخبرة اللازمة لهذا .. وذلك أولا لأن عملية الامتلاك نفسها صعبة وتحتاج إلى تدرج معين ووضع معين للمشروع المملك للتقنية كشفت عنها الأبحاث العلمية مؤخرا .. وليس كل المشاريع بقدرة على أن تهيء لشيء كهذا بشكل مباشر .. وثانيا، لأن امتلاك التقنية بهذا الشكل وبهذا القدر يشكل خطرا على مركز الشريك الأجنبي في السوق وقد يعني أحيانا إخراجه منه.

نحن لدينا صناعة تجميع سيارات .. مضى على إنشائها حوالي خمس سنوات ولا نزال نجتمع أجزاءها الهامة المنتجة جميعها في مصانع في الخارج. وهذا يعني أننا نمتلك في عملية التصنيع الحقيقية نسبة قد لا تزيد عن ١٪ فقط من المعرفة التكنولوجية اللازمة لصناعة السيارات، وهذه تمثل عملية التجميع، وعلى الرغم من ضآلة هذه النسبة التقنية فإن نسبة الفنيين السعوديين الذين يعملون في هذا المصنع لا تتجاوز ٢٪ فقط من عدد الفنيين الأجانب الموجودين فيه .. ومعنى

ذلك أن المقدرة التكنولوجية الحقيقية التي اكتسبناها في صناعة السيارات الآن هي (٠.٠٠٠٢٪) من القدرة التقنية اللازمة لصناعة السيارة بالكامل. فإذا كانت هذه نسبة ما امتلكناه من تقنية في صنع السيارات خلال خمس سنوات فكم من الزمن يلزمنا — إذا اتبعنا هذا الأسلوب التقليدي في نقل التقنية — لامتلاك النسبة الباقية؟ طبعاً حساب الوقت الصحيح لا يخضع لهذه العملية الحسابية المجردة.. ولكنها على أي حال دلالة كافية إلى أنه سيكون وقتاً طويلاً.. وطويلاً جداً.

إن امتلاك التقنية أمر لا يتأتى بالاستجداء من مالكيها الأجانب، ولا **يحمّر** أن نحسمه بالأساليب التقليدية.. وهو أمر لا بد من الحزم فيه وبالوسائل الذاتية الحاسمة، فاليابان التي خرجت من الحرب مهزومة منهارة ومحطمة لم تستجد الدول الصناعية ليملكوها التقنية.. ولو فعلت لما وافقوا.. ولو وافقوا لقيدوها بكل قيد وقيد.. ولذلك فقد قامت اليابان بشراء كل ما تنتجه الدول الصناعية من منتجات ومعدات هامة، وفككتها وحللتها وفهمت كنهها، وصنعت شبيهاًتها، ثم تمكنت من بصمها بطابعها الخاص واستمرت تصنع وتبدع بشكل بز صناعات الدول الصناعية الكبرى. ونتيجة ذلك هي أنها أخرجت عدداً من الصناعات المنافسة لصناعاتها الفتية القوية من السوق العالمي وأصبحت سيدة يخطب ودها منافسوها في التصنيع. ومن هم منافسوها في التصنيع؟ إنهم جبابرة الصناعة في العالم الذين حطموها بالأمس القريب. وقد استغلت اليابان كل ما تبقى لها من خبرة تقنية فطورتها بالتطبيق وحطمت بها فيما بعد الحاجز التكنولوجي الذي كان يفصلها عن الدول الصناعية.. ولولم تفعل ذلك لظلت تلهث وراء هذه الدول.

وأكرر أن التقنية لا تستجدي فليس هناك من يعطيها أو يتحسن بها، ولما كانت التقنية ضرورة لا بد منها لقيام التصنيع الفعال.. ولما كان التصنيع الفعال هو عصب القدرة الذاتية.. فإنه لا بد أن تستحوذ المملكة العربية السعودية

على التقنية استحوذا. وهو أمر ممكن إذا ما اتبعنا فيه أسلوبا سعوديا خاصا بنا
ومناسبا لمكانتنا وقدراتنا وتراثنا.

الختام

وبعد :

فهل يسع العرب إلا أن يستحوذوا على التقنية المتطورة بمفهومها الصحيح ؟
وبأي ثمن . هل يملكون غير ذلك إذا أرادوا أن يقيموا التصنيع الفعال بالمعيار
المفرز للقوة الذاتية ؟

إن العرب أصحاب حضارة شامخة ، وميراث مقدس عظيم ، ومسؤولية
كبيرة حتى لو رغبوا في أن يتخلصوا منها فإنهم لا يقدر . . وكل أولئك يحتاج
إلى حماية من الأخطار المهددة . . يحتاج إلى قدرة عربية ذاتية ، قدرة ذات فعالية
تناسب والعصر الذي يعيشون فيه ، وتناسب مع المطلب المستقبلي الذي يرغبون
أن يحققوه .

ولقد علمنا أن المقدرة الصناعية الفعالة المتطورة هي عصب القدرة الذاتية ،
وأن امتلاك التقنية امتلاكاً صحيحاً هو الدعامة التي تقوم عليها هذه المقدرة
الصناعية . وعلمنا أن الوسائل التقليدية ووسائل بطيئة الأثر ولا بد من دعمها
بوسائل أكثر حسماً وسرعة .

هناك حلقة مفقودة في استراتيجية التصنيع العربي . . وباكتمالها يمكن
تحقيق الامتلاك الحاسم والسريع والبناء للتقنية وبالتالي إقامة التصنيع العربي
القوي الفعال . ولقد أبنا كيف يمكن أن تكتمل هذه الحلقة وكيف يمكن بالتالي
أن يقوم التصنيع العربي الفعال .

ومن الله نرجو التوفيق والسداد .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء الكتاب	٩
المقدمة	١١
القسم الأول : العالم بين يدي التقنية	١٥
• العالم إلى أين .. والعرب إلى أين ؟	١٧
• الخواء التكنولوجي .. وحسم المعركة ضده	٢٥
• كأن نوايا إسرائيل لما تنكشف بعد !	٣٣
• الحلقة المفقودة في التصنيع العربي .. وفروها ترجعوا رُؤاداً أقوياء	٣٩
• مشكلة القدرة الذاتية المحققة للإرادة العربية	٤٧
• أهمية الاستحواذ على التقنية	٥٧
القسم الثاني : محاضرة حول التغلب على العقبة التكنولوجية	٦٣
• مدخل إلى المحاضرة	٦٥
• محاضرة (العقبة التكنولوجية .. وكيفية التغلب عليها خلال عشرين عاماً)	٦٧
— المنطلق للحديث	٦٧
— إشارة عابرة عن المقصود بالقدرة الذاتية ودور التقنية فيها	٦٨
— الوسيلة التقليدية	٦٩
— الوسائل غير التقليدية التي لا بد أن تضاف للوسائل التقليدية	٧١
• أولاً : تعريف التقنية وطرح المفهوم المناسب لها	٧١
• ثانياً : مراحل النمو التقني (إيضاح موجز للمراحل)	٧٣

٧٤	هـ ثالثاً: عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملازم
٧٤	— إقامة عامل الارتباط المتزامن والمناخ التقني الملازم
٧٥	— الدور الحاسم والسريع والبناء لصناعة النقل البحري
٧٩	— التنفيذ المرحلي لصناعة النقل البحري
٧٩	■ المرحلة الأولى: مرحلة الإدارة والتشغيل والأبحاث
٨٠	— أهمية السفينة أو الناقل
٨٦	— كيفية العودة (أو التعريب)
٩٤	— ملحوظة هامة
	■ المرحلة الثانية: مرحلة الصيانة والإصلاح وإجراء العمرات
٩٧	والبحوث والتجارب الأكثر تطوراً وتقدماً
٩٨	■ سعودة بقية المراحل، (أو تعريبها)
٩٨	■ نتيجة العودة (أو التعريب)
١٠٣	■ الحصيلة الكلية للمشروع وإنجازه التقني الصناعي
	■ مراجعة سريعة لآثار الوسائل التقليدية وغير التقليدية في
١٠٥	البلدان الصناعية والنامية على تطوير القدرة التقنية
١٠٦	■ أهم المشاكل وحلها
١١١	■ الخلاصة
١١٥	القسم الثالث: نقاش في الجامعة وحوار مع الصحافة حول امتلاك التقنية
١١٧	● مناقشة في جامعة البترول والمعادن بالظهران
١٣٣	● مناقشة في معهد العلوم والتكنولوجيا في جامعة ويلر، ببريطانيا
١٤٣	● إجابة على أربعة أسئلة من جريدة «الندوة» السعودية
١٤٧	● إجابة على سؤالين من جريدة «المدينة» السعودية
١٥٣	الخاتمة

فهرس اللوحات

الصفحة	رقم اللوحة
٨١	١
٨٣	أ ١
٨٩	٢
٩١	٣
٩٥	٤
٩٩	٥
١٠١	٦
١٠٧	٧

إصدارات: تهامة للنشر والمكتبات

سلسلة: الكتاب العربي السعودي

صدر منها:

- الجبل الذي صار سهلاً (نقد)
- من ذكريات مسافر
- عهد الصبا في البادية (قصة مترجمة)
- التنمية قضية (نقد)
- قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا (نقد)
- الظمأ (مجموعة قصصية)
- الدوامة (قصة طويلة)
- غداً أنسى (قصة طويلة) (نقد)
- موضوعات اقتصادية معاصرة
- أزمة الطاقة إلى أين؟
- نحو تربية إسلامية
- إلى ابنتي شيرين
- رفات عقل
- شرح قصيدة البردة
- عواطف إنسانية (ديوان شعر) (نقد)
- تاريخ عمارة المسجد الحرام (نقد)
- وقفة
- خالتي كدرجان (مجموعة قصصية) (نقد)
- أفكار بلا زمن
- كتاب في علم إدارة الأفراد (الطبعة الثانية)
- الإبحار في ليل الشجن (ديوان شعر)
- طه حسين والشيخان
- التنمية وجهها لوجه
- الحضارة نجد (نقد)
- غير الذكريات (ديوان شعر)
- لحظة ضعف (قصة طويلة)
- الرجولة عماد الخلق الفاضل
- ثمرات قلم
- بائع التبغ (مجموعة قصصية مترجمة)
- أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة (تراجم)
- النجم الفريد (مجموعة قصصية مترجمة)
- مكانك ثممدي
- قال وقلت
- نبض
- نبت الأرض
- السعد وعد (مترجمة)
- الأستاذ أحمد قنديل
- الأستاذ محمد عمر توفيق
- الأستاذ عز يز ضياء
- الدكتور محمود محمد سفر
- الدكتور سليمان بن محمد الغنام
- الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
- الدكتور عصام خوقير
- الدكتور أمل محمد شطا
- الدكتور علي بن طلال الجهني
- الدكتور عبدالعز يز حسين الصويغ
- الأستاذ أحمد محمد جمال
- الأستاذ حمزة شحاتة
- الأستاذ حمزة شحاتة
- الدكتور محمود حسن زيني
- الدكتور مريم البغدادي
- الشيخ حسين عبدالله باسلامة
- الدكتور عبدالله حسين باسلامة
- الأستاذ أحمد السباعي
- الأستاذ عبدالله الحصين
- الأستاذ عبدالوهاب عبدالواسع
- الأستاذ محمد الفهد العيسى
- الأستاذ محمد عمر توفيق
- الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
- الدكتور محمود محمد سفر
- الأستاذ طاهر زغشري
- الأستاذ فؤاد صادق مفتي
- الأستاذ حمزة شحاتة
- الأستاذ محمد حسين زيدان
- الأستاذ حمزة بوقري
- الأستاذ محمد علي مغربي
- الأستاذ عز يز ضياء
- الأستاذ أحمد محمد جمال
- الأستاذ أحمد السباعي
- الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
- الدكتور فائزة أمين شاكر
- الدكتور عصام خوقير

- قصص من سورست موم (مجموعة قصصية مترجمة)
- عن هذا وذاك (الطبعة الثانية)
- الأصداف (ديوان شعر)
- الأمثال الشعبية في مدن الحجاز (نقد)
- أفكار تربوية
- فلسفة المجانين
- خدعتني بحبا (مجموعة قصصية)
- نقر العصافير (ديوان شعر)
- التاريخ العربي وبدايته (الطبعة الثالثة)
- المجازين الإمامة والحجاز (الطبعة الثانية)
- تاريخ الكعبة المعظمة (الطبعة الثانية)
- خواطر جريئة
- السنيورة (قصة طويلة)
- رسائل إلى ابن بطوطة (ديوان شعر)
- جسر إلى القمة (تراجم)
- تأملات في دروب الحق والباطل
- الحمى (ديوان شعر)
- قضايا ومشكلات لغوية
- ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة
- زيد الخبر
- الشوق إليك (مسرحة شعرية)
- كلمة ونصف
- شيء من الحصاد
- أصدقاء قلم
- قضايا سياسية معاصرة
- نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي
- الإعلام موقف
- الجنس الناعم في ظل الإسلام
- ألحان مغرب (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)
- غرام ولآدة (مسرحة شعرية) (الطبعة الثانية)
- سير وتراجم (الطبعة الثالثة)
- الموزون والمخزون
- لجام الأقلام
- نقاد من الغرب
- حوار.. في الحزن الدافئ
- صحة الأسرة
- سباعيات (الجزء الثاني)
- خلافة أبي بكر الصديق
- البترول والمستقبل العربي (الطبعة الثانية)
- إليها .. (ديوان شعر)
- من حديث الكتب (ثلاثة أجزاء) (الطبعة الثانية)
- أبيامي

- الأستاذ عز يز ضياء
- الدكتور غازي عبدالرحمن القصبي
- الأستاذ أحمد قنديل
- الأستاذ أحمد السباعي
- الدكتور ابراهيم عباس نتو
- الأستاذ سعد البواردي
- الأستاذ عبدالله بوقس
- الأستاذ أحمد قنديل
- الأستاذ أمين مدني
- الأستاذ عبدالله بن خميس
- الشيخ حسين عبدالله باسلامة
- الأستاذ حسن بن عبدالله آل الشيخ
- الدكتور عصام خوير
- الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي
- الأستاذ عز يز ضياء
- الشيخ عبدالله عبدالقني خياط
- الدكتور غازي عبدالرحمن القصبي
- الأستاذ أحمد عبدالغفور عطار
- الأستاذ محمد علي مغربي
- الأستاذ عبدالعزيز الرفاعي
- الأستاذ حسين عبدالله سراج
- الأستاذ محمد حسين زيدان
- الأستاذ حامد حسن مطاوع
- الأستاذ محمود عارف
- الدكتور فؤاد عبدالسلام الفارسي
- الأستاذ بدر أحمد كرم
- الدكتور محمود محمد سفر
- الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
- الأستاذ طاهر زحشري
- الأستاذ حسين عبدالله سراج
- الأستاذ عمر عبدالجبار
- الشيخ أبوتراب الظاهري
- الشيخ أبوتراب الظاهري
- الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي
- الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
- الدكتور زهير أحمد السباعي
- الأستاذ أحمد السباعي
- الشيخ حسين عبدالله باسلامة
- الأستاذ عبدالعزيز مؤمنة
- الأستاذ حسين عبدالله سراج
- الأستاذ محمد سعيد العامودي
- الأستاذ أحمد السباعي

العلم في المملكة العربية السعودية (الطبعة الثانية)

سلسلة : الكتاب الجامعي

صدر منها :

- الإدارة : دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية
- الجراحة المتقدمة في سرطان الرأس والعنق (باللغة الإنجليزية)
- التثمين الطفولة إلى المراهقة
- الحضارة الإسلامية في صفلية وجنوب إيطاليا
- النفط العربي وصناعة تكريره
- الملامح الجغرافية لدروب الحجيج
- علاقة الآباء بالأبناء (دراسة فقهية)
- مبادئ القانون لرجال الأعمال
- الاتجاهات العددية والتنوعية للدوريات السعودية
- فراءات في مشكلات الطفولة
- شعراء التروبادور (ترجمة)
- الفكر التربوي في رعاية الموهوبين
- النظرية النسبية
- أمراض الأذن والأنف والحنجرة (باللغة الإنجليزية)
- المدخل في دراسة الأدب
- الرعاية التربوية للمكتوفين
- أضواء على نظام الأسرة في الإسلام
- الوحدات النقدية المملوكية
- الأدب المقارن (دراسة في العلاقة بين الأدب العربي والآداب الأوروبية)
- هندسة النظام الكوني في القرآن الكريم
- التجربة الأكاديمية لجامعة البترول والمعادن
- مبادئ الطرق الإحصائية
- مبادئ الإحصاء
- تحت الطبع :
- المنظمات الاقتصادية الدولية
- الاقتصاد الإداري
- التعلم الصفي
- الاقتصاد الصناعي
- دراسات في الإعراب
- الدكتور مدني عبدالقادر علافي
- الدكتور فؤاد زهران
- الدكتور عدنان حجوم
- الدكتور محمد عبيد
- الدكتور محمد جميل منصور
- الدكتور فاروق سيد عبدالسلام
- الدكتور عبدالمتعم رسلان
- الدكتور أحمد رمضان شقيلة
- الأستاذ سيد عبدالمجيد بكر
- الدكتور سعاد ابراهيم صالح
- الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
- الأستاذ هاشم عبده هاشم
- الدكتور محمد جميل منصور
- الدكتور مريم البغدادي
- الدكتور لطفي بركات أحمد
- الدكتور عبدالرحمن فكري
- الدكتور محمد عبدالمهدي كامل
- الدكتور أمين عبدالله سراج
- الدكتور سراج مصطفى زقروق
- الدكتور مريم البغدادي
- الدكتور لطفي بركات أحمد
- الدكتور سعاد ابراهيم صالح
- الدكتور سامح عبدالرحمن فهمي
- الدكتور عبدالوهاب علي الحكمي
- الدكتور عبدالعليم عبدالرحمن خضر
- الدكتور خضير سعود الخضير
- الدكتور جلال الصياد
- الدكتور عبدالحميد محمد ربيع
- الدكتور جلال الصياد
- الأستاذ عادل سمرة
- الدكتور حسين عمر
- الدكتور فرج عزت
- الدكتور محمد زياد حمدان
- الدكتور سليم كامل درو بش
- الدكتور عبدالمهدي الفضلي

سلسلة :

رسائل جامعية

مدرستها :

- صناعة النقل البحري والتنمية
في المملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية)
• الخراسانيون ودورهم السياسي في العصر العباسي الأول
• الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت
- العثمانيون والإمام القاسم بن علي في اليمن
• القصة في أدب الجاحظ
• تاريخ عمارة الحرم المكي الشريف
• النظرية التربوية الإسلامية
• نظام الحسبة في العراق.. حتى عصر المأمون
• المقصد العلمي في زوائد أبي يعلى الموصلي (تحقيق ودراسة)
• الجانب التطبيقي في التربية الإسلامية
• الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية
• دراسة ناقدة لأساليب التربية المعاصرة في ضوء الإسلام
• الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام
• دراسة اتنوغرافية لمنطقة الأحساء (باللغة الانجليزية)
• عادات وتقاليد الزواج بالمنطقة الغربية
من المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية اثنروبولوجية حديثة)
• افتراءات فيليب حتي وكارل بروكلمان على التاريخ الإسلامي
• دور المياه الجوفية في مشروعات الري والصرف بمنطقة الأحساء
بالمملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية)
• تقوم النمو الجسماني والنشوء
• العقوبات المقدرة وحكمة تشريعها في ضوء الكتاب والسنة
• العقوبات التفويضية وأهدافها في ضوء الكتاب والسنة
- الدكتور بهاء حسين عزي
الأستاذة ثريا حافظ عرفة
الأستاذة موضي بنت منصور بن
عبدالعزيز آل سعود
الأستاذة أميرة علي المداح
الأستاذ عبدالله باقازي
الأستاذة فوزية حسين مطر
الأستاذة آمال حمزة المرزوقي
الأستاذ رشاد عباس معتوق
الدكتور نايف بن هاشم الدعيس
الأستاذة ليلى عبدالرشيد عطار
الأستاذ نبيل عبدالحفي رضوان
الأستاذة فتحية عمر حلواني
الأستاذة نورة بنت عبدالملك آل الشيخ
الدكتور فايز عبدالحميد طيب
- الأستاذ أحمد عبدالاله عبدالجبار
الأستاذ عبدالكريم علي باز
الدكتور فايز عبدالحميد طيب
الدكتورة ظلال محمود رضا
الدكتور مطيع الله دخيل الله اللهيبي
الدكتور مطيع الله دخيل الله اللهيبي

تحت الطبع :

- الطلب على الإسكان من حيث الاستهلاك والاستثمار
• تطور الكتابات والنقوش في الحجاز منذ فجر الإسلام وحتى منتصف القرن
الثالث عشر
• التصنيع والتحضر في مدينة جدة
- الدكتور فاروق صالح الخطيب
الأستاذ محمد فهد عبدالله الفهر
الدكتورة عواطف فيصل بباري

صدر منها :

- حارس الفندق القديم (مجموعة قصصية)
- دراسة نقدية لفكر زكي مبارك (باللغة الانجليزية)
- التخلف الإملائي
- ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودية
- ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودية (باللغة الانجليزية) إعداد إدارة النشر بتهامة
- نسالي (من الشعر الشعبي) (الطبعة الثانية) الدكتور حسن يوسف نصيف
- كتاب مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني
- النفس الإنسانية في القرآن الكريم
- واقع التعليم في المملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية) (الطبعة الثانية) الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان
- صحة العائلة في بلد عربي متطور (باللغة الإنجليزية) الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي
- مساء يوم في آذار (مجموعة قصصية) الأستاذ إبراهيم سرسيق
- النيش في جرح قديم (مجموعة قصصية) الدكتور عبد الله محمد الزيد
- الرياضة عند العرب في الجاهلية و صدر الإسلام الدكتور زهير أحمد السباعي
- الاستراتيجية النفطية ودول الأوبك الأستاذ محمد منصور الشقراء
- الدليل الأبجدي في شرح نظام العمل السعودي الأستاذ السيد عبد الرؤوف
- رعب على ضفاف بحيرة جنيث الدكتور محمد أمين ساعاتي
- العقل لا يكفي (مجموعة قصصية) الأستاذ أحمد محمد طاشكندي
- أيام مبعثرة (مجموعة قصصية) الدكتور عاطف فخري
- موسم التمس المقبلة (مجموعة قصصية) الأستاذ شكيب الأموي
- ماذا تعرف عن الأمراض ؟ الأستاذ محمد علي قدس
- جهاز الكلية الصناعية الدكتور فؤاد عنقاوي
- القرآن وبناء الإنسان الأستاذ محمد عبد الرحمن مظهر
- اعترافات أدبائنا في سيرهم الذاتية الأستاذ صلاح البكري
- الطب النفسي معناه وأبعاده الدكتور محمد محمد خليل
- الزمن الذي مضى (مجموعة قصصية) الأستاذ صالح إبراهيم
- مجموعة الخضراء (دواوين شعر) الأستاذ طاهر زعشري
- خطوط وكلمات (رسوم كاريكاتورية) (الطبعة الثانية) الأستاذ علي الخرجي
- ديوان السلطانين الأستاذ محمد بن أحمد العقيلي
- الامكانيات النووية للعرب وإسرائيل الدكتور صدقة يحيى مستعجل
- رحلة الربيع الأستاذ فؤاد شاكر
- وللخوف عيون (مجموعة قصصية) الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
- البحث عن بداية (مجموعة قصصية) الأستاذ جواد صيداوي
- الوحدة الموضوعية في سورة يوسف الدكتور حسن محمد باجودة

- المحونة اسمها زهرة عباد الشمس (ديوان شعر)
- من فكرة لفكرة (الجزء الأول)
- رحلات وذاكرات
- ذكريات لا تنسى
- تاريخ طب الأطفال عند العرب
- مشكلات بنات
- دراسة في نظام التخطيط (في المملكة العربية السعودية)
- نقحات من طيبة (ديوان شعر)
- الأسر القرشية .. أعيان مكة المحمية
- الماء ومسيرة التنمية (في المملكة العربية السعودية)
- الدليل إلى كتابة البحوث الجامعية

نحت الطبع :

- إليكم شباب الأمة
- سرايا الإسلام
- قراءات في التربية وعلم النفس

- ملامح وأفكار
- المذاهب الأدبية في شعر الجنوب
- النظرية الخلقية عند ابن تيمية
- الكشاف الجامع لمجلة المنهل

- ديوان حمام
- رحلة الأندلس
- فجر الأندلس
- قریش والإسلام
- الدفاع عن الثقافة
- الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث
- مشكلات لغوية
- دليل مكة السياحي
- من فكرة لفكرة (الجزء الثاني)
- مسائل شخصية
- في بيتك طبيب
- مجموعة فاروق جويدة (دواو بن شعر)
- السببون وسد مأرب
- الیسمات
- من كوينهاجن إلى صنعاء (ترجمة)
- البناء الفني للقصيد العربية
- نسب الشريف الرضي : الحجازيات وقصائد آخر
- الزكاة في الميزان

- مجموعة النيل (دواو بن شعر)
- الحجاز واليمن في العصر الأيوبي

- الأستاذة منى غزال
- الأستاذ مصطفى أمين
- الأستاذ عبدالله حمد الحقييل
- الأستاذ محمد المجذوب
- الدكتور محمود الحاج قاسم
- الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
- الأستاذ يوسف إبراهيم السليم
- الأستاذ علي حافظ
- الأستاذ أبو هشام عبدالله عباس بن صديق
- الأستاذ مصطفى نوري عثمان
- الدكتور عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان

- الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
- الشيخ أبو تراب الظاهري
- الأستاذ فخري حسين عزري
- الدكتور لطفي بركات أحمد
- الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
- الدكتور علي علي مصطفى صبح
- الدكتور محمد عبدالله عفيفي
- الأستاذ عبدالله سالم القحطاني
- الأستاذ محمد مصطفى حمام
- الدكتور حسين مؤنس
- الدكتور حسين مؤنس
- الدكتور حسين مؤنس
- الدكتور عبدالعزيز شرف
- الأستاذ علي مصطفى عبداللطيف السحرتي
- الدكتور شوقي النجار
- اعداد تهامة للنشر والمكتبات
- الأستاذ مصطفى أمين
- الأستاذ مصطفى أمين
- الدكتور محمد عبدالله القصيمي
- الأستاذ فاروق جويدة
- الأستاذ محمود جلال
- الدكتور حسن نصيف
- الأستاذ محمد أحمد الرعدي
- الدكتور عبدالمنعم خفاجي
- الدكتور عائكة الخرزجي
- الدكتور محمد السعيد وهبة
- الأستاذ عبدالعزيز محمد رشيد مجموع
- الأستاذ طاهر زعشري
- الدكتور جميل حرب محمود حسين

كتاب للأطفال

صدر منها :

مجموعة : حكايات للأطفال

ينقلها إلى العربية الأستاذ عز يز ضياء

- سعاد لا تعرف الساعة
- الحصان الذي فقد ذيله
- تورتة الفراولة
- ضيوف نار الزينة
- الضفدع العجوز والعنكبوت
- الكؤوس الفضية الاثنا عشر
- سرحانة وعلة الكبريت
- الجنيات تخرج من علب الهدايا
- السيارة السحرية
- كيف يستخدم الملح في صيد الطيور

نحت الطبع

- الأرنب الطائر
- معظم النار من مستنصر الشرر
- لبنى والفراشة
- ساطور جدان
- وأدوا الأمانات إلى أهلها
- سوسن وظلها
- الهدية التي قدمها سمير
- أبو الحسن الصغير الذي كان جائعا
- الأم باسمينة واللص

مجموعة : لكل حيوان قصة

للأستاذ يعقوب محمد اسحاق

- القرد
- الكلب
- السلحفاة
- الأسد
- الحمار الأهلي
- الفرس
- الغزال
- الوعل
- الضب
- الغراب
- الجمل
- البغل
- الفراشة
- الدجاج
- الحمار الوحشي
- الجاموس
- الثعلب
- الأرنب
- الذئب
- الفأر
- الخروف
- البط
- الببغاء
- الحمامة
- البوم
- البجع
- الهدد
- الكنغر
- الخفاش
- النعام
- فرس النهر
- التمساح
- الضفدع
- الدب
- الخرتيت

مجموعة : حكايات كليله ودمنة

إعداد : الأستاذ يعقوب محمد اسحاق

- عندما أصبح القرد نجارا
- الغراب يهزم الثعبان
- أسد غررت به أرنب
- المكاء التي خدعت السمكات

نحت الطبع

- لقد صدق الجمل
- الكلمة التي قتلت صاحبها
- سمكة ضيعها الكسل
- قاض يحرق شجرة كاذبة

- قصص متنوعة :

- # کتاب الناشیئہ

صدر منہا :

- جدة القديمة
- جدة الحديثة

- السندباد والبحر

- الديك المغرور والفلاح وحماره
- الطاقة العجيبة
- الزهرة والفراشة
- سلمان وسليمان
- زهور البانونج
- سنبله القمح وشجرة الزيتون
- نظيمة وغنيمة
- جزيرة السعادة
- الحديقة المهجورة
- البلد السفلى

إعداد } الدكتور محمد عبده يماني
الأستاذ يعقوب محمد اسحق

- الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي
الدكتور سعد اسماعيل شلبي

• عقبہ بن نافع

كتب صدرت باللغة الانجليزية

Books Published in English by Tihama

- Surgery of Advanced Cancer of Head and Neck.
By: F.M. Zahran
A.M.R. Jamjoom
M.D.EED
- Zaki Mubarak: A Critical Study.
By Dr. Mahmud Al Shihabi
- Summary of Saudi Arabian
Third Five Year Development Plan
- Education in Saudi Arabia, A Model with Difference Second Edition
By Dr. Abdulla Mohamed A. Zaid
- The Health of the Family in A Changing Arabia
By Dr. Zohair A. Sebai
- Diseases of Ear, Nose and Throat
By: Dr. Amin A. Siraj
Dr. Siraj A. Zakzouk
- Shipping and Development in Saudi Arabia
By: Dr. Baha Bin Hussein Azzee
- Tihama Economic Directory.
- Riyadh Citiguide.
- Banking and Investment in Saudi Arabia.
- A Guide to Hotels in Saudi Arabia.
- Who,s Who in Saudi Arabia.
- An Ethnographic Study of Al-Hasa Region of Eastern Saudi Arabia
By: Dr. Faiz Abdelhameed Taib
- The Role Of Groundwater In The Irrigation And Drainage Of
The Al Hasa Of Eastern Saudi Arabia

By: Dr. Faiz Abdelhameed Taib

المؤلف



- ولد بالمدينة المنورة .
- أنهى تعليمه الابتدائي في مكة المكرمة والثانوي بجمدة .
- حصل على بكالوريوس التجارة في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الملك سعود بالرياض .
- حصل على درجة الدكتوراه من جامعة ويلز (معهد العلوم والتكنولوجيا) في بريطانيا .
- اشترك في عدة ندوات ودورات دراسية في الإدارة في عدد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .
- اشترك في أول دورة عقدتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير في كل من جنيف ولعابوسج وروتردام عن اقتصاديات وإدارة مشاريع النقل البحري عام ١٩٧١م .
- عمل موظفاً في القوات الجوية الملكية ثم نقل إلى المؤسسة العامة للبترول والمعادن في بداية عام ١٣٨٤هـ .
- تقلب في عدة وظائف رئيسية في بترومين وأدار عدداً من مشاريعها .
- منذ العام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) تفرغ كلياً للتعليم من البحث العلمي في شؤون التصنيع، وفي تحديد الوسائل المؤدية إلى امتلاك التقنية المتكاملة في الدول النامية .
- يحاضر في عدد من الجامعات عن هذه المواضيع .
- صدر له كتاب (صناعة النقل البحري والتنمية في المملكة العربية السعودية) باللغة الإنجليزية، ضمن سلسلة رسائل جامعية .